

ذكريات وخواطر

عن أحداث عراقية في الماضي القريب



كتبها
الشيخ عبود الهيمص

م. سرمد حاتم شكر

اشتريته من شارع المتنبي ببغداد
في 20 / ذو القعدة / 1444 هـ
الموافق 09 / 06 / 2023 م

سرمد حاتم شكر السامرائي

الشيخ عبود الهيمص * ذكريات وخواطر *

ذكریات وخواطر

عن أحداث عراقية في الماضي القريب

كتبها
الشيخ عبود الهميص

بسم الله الرحمن الرحيم

الاهداء

الى اولئك الذين اثبتوا انهم من بقايا السيوف العربية، ومن سلالات الفاتحين العرب .

الى اولئك الابطال الذين ضحوا بارواحهم ورووا بدمائهم الطاهرة تراب الوطن دفاعاً عن استقلاله وشرفه وكرامته .

الى الصناديد المجاهدين في سبيل الوحدة القومية وعزة العرب وامجادهم .

الى القادة المفكرين الذين اثاروا السبيل للاجيال بافكارهم وآرائهم دفاعاً عن الوحدة الفكرية والحضارية .

الى الافذاذ المخلصين الذين رفعوا شعار الدين لله والوطن للجميع .

اقدم هذا الجهد المتواضع وهو خلاصة كفاح وطني وجهاد قومي على مدى ثمانين عاماً لعل فيه دروساً وعبراً لكل من القى السمع وهو شهيد .

عبود الهيمص

حي المغرب - بغداد - في ٣٠/٦/١٩٨٩

المقدمة

بقلم : سالم الألوسي
رئيس دائرة الوثائق التاريخية
في اتحاد المؤرخين العرب
- بغداد -



المقدمة

الشيخ عبود الهيمص

١٩٨٩ - ١٩٠٤

ترجع صلتني بابي غسان الشيخ عبود الهيمص (رحمه الله) الى ربيع عام ١٩٦٣، يوم كنا مع نخبة من رجال الأدب والصحافة العرب، في زيارة الدكتور عبدالمجيد القصاب (رحمه الله)، الذي اعتاد عقد ندوة أدبية يوم الجمعة من كل اسبوع يحضرها عدد من الادباء والشعراء ورجال العلم وذوي الفضل.

وفي اللحظة التي دخلنا فيها قاعة الاستقبال، كان الحديث يدور حول الرسائل والخطابات التوجيهية والارشادية التي يوجهها الآباء الى ابنائهم، اويبعث بها المفكرون وقادة الرأي الى ذوي الشأن وطلاب المعرفة. وهنا انبرى الشيخ عبود الهيمص متحدثاً ومستشهداً بخطاب الفيلسوف الاغريقي ارسطوطاليس الى تلميذه الاسكندر المقدوني الكبير، هذا الخطاب الحافل بالحكم والعبر الذي يعدُّ من مفاخر الادبيات الانسانية في هذا المجال، مما يصلح لكل زمان ومكان.

لقد استولى على الحاضرين الاعجاب بالشيخ عبود على حسن تلاوته للخطاب عن ظهر قلب، وبلغة عربية سليمة، ونبرات هادئة رزينة. واخذ الضيوف من اشقائنا العرب يتساءلون من هو هذا الشيخ الجليل الوقور ذو الثقافة العالية؟ فكان موضع اعجاب وتقدير الحاضرين وثنائهم.

منذ ذلك التاريخ توثقت صلاتنا، فكنا، الدكتور القصاب ونخبة من الاصدقاء نقوم بزيارة الشيخ عبود الهيمص اويبادلنا الزيارة، اونلتقيه في المناسبات الادبية، وكان رحمه الله يحرص على حضور الندوات الادبية والمحاضرات العلمية، ونقولها للتاريخ ان مجالسته والاستماع الى احاديثه كانت مفيدة تحظى بالاعجاب والاكبار، وذلك لقدرته الفائقة على ربط الوقائع والاحداث بلباقة،

فكثيراً ما كان يعزز اقواله بالآيات القرآنية والاحاديث النبوية ، او الشواهد التاريخية والامثال والحكم شعراً او نثراً مما يترك اجمل الانطباعات في نفوس الحاضرين اعجاباً بشخصيته ورزاقته وقوة حافظته وذاكرته العجيبة ، وهو في كل هذا لا تفارقه الابتسامة ، وكان غالباً ما ينهي حديثه بطريقة من الطرائف او ملححة من الملح .



كان الشيخ عبود يتمتع بصفات وخصال نادرة المثال ، قلما اجتمعت بنظرائه من الرجال الذين نشأوا على شاكلته في بيئة تسودها العادات القبلية والتقاليد العشائرية ، نجده منذ نعومة اظفاره يعكف على القراءة والمطالعة والتزود بالعلوم والمعارف التي كانت معروفة في تلك البيئة ، يضاف الى ذلك ، تعلمه استخدام الاسلحة وركوب الخيل منذ صغره ، فتهيأت له الفرص ان يشارك في المعارك والنزاعات التي كانت كثيرة الحدوث بين العشائر ، او بينها وبين السلطات الحاكمة في العهد العثماني ، مما أكسبه خبرة وتجربة أهله للمشاركة في فض الخصومات وحسم النزاعات ، ومحاورة الاطراف المتخاصمة وتهذيب الخواطر واحلال الاماد والسلام بين تلك الاطراف .

كان معاركاً صلياً ، شارك في ثورة العشرين ضد المحتلين الانكليز ، ونراه بعد عشرين عاماً يقود جموع المتطوعين من ابناء عشيرته لمنازلة الجيش البريطاني في ثورة مايس سنة ١٩٤١ .

بعد تشكيل اول حكومة عراقية وتنصيب الملك فيصل الاول على عرش العراق ، نراه يحتل مركزاً مرموقاً ومنزلة محترمة بين افراد الشعب ، ورجال الدولة يحظى بثقة الجميع واحترامهم ، فتهيأت له الفرصة لخوض الانتخابات ودخول المجالس النيابية نائباً عن لواء الحلة^(١) ، كما كان العضو البارز في كل وفد من الوفود المؤلفة لاستقبال الهيئات والشخصيات العربية والاجنبية التي تزور العراق اعتماداً على ثقافته وحسن اطلاعه على شؤون العراق ، وعلى قوة شخصيته وكرمه وسخائه ، ونزعة الوطنية ومشاعره القومية .



(١) محافظة بابل فيما بعد .

حاز الشيخ عبود الهيمص الكثير من الصفات والمزايا الحسنة ولكننا نذكر
ابرزها فنقول :

١ - كان نزيهاً عفيفاً منذ صباه ، اعتذر عن قبول الصلات والهبات التي كان يقدمها
اركان الدولة ورجال الادارة في مختلف العهود ، فقد اعتذر عن قبول صلة
الملك فيصل الأول بمناسبة وفاة اخيه الشيخ شخير الهيمص عام ١٩٢٢ ،
ومن امارات اعتداده بنفسه وفروسيته وشهامته منذ باكورة شبابه ، اضطلاع
بالقيام بالاعمال الجليلة التي يعجز عن الأتيان بامثالها الكثيرون من اقرانه ،
نراه يهرع لنجدة اعدائه من الذين حاربهم قبل سنتين ، لأنهم وقعوا في مأزق
بسبب سقوط طائرتهم في اراضيه الزراعية ، فسارع الى تقديم العون
والمساعدة اليهم ، وليس ادلّ على الفروسية التي كان يتمتع بها من رفضه
قبول المال لقاء تلك المساعدة ، واصراره على عدم تسلم المبلغ او توزيعه
على الفلاحين من عشيرته ، لان ما قاموا به يعدّ واجباً من واجبات الضيافة .

٢ - منحه الله قابلية وقدرة على ارتجال الكلمات والخطب في المناسبات
والحوادث الوطنية والقومية وعلى مدى نصف قرن كان يخطب في الجمع
وتحت قبة البرلمان ، وفي المناسبات الوطنية والقومية . مما كان له الاثر الفعال
في شحذ الهمم وإلهاب مشاعر الجماهير واثارة حماسهم ونخوتهم . ولن
انسى خطابه البليغ عند استقبال الرئيس القائد صدام حسين المجموعة
الاولى من المتبرعين في ٢٩/٦/١٩٨٣ خلال حملة التبرعات لدعم
المجهود الحربي واسناد الجيش العراقي الباسل في منازل الحشود الايرانية
واعتداءاتهم على العراق .

٣ - أكسبته ثقافته الواسعة والاحداث التي عايشها ، خبرة واسعة وحنكة عميقة ،
جعلت السلطات الحكومية وذوي الرأي من ابناء الشعب وزعماء الأمة
يستعينون به في الملمات للوساطة والاحتكام في العديد من الامور والقضايا
الصعبة ، في حسم الخلافات وفض الخصومات بين العشائر المتنازعة ، وفي

حل الخلافات بين الشخصيات السياسية . فكان يحالفه النجاح والتوفيق في مساعيه تلك ، حيث كان لأرائه واقواله ونصائحه القدر المعلى في احلال السلام والوثام بين الاطراف المتخاصمة .

فالشيخ عبود يعدُّ من (القاله الأعلون) في هذا العصر، وهم خطباء العرب الذين ذكرهم الشاعر صفوان الانصاري :

في ربيع عام ١٩٨٩ ذهبت لزيارته متفقداً احواله الصحية ، حيث كان يشكو من عجز في القلب ، وكان حديثنا يدور حول كتابة المذكرات وتدوين السير الشخصية التي كثرت في الآونة الاخيرة ؛ فقال : لقد استجبت لمطالب ونداءات الكثيرين من الاصدقاء والفضلاء ، على اهمية تدوين ما تحتزنه الذاكرة من الوقائع والحوادث التي عايشتها لكونها - على رأيهم - تضيف مادة وصفحات الى سجل تاريخ العراق الحديث . وفي البداية كنت متردداً في هذا الامر ولكنني بعون من الله سبحانه وتعالى وفقت الى تدوين تلك الوقائع والاحداث واخترت لها عنواناً هو :

[ذكريات وخواطر عن احداث عراقية في الماضي القريب]

وتأتي هذه الاستجابة خدمة لتاريخ عراقنا الحبيب . ثم استأنف حديثه قائلاً : «لقد عرضت هذه الذكريات والخواطر على عدد من الاصدقاء من ذوي الخبرة والمعرفة في هذا المجال ، فتفضلوا بابداء بعض الآراء والمقترحات وبهذه المناسبة ، ارجوان تتاح لكم الفرصة والوقت لمراجعتها وبيان رأيكم فيها» . وكان جوابي بالترحيب والاستعداد الكامل ، وقد قمت بما يحتمه واجب الصداقة والامانة التاريخية ، مبدئاً ، بعد مراجعتها ، بعض المقترحات والملاحظات المتواضعة ، فوافقتني على بعض منها ، وخالفني في بعضها الآخر . وحسماً لهذا التعارض ووصولاً الى الصيغة المقبولة ، حصل الاتفاق على ان نقوم سوية بقراءتها ومراجعتها ، وبدأنا العمل عصر يوم ٢٠ / ٧ / ١٩٨٩ ، حيث استغرقت المراجعة اكثر من شهرين تيسراً للشيخ عبود - رحمه الله - ان يعيد النظر في كثير من الوقائع والاحداث مصححاً ومضيفاً معلومات وتفصيلات وافية معززة بالتواريخ ، حتى استقامت - هذه الذكريات والخواطر - بالشكل الذي يجده القاريء الكريم بين يديه .

بعد الفراغ من المراجعة في الساعة التاسعة من مساء يوم ١٩٨٩/٩/٢٥ بادرت الشيخ عبود قائلاً: «اهنتك يا ابا غسان على هذا العمل الجليل والجهد المخلص، واتمنى من الله سبحانه وتعالى ان يأخذ هذا الجهد طريقه الى الطبع، لتقر عينك ويرتاح ضميرك، ولتكتحل عيون اصدقائك واحبائك وعارفي فضلك ومقدري جهادك» اجابني رحمه الله: هذا ما اتمناه، ولكنني ارى ان هذا العمل لم يكتمل بعد، فارجو من اخي سالم ان يحقق مطلبي الاخير. قلت: انا حاضرياً ابا غسان وبكل سرور. قال: بعد اطلاعك على هذه الذكريات والخواطر وتفصيلاتها، ألا ترى من المناسب ان تتولى كتابة المقدمة؟ قلت: أرجو من الله العلي القدير ان يوفقنا لاداء هذه المهمة المشرفة.

لم يدربخلدي ان لقائي هذا سيكون آخر لقاء بهذا الشيخ الجليل الوقور الوطني البار القومي الغيور، ذي المآثر المحموده والخصال النادرة، حيث نقل بعد عشرة ايام الى مستشفى ابن البيطار ليسلم الروح الى بارئها ظهر يوم ١٩٨٩/١٠/١٢ مأسوفاً عليه من كل من عرف هذا الرجل الشجاع الجريء ووقف على سجل حياته الحافل بالأعمال الجليلة والمواقف الوطنية والقومية المشرفة

سالم الألوسي

رئيس دائرة الوثائق التاريخية
في اتحاد المؤرخين العرب

المنصور في ١٩٩٠/١/٢٧

تمهيد

شيء عن هذه الذكريات والخواطر

كثرت في الآونة الاخيرة الكتب والمؤلفات والدراسات الباحثة في جوانب متعددة من تاريخ العراق الحديث . وقد وجدت البعض منها نافعا ومفيدا وموثقا ، وبعضها الآخر يحفل بالاطعاء والمبالغات وتزييف للحقائق ، وقد دعاني فريق من الاصدقاء والاحباء ، الحسني الظن بي الى الاسهام في ايضاح الكثير من الحقائق ، بصفتي من الجيل الذي حارب الانكليز عقدين من السنين ، حيث كنت مشاركا في الثورة العراقية الاولى عام ١٩٢٠ من بدايتها الى نهايتها ، وحضرت اكثر معاركها في جهاتنا .

يضاف الى ذلك كوني عاصرت كثيراً من الوقائع والاحداث كان لي فيها دور المشارك او الشاهد ، وقد تسنى لي الاطلاع على ما كتبه عدد من معاصري تلك الاحداث ، وما دونوه من مذكرات او نشره من بحوث ودراسات تاريخية ، وجدت ان الكثير منها لم يتجاوز ظواهر تلك الاحداث ، او إنه فسرها وفق فلسفات جاهزة اعطت الكثير من هذه الوقائع والاحداث اسباباً ومبررات لم تكن موجودة ابان حدوثها . وخير مثال اسوقه في هذا المجال ما ذكره بعضهم عن ثورة العشرين ضد الاستعمار البريطاني ، فقد يجعلون من هذه الثورة الوطنية «فخراً» لقبيلتهم او مدينتهم ، وهذا امر يشكّل تجاهلاً او إنكاراً لادوار مشرفة قامت بها قبائل ومدن وشخصيات بدافع الكرامة الوطنية ، كما ان بعض تلك المؤلفات استهدفت تمجيد بعض الاشخاص الذين لم يكن دورهم اكثر فعالية واثراً من اولئك الابطال الذين كان لهم القدر المعلى في وقائع الثورة واحداثها . يضاف الى ذلك وجدت الكثير من التفسيرات والتعليقات ما يخالف واقع الحال . وهو امر بعيد عن الانصاف

جاء في كتاب احد المؤلفين الروس^(١) عن ثورة العشرين : « انها من صنع « البروليتاريا » العمالية والفلاحية ». وفي الحقيقة ان هذا الحكم أبعد ما يكون عن المنطق والحقائق بالنسبة الى القيم والقواعد والمقاييس الدينية والعشائرية والاجتماعية والمشاعر الوطنية التي كانت سائدة آنذاك .

لقد ترددت كثيراً في الاستجابة لطلب اولئك الاصدقاء بضرورة تدوين بعض ما تختزنه الذاكرة واخيراً رأيت ان « الامثال خير من الادب » كما جاء في اقوال حكماء العراق ، فتوكلت على الله في تسجيل هذه الخواطر ، وهنا حقيقة لا بد من الافصاح عنها هو انني لا ازعم لنفسي صفة المؤرخ المحيط بكل اسرار وخفايا الفترة الزمنية التي سأحدث عنها ، مكتفياً بأن تكون لي صفة (الشاهد) الذي عاصر تلك الوقائع والاحداث ، وان تاريخ حقبة من الزمن يصعب ان يحيط بها مؤرخ واحد لان فيها من الوقائع والاحداث الخفية ما يعد اكثر اهمية من الوقائع الظاهرة ، ولكي يكون التاريخ اكثر دقة وصدقاً لا بد للمؤرخ ان يعتمد في تدويناته على الوثائق التي تعزز آراءه وتفسيراته .

وهنا لا بد من الحديث عن الصعوبات والمشكلات التي تعترض سبيل من يتصدى لتدوين الاحداث والوقائع التاريخية المعاصرة التي ما يزال ابناؤها وصانعوها أحياء ، لان موانع الحياء والغيرة والعتب والملامة والخوف والمجاملة ، كل هذه الامور تجعل من كتابة التاريخ امرأ صعباً ، والصعوبة تكمن في اننا نطلب من المؤرخ ان يكون صادقاً دقيقاً مؤمناً موضوعياً فيما يكتبه . وعلى اساس هذه الثوابت سجلت ما وجدته جديراً بالتسجيل تاركاً للقراء الكرام بعمامة ، والمؤرخين بخاصة الحكم على هذه الخواطر والافادة منها بالقدر الذي يراه كل منهم .

وقبل ان اختتم هذه النبذة ، لا يسعني إلا ان اسجل ابلغ عبارات الشكر والعرفان بالجميل الى كافة الاصدقاء والفضلاء الذين شجعوني على تدوين هذه الذكريات والخواطر ، وقدموا لي العون والمساعدة في مراجعة فصولها وبيان ملاحظاتهم القيمة التي كان لها اطيب الآثار ، اخص منهم بالذكر الاصدقاء الاوفياء

(١) ل. ن. كوتلوف : ثورة العشرين الوطنية التحررية في العراق .

ترجمه عن الروسية : الدكتور عبد الواحد كرم اصدار وزارة الاعلام بغداد - ١٩٧١م / ص - ٥

الاساتذة: حسين جميل، الدكتور كمال السامرائي، عبدالقادر البراك، طارق
الخالصي، جواد هبة الدين الشهرستاني الحسيني وموسى القزويني.
ولابد لي ان انوه بالجهود الصادقة والمعاونة المخلصة التي قدمها اخي
وصديقي الاستاذ سالم الالوسي، رئيس دائرة الوثائق التاريخية في اتحاد المؤرخين
العرب، مما يستحق الثناء والشكر والذكر والاعتزاز. والله من وراء القصد.

عبود الهيمص

بغداد - حي المغرب في ٢٥/٩/١٩٨٩

الفصل الاول الاسرة والعشيرة

الاسرة والعشيرة

طلب الي الكثير من الاصدقاء والمعارف من العراقيين والعرب ، عندما كنت احديثهم عن الماضي ووقائعه ، ان اذكر شيئاً عن اسرتنا وعشيرتنا وعن الشوملي موطن الاسرة واستجابة لرغبتهم اقول :

انا عبود بن الهيمص ، العباس ، المحمد ، الدخيل ، الذياب . ويتصل نسبنا بجدة فرقتنا البوعيسى ، وهذا يتصل بجدة العشيرة العامة البوسلطان .

كانت ولادتي في الشوملي عام ١٩٠٤ اما والدي الهيمص ، فقد كان في نزاع مستمر وحروب مع العثمانيين على عهد قائمقام الحلة رشيد باشا الزهاوي الذي قاد الحملة فيها فضربوا قلعة والدي بالمدافع وكان ذلك عام ١٩٠٤ العام الذي ولدت فيه . وبعد هذه الحادثة اضطرت الاسرة الى الهجرة والانتقال الى الاراضي الواقعة بين النعمانية والصويرة .

كان والدي يحسن اللغة التركية ، لان والده عباس المحمد « كان قد شق عصا الطاعة » على الاتراك العثمانيين ، ثم تصالح معهم ، وكان من شروط المصالحة ، ان يعطيهم رهينة ، فاضطر الى ان يقدم ولده الهيمص رهينة ، وقد بقي لديهم مدة ثلاث سنوات في مقر الادارة العثمانية ، مركز لواء الديوانية ، حيث كانت الحلة قضاء تابعا للديوانية . وخلال مدة بقائه رهينة ، تعلم القراءة والكتابة واللغة التركية .

اما جدي عباس فكان مساهماً في حرب المحمرة مع قبائل زبيد التي شاركت مع الجيش التركي بقيادة علي رضا باشا اللاز الذي قاد الحملة لتحرير المحمرة عام ١٢٥٣ هـ الموافق لعام ١٨٣٧ م ، وكان الشاعر العراقي عبد الباقي العمري ، الذي كان يشغل منصب كتخدا ولأية الموصل ، حيث كانت ولايات الموصل والبصرة تابعة الى ولاية بغداد ، كان هذا الشاعر قد خلد معركة المحمرة بقصيدة طويلة نذكر منها :

فتحنا بحمد الله حصن المحمرة فامست بتقدير الاله مدمرة
غدوا طعمةً لل سيف إلا أقلهم قد اتخذوا من شط(كارون) مقبرة
وجابر اورثناه كسر أبكعبه وليس الى عظم كسرناه مجبرة
وفرسان روم ماتروم سوى اللقا لهم كأسود الغاب في الحرب زمجرة
وآل زبيد صولجان رماحهم دعى رؤسا كعب جماجمها كرة
وقد سال وادبهم وصال بجمعه عليهم فاصبحن الجموع مكسرة
وحفت به من آل حمير اسرة فكانوا لنا عن قوم تبّع تذكرة
(عباس) مقدام الحروب رأيت بهافعاله قد كان يشبه عنتره

اما جدنا دخيل فقد تنازع مع الشيخ شفلح ابي وادي شيخ زبيد، فاغرى
الاخير السلطات العثمانية وحثها على سجن دخيل، الذي بقى محبوساً في سجن
الحلة ثلاث سنين لم تحلق خلالها لحيته وشعر رأسه، فلما اطلقوا سراخه مرّ به
شفلح وخاطبه بتشفّ: «شلونك هسه يا دخيل؟»^(١) فردّ عليه دخيل بكبرياء مردداً
الهوسة: «لا والله والعباسي كل ما يندگ راسي جاسي» اي ان رأسي سيظل
مرفوعاً قاسياً. وهذا يدل على الرجولة والاصرار والتصميم والاعتداد بالنفس.

توفيت والدتي وكنت صبيّاً لا يتجاوز عمري سبع سنوات وبقيت في رعاية
زوجة والدي الثانية وعنايتها. اذكر زيارة مرافق (ياور) الوالي ناظم باشا دارنا في
اراضي الدجلة، وكان بصحبته مدير الاراضي السنية، حيث كانت اراضي
الوسلطان بمجموعها تعود الى السنية، اي الخزينة السلطانية، وكان القصد من
هذه الزيارة ان يزيّدوا نسبة بدلات الارض، وهو نوع من الضريبة تفرض على
الاراضي عن السنوات السابقة، وعندما دخل الياور الدار لزمني وقبلني واعطاني
هدية من النقود العثمانية مقدارها عدد من المجيديات وهي العملة المتداولة
يومذاك، فرفضت قبولها وقلت: انا لا اقبل المال من احد. فقال: اذا بماذا ترغب؟
فقلت له: نأمل من الوالي الجديد ان يعفو عن والدي وعن عداي الجريان،
فاستحسن قولي هذا واجاب قائلاً: «والله.. اذا عدت الى بغداد فسوف اذهب الى
الوالي واخبره بذلك، وان شاء الله سيكون ذلك خيراً». وقد برّ هذا الرجل النبيل
بوعده فاطلق سراحهما بعد اصدار العفو العام من قبل الوالي.

(١) اي كيف حالك الآن يا دخيل

لم تكن علاقة اسرتنا سواء برجال الادارة او بالناس مجهولة ، فقد وعيت بان السلطات العثمانية المحلية ، كانت تولي اسرتنا ورؤساء عشيرتنا كل تقدير واحترام ، وكانت تعتمد عليها في الملمات . ومما اذكره بهذا الصدد ان (نور الدين باشا) الذي عين قائداً عاماً للقوات العثمانية في العراق عام ١٩١٥ ، بعث الى والدي الهيمص ، والى الشيخ عداي الجريان يطلب معاونتهما للسلطة العثمانية المحلية في استيفاء الضرائب والرسوم من اصحاب الاراضي الزراعية والبساتين في قضاء الحلة ، وكان هؤلاء المزارعون وملاك الاراضي قد امتنعوا عن دفع تلك الضرائب والرسوم عندما بدأت الحرب العالمية الاولى عام ١٩١٤ ، و٣ مورهم بضعف الحكومة العثمانية بعد النكسات الحربية التي اصابته جيوشها في المعارك مع القوات الانكليزية التي غزت العراق . وقد شجع هذا الوضع اولئك المزارعين على التمرد على السلطة والامتناع عن دفع الضرائب . ولم يكن طلب نور الدين باشا اليهما للقيام بهذه المهمة إلا اعتماداً على مركزهما وسمعتهما ونفوذ كلامهما لدى الاوساط كافة ، وقد استجاب والدي والشيخ عداي الجريان لطلب القائد التركي ، فقاموا بالمهمة خير قيام حيث اخذوا معهم قوة تنفيذية تتألف من حوالي (٤٠٠) فارس مسلح وقد رافقتهم في هذه الحملة واجبروا المتمردين على دفع كافة الضرائب والرسوم المستحقة ، وقد تمت هذه العملية بنجاح تام ، مما اوجب شكر وتقدير السلطات العثمانية التي اوفدت متصرف الديوانية الى الحلة للتعبير عن شكر الحكومة على ذلك ، وقد اقيمت بهذه المناسبة حفلة تكريمية ، اهدي المتصرف كلاً من والدي والشيخ عداي سيفاً وكسوة رسمية ، وهي من الهدايا التي اعتادت الحكومة العثمانية تقديمها لمن يقوم باعمال مميزة .

وكان الدافع لوالدي والشيخ عداي لاداء هذه المهمة هو شعورهم بان الدولة العثمانية هي السلطة الشرعية المسلمة وانها تقاتل دولة استعمارية تريد الاستيلاء على العراق والاستحواذ على خيراته . . والامر الذي استوجب شكر الحكومة العثمانية لهما هو انهما انجزا المهمة بزمان يعد قياسياً يومذاك ، حيث حققا هذا الانجاز خلال مدة لا تتجاوز ثلاثة شهور .

بعد هذه الحادثة غادرنا الحلة متوجهين نحو المدحيتة وبقينا هناك ، وخلال هذه الفترة حدثت احداث مؤلمة منها ان الجيش العثماني الذي خسر معركة الكوت مع

الانكليز اخذت بعض قطعاته تتقهقر متراجعة تخلصاً من أسرها من قبل القوات البريطانية المتقدمة، فسلكت طريقاً آخر وهو طريق النعمانية - المدحتية، أي قطعت أراضي الجزيرة القاحلة الواقعة بين نهري دجلة والفرات. ومن المؤسف ان تتعرض القطعات العثمانية المتراجعة الى هجمات بعض العشائر القاطنة في هذه المناطق وتنهب ما لديها من اسلحة وذخائر ومؤونة، فكان لهذه الاحداث وقع سيء لدى والدي وافراد عشيرتي، فتوفي متأثراً من هذه الافعال التي لا تتفق والاخلاق والتقاليد العشائرية التي تربينا عليها. ولهذا السبب اطلق الاتراك لقب (الشهيد) على والدي.

ثم دارت الايام وتقلبت الاحوال، اعاد الجيش العثماني خلالها تنظيمه بعد وصول امدادات جديدة اليه، تمكن من استعادة المصادرة، وحاصر مدينة الكوت وحقق بذلك نصراً كبيراً على القوات البريطانية الغازية. وبهذه المناسبة اتصلت السلطات العثمانية باخينا (الشيخ شخير) وطلبت اليه المعاونة في استعادة وجمع ما نهب واستولى عليه من الاسلحة والمعدات والمؤن والدخائر من الجيش العثماني من قبل العشائر كما مر ذكره. امثل اخونا (شخير) للامر فقداد حملة مؤلفة من حوالي (٣٠٠) خيال مسلح الى المنطقة وطارد فلول العصاة الذين قاموا بالنهب والتعرض للجيش العثماني وتوفى في استرداد المنهوبات واعادها الى الجيش العثماني حيث قامت السلطات العثمانية بتكريمه بمثل ما كرمت به والده الهيمص. وكان رجال السلطة العثمانية يطلقون عليه اسم (نجل الشهيد الهيمص).

وما كنت اود الكلام عن ذلك لأضيف فخراً لابي واخي، اذ لم يقوما بهذه الاعمال النبيلة التي تدل على روح الفروسية والنخوة، طلباً للجاء اوركضاً وراء كسب مادي، وانما كان عملاً واستجابة لما تقتضيه الاخلاق والتقاليد العربية اضافة الى كون هذه الاعمال يحتمها الواجب الشرعي تجاه سلطة مسلمة تحارب مستعمرين غاصبين. وقد عززت هذه الاعمال منزلة عشيرتنا لدى الخاص والعام واكسبها احترام القريب والبعيد.

وبعد بناء سدة الهندية من قبل المهندس الانكليزي (ويلكوكس) سنة (١٩١٢) واحياء الاراضي بعد جريان الماء في شط الحلة وغيره، انتقلنا من اراضي الدجلة الى اراضي الفرات حيث استقرت عشائرتنا في منطقة الشوملي.

واقعة عاكف بك

في اواخر عام ١٩١٦ تمردت مدينة الحلة اسوة بما حدث في مدن النجف وكربلاء، حيث قام الاهالي بالتظاهر والهجوم على دوائر الحكومة ونهبها وطرد الموظفين مما الحق اضراراً وخسائر باموال الدولة وعطل الاعمال في الدوائر. اضطرت السلطات العثمانية على اثرها الى ارسال قوة عسكرية بقيادة «عاكف بك» الذي بطش بالمدينة واهاليها بطشاً شديداً فضر بها بالمدافع والقى القبض على عدد كبير من وجهاء الحلة واعدمهم شنقاً بصورة علنية وسط المدينة. وساقوا المئات من الرجال والنساء والشيوخ والاطفال مشياً على الاقدام وتم نفيهم الى الاناضول، فمات الكثير منهم جوعاً وعطشاً، ولفظاعتها اصبح الناس يؤرخون بها ويسمونها (دغة عاكف) - اي (واقعة عاكف).

مرحلة الدراسة:

كانت وسائل التعليم في العهد العثماني تقتصر على عدد قليل من المدارس في مراكز المدن وبعض الاقضية، اما في القرى والارياف فان التعليم كان محصوراً لدى الكتاتيب الدين يعرفون بالملالي، واسوة باقراني الآخرين من ابناء العشائر فقد التحقنا بهؤلاء الكتاب - الملالي - في مرحلة الصبا، وكنت اصغر اقراني سنّاً. وبعد ان اكملنا الدراسة في الكتاتيب، وكانت تقتصر على القراءة والكتابة وشيء من الحساب والخط وقراءة القرآن الكريم، خصص لي اخواني بعض المدرسين الخصوصيين اذكر منهم الشيخ جواد الملك، والشيخ علوان الحميدي، وهما من شيوخ النجف، وغيرهما، وكانت الدروس التي نتلقاها عن هؤلاء الشيوخ، اكثر تطوراً مما ألفناه عند الكتاتيب فكنا ندرس شيئاً عن اللغة العربية وقواعدها، وعن التاريخ والشعر والطرائف الادبية، والقصص والاساطير التي لها صلة وعلاقة بسير العظماء والحروب والابطال، مما شجعنا على مواصلة الدرس وعمق في نفوسنا الرغبة في القراءة والمطالعة وشراء الكتب والمجلات، وبمرور الزمن تكونت لديّ مكتبة عامرة بالمصادر والمراجع والكتب وهي سلوتي الوحيدة التي اهرع اليها في اوقات الملل والفراغ عملاً بالقول: (وخير جليس في الانام كتاب).

الشوملي

تعد الشوملي من اهم المناطق العشائرية والزراعية واوسعها، حيث تقع في وسط ثلاثة من الالوية العراقية هي لواء الحلة، لواء الديوانية، ولواء الكوت^(١). وتقدر مساحتها بحوالي (٦٠) الف دونم، وهي الارض التي نشأت عليها اسرتنا - الاجداد، الاباء، الاعمام والاخوان، كانت تربط بيننا اوثق الصلات وتشدنا الى عشيرتنا المعروفة بـ (البوسلطان) اقوى العلاقات وامتنها، ولم تكن علاقة اسرتنا بافراد العشيرة صلة سيطرة وتحكم، بل كانت علاقة تعاون وتضامن، فكانت اسرتنا تبسط على كل مستلزمات رئاسة العشيرة وادارتها وما يتطلب ذلك من اعباء تعود بالخير والسعادة على الجميع.

وعشائر البوسلطان تنتمي الى عشائر زبيد، وتعد زبيد اكبر تجمع عشائري في العراق، لانها تضم العشائر التالية: البدير، السعيد، الجبور، الجنابيين، الفتلة، الدليم، الجحيش، العزة، العبيد. وكان اجداد هؤلاء قد رحلوا من اليمن خلال الفتوح الاسلامية الاولى، ونزلوا في ازمدة مختلفة في اراضي الحجاز ونجد، ثم رحلوا الى الشمال الى ارض العراق وسوريا.

معنى الشوملي:

كثيراً ما يسألني الاصدقاء عن معنى (الشوملي) وهل لها دلالة خاصة، وهل الاسم قديم ينحدر عن العصور القديمة الى غير ذلك من الاستفسارات، وكما سأل الاصدقاء كنا نسأل من له اطلاع ومعرفة بتواريخ البلدان واصولها والاجماع على اصل التسمية ان للشوملي معنيين:

المعنى الاول - اقرب ما يكون الى الاسطورة منه الى الحقائق التاريخية، خلاصته ان هناك شخصين من رعاة «الجاموس»، وكان هذا الحيوان الضخم يساق بعضا غليظة طويلة صلبة يطلق عليها السكان المحليون ورعاة الجاموس اسم (شومي). وقد حصل نزاع بين هذين الراعيين على ملكية الـ (الشومي)، فكان كل واحد منهما يدعي ان ملكيتها تعود له وهو الاجدر بحيازتها، وخلال النزاع كانت

(١) تسمى الآن بمحافظات: بابل، القادسية، واسط.

اصواتهما تتعالى قائلين : الشوملي لي ، الشوملي لي فشاع خبر هذه القصة في المنطقة التي سميت بـ (الشوملي)!!

اما المعنى الثاني ، وهذا ما ارجحه لكونه اقرب الى المنطق ، هو ان المنطقة كانت تتكون من مستنقعات واهوار ، وكان الوصول الى القرى والمجتمعات الزراعية امراً صعباً على كل غريب يمر بها . وصادف - كما يقال - مرور عدد من الفرسان في هذه المنطقة كانوا يقصدون ناحية معينة ، فالتقوا فلاحاً سألوه عن المكان الذي يرغبون الوصول اليه وعن الاتجاه الصحيح لسيرهم فاجابهم قائلاً : شملوا ، شملوا اي اتجهوا نحو الشمال ، وبمرور الزمن تغيرت اللفظة الى (الشوملي) .

ان اعتزازي بالشوملي واهلها من ابناء عشيرتي هو امتداد لما كان من الاعتزاز المتوارث المتبادل بين اجدادي وآبائي واخواني وبين ابناء العشيرة . وكتعبير عن هذا الاعتزاز كان عليّ ان انهض بالواجبات تجاههم على قدر استطاعتي ، فقد كنت اعتقد ، كما كانوا هم يعتقدون ويحسّون بانني ممثلمهم الطبيعي لدى الجهات الرسمية ، كما كنت اتفقد احوالهم فرداً فرداً ، ولم اتقاعس في ايجاد الوسائل والسبل التي تكفل رفع مستواهم . فقد كنت اول من فكر بالوسائل الاصلاحية والنواحي العمرانية ، ولهذا عملت على تأسيس قرية عصرية يجد اهالي الشوملي فيها المدرسة لابنائهم والمستوصف لمرضاهم ، والسوق لتأمين احتياجاتهم ، يضاف الى ذلك بناء مخفر للشرطة . وقد نجحت في ذلك الى حد لا اريد ان ازهو به ، فذلك اقل المطلوب .

في اوائل الثلاثينيات تبرعت لسكان المنطقة بقطعة ارض لتشييد مدرسة لابنائهم وبالرغم من ان الآباء كانوا لا يرسلون ابناءهم الى المدارس لحاجتهم اليهم في الاعمال الزراعية ورعي المواشي ، فقد استعملت كافة الوسائل لحملهم على دخول اولادهم المدرسة لتعلم القراءة والكتابة التي تمكنهم من مساعدة آبائهم بطريقة افضل . ولغرض وضع حد لمعاناة اهالي الشوملي عند ذهابهم الى قرية الدغارة او المدحتية في حالة تعرضهم لأمراض وتلقي العلاج في المستوصفين الموجودين فيها ، وهما على مسافة بعيدة ، فقد سعت في اقامة المستوصف في الشوملي .

ولما كانت المنطقة تفتقر الى سوق يؤمن لهم احتياجاتهم ويجنبهم مشقة السفر الى المناطق البعيدة، فقد قمت ببناء الاسواق لهم وشجعتهم على مزاولة اعمال البيع والشراء التي يأنفون منها. ولم اقف عند هذا الحد من الاصلاحات بل سعت الى فتح طريق للمواصلات بين الشوملي والنعمانية يؤمن للسكان المحليين سهولة السفر للزيارة او التجارة وحرصت على حفظ الامن في هذا الطريق ومنع اي تجاوز يقع فيه. ومن الحوادث التي تستوجب الذكر، ان احد ابناء المنطقة كان يملك سيارة لنقل الركاب، حضر الى دارنا واخبرني بانه خلال مروره بهذا الطريق شاهد خمسة رجال يمتطون خيولهم قاموا باعمال سلب ونهب في المنطقة المسماة (ابو جذوع) الكائنة وسط اراضي الجزيرة الواقعة بين دجلة والفرات، وقد حاولوا سلبه والاعتداء عليه وعلى الركاب، ولكنه تفادى ذلك فقاد سيارته بصورة اسرع، وساعدته طبيعة الارض المستوية على الفرار والخلاص بنفسه مع الركاب، وان كانت سيارته قد تعرضت للاطلاقات النارية التي وجهها اولئك الشقا، وقال ان اهالي المنطقة عامة والنعمانية خاصة يخشون من سلوك هذا الطريق حين يعتزمون السفر خوفاً من تعرضهم لاعمال السلب والنهب او القتل. لذا فقد آليت على نفسي ان آخذ موضوع المحافظة على أمن المنطقة وسلامة الطريق على عاتقي ومسؤوليتي، فارسلت بعض الرجال المسلحين من عشيرتنا لمحافظة الطريق ومطاردة هؤلاء اللصوص والشقا، وقد تمكن هؤلاء الرجال من اللحاق بالشقا وتعقبهم وقتلوا واحداً منهم مع رأسين من الخيل. بعدها اتصلت بالقائمقام واخبرته بالحادث، فاتصل بدوره بمتصرف اللواء الذي بادر بارسال ثلة من الشرطة لمتابعة الحادث، فتعرفوا على القاتل واذا هو من اتباع عشيرة (ربيعة) القاطنين جنوب النعمانية. ولما توضحت الامور اتصلت بصديقي الشيخ محمد الحبيب - امير ربيعة - وقلت له ان (دية) هذا القاتل الذي ينتسب الى عشيرتكم تقع علينا ونحن ملزمون بتأديتها، ولكنه اجاب: ان قاطع الطريق لا يستحق (الدية)، وانا مستعد لتسوية الموضوع. وبهذا العمل ساعدنا على حفظ الامن وضمان راحة المواطنين عند مرورهم بهذا الطريق، وبعملنا هذا لم نكن نستهدف غير امن المنطقة واستقرارها، ولم تجد السلطة الادارية بأساً من قيامنا به على الوجه الذي بيناه تحت طائلة الاضرار، وللضرورة احكام كما يقول الفقهاء.

كان لمسعانا هذا اطيّب الاثار لدى اهالي المنطقة الذين تيسرت احوالهم المعاشية وتحسنت اوضاعهم الصحية وكانت علاقاتنا مع الاهالي على نفس المستوى من الرعاية والاهتمام والمساعدة مع افراد اسرتنا وعشيرتنا . وخير مثال اسوقه بهذه المناسبة ما حدث عند اغتيال ولدي البكر (نجم) الذي سافصله فيما بعد .



سقت هذه الامثلة ، وهي قليل من كثير ، شواهد على علاقة اسرتنا الخاصة والعامّة ببعضها من جهة وبعشيرتها البوسلطان من جهة اخرى ، لاخلص من ذلك الى ان العلاقات الاسرية القوية الصادقة ، اذا كانت بالشكل الذي ذكرته ، فلا تستطيع المغريات ولا التأثيرات الاخرى ، مهما كانت قوية ان تفصمها او تنال منها ، ولا عبرة بالحالات الشاذة ، فالشاذ لا يقاس عليه كما يقول الفقهاء ، وعليه فلا يمكن ان تكون الحالات الشاذة قاعدة لعمل يؤدي الى ضده ، او قاعدة لقياس ما يجب ان تكون عليه العلاقات التي يفسر بموجبها التاريخ ، والشواهد تدل على ان التمسك بالتقاليد الجيدة الموروثة والاخلاق العشائرية والاعراف المحترمة كانت تحول دون قبول الكثير من الناس ارتكاب بعض الاعمال عندما يطلب اليهم القيام بها ، وامتناعهم عن ارتكابها مهما كانت الظروف . ومما يذكر بهذا الشأن ، انه في الوقت الذي كان فيه اخي الكبير شخير في السجن مع بقية زعماء الثورة ، عام ١٩٢١ بعد القضاء على الثورة ، قام مدير ناحية المدحتية وبالتعاون والتنسيق مع احد شيوخ المنطقة الذي كان ينظر اليه الانكليز على انه الرئيس الرسمي لعشائر (البوسلطان) بارسال كتاب موجه الى رؤساء افخاذ عشيرتنا ذكر فيه : «لما كان شخير الهيمص من الشوار البارزين ممن سيحكم عليه بالاعدام ، فان الحكومة اصدرت امراً بمصادرة اراضيهِ وقررت اعطاءها الى شقيق ذلك الشيخ المعتمد من قبل السلطات الانكليزية» ، وكان يرافق مدير الناحية الذي حضر الى المنطقة واتصل برؤساء الافخاذ قائلاً لهم : نحن نرى ان نعطيها لكم ، وسنسجل قطع الاراضي باسم الشخص الذي يستغلها منكم فعلياً . ولما كان موسم الحصاد قريباً ، الامر الذي يجعل موضوع الاستيلاء على اراضي شخير مغرياً ومقبولاً . إلا ان هؤلاء الرؤساء رفضوا العرض الذي جاء به مدير الناحية رفضاً قاطعاً واجابوه : «ان الشيخ شخير هو

رئيسنا، ويقبع الآن في السجن وهو في محنة، وتأبى نفوسنا ان نطعنه من الخلف ونستولي على اراضيهِ ونحن عشيرته، والواجب يقضي ان نقف معه في محنته الى آخر المطاف. واذا كان بمقدور احد من البوسلطان ان يكون ملاكاً في اراضي الشوملي، فلا بأس من ذلك، لانه من العشيرة نفسها، وهذا بطبيعة الحال كلام مبطن! يحتمل التأويل، لانهم يدركون جيداً ان اي غريب لا يجرأ ان يكون ملاكاً في الشوملي لاراضٍ لا تعود اليه. هذا الامر ان دلَّ على شيء فانما يدل على اهتمام الناس بالقيم الاخلاقية والاعراف العشائرية المتوارثة. وهنا يكمن السرفي ان الكثير من رؤساء العشائر المحتفظين بتلك القيم والاعراف اندفعوا بحماس للمشاركة في ثورة العشرين لتحقيق الاهداف الوطنية والقومية فتعرضوا للاذى والخسارة، ولا عبرة بما حصل عليه البعض، ممن خذلوا الثورة ووقفوا الى جانب المحتلين، من المكاسب والمغانم، فان ما نالوه كان عرضاً زائلاً في هذه الدنيا الفانية.

وانني لا اذكر ان بعض الاشخاص الذين كانوا موالين لبعض شيوخ العشائر ممن وقف ضد الثورة الوطنية وبالاتفاق مع بعض الحكام الانكليز التزقين، قد اتاحت لهم الفرصة منتهزين الاوضاع الشاذة، في الاستحواذ على قسم من اراضي اخينا شخير، ولكن الاعتراض على هذا الاستيلاء يعتبر امراً غير مشروع لدى المراجع العليا، لأن تلك المراجع ترى في مثل هذا الأمر ما يضر بسمعة البلاد إلا انه تمت اعادة الحق الى اهله بسنوت الوسائل القانونية بعد الرجوع الى السجلات الرسمية المؤيدة لهذا الحق.

قلت انني لا أريد التحدث عن امجاد، ولكنني اردت التأكيد على وجهات نظر كانت تتطلب التدليل بالاستشهاد بالوقائع فكان ما كان مما ذكرته، كما انني اقول ان هذه الروابط التي تشدني باسرتي وعشيرتي هي التي جعلتني ارفض الترشيح لعضوية المجلس النيابي، وكانت مضمونة لي عن قضاء الهندية في انتخابات عام ١٩٤٦، وترك منطقتي النيابية التي احرص عليها، الى شخص آخر

هو الشيخ سلمان البراك^(١)، رغم إلحاح رئيس الوزراء نوري السعيد، وسأفصل ذلك في حديثي عن الانتخابات في فصل آخر من فصول هذه المذكرات.

*

(١) من الجدير ذكره هو ان الشيخ سلمان البراك، والد زوجتي الثالثة.

مرض اخي شخير ووفاته

كان اخي شخير قد أصيب بمرض خطير، ولم نكتف بعلاجه بوسائل الطب الشعبي من قبل الاطباء المحليين بل رأينا، ضماناً لشفائه، ان تتم معالجته في المستشفيات الحكومية من قبل اختصاصيين، فرأيت ان اتصل بالميجر (همسلي لونجريك) الذي كان يشغل منصب المستشار السياسي للواء الحلة، كما لم أربأساً من تكليفه بتحرير كتاب توصية الى مستشفى بغداد الكبير الذي قررنا عرض اخينا على اطبائه لفحصه ومضاعفة العناية به، وقد استجاب لذلك وحرر كتاب توصية الى المستشفى وحث اخي على الاسراع بالسفر الى بغداد لغرض البدء بمعالجته من قبل الاختصاصيين. بيد ان اخي شخير لم يأخذ برأيه ورضخ الى نصائح وتحذيرات بعض من كانوا يحيطون به من افراد العائلة ورجال الدين الذين رأوا من الصواب، وحسب فالهم !! ان يكون علاج اخي في كربلاء لدى طبيب يسمي السيد ابو القاسم، وقد استحسن اخي ذلك وعدل عن السفر الى بغداد مفضلاً السفر الى كربلاء، وازاء هذا الموقف لم اربداً من ان اعمد كتاب التوصية الى المستر لونجريك شاكراً له معاونته، وقد ابدى المستر لونجريك بالغ اسفه على حرمان اخي من معالجته من قبل الاطباء الاختصاصيين.

توجهنا الى كربلاء، إلا ان اخي قد تفاقم عليه المرض مما اضطرنا للعودة الى الحلة، حيث لم يلبث ان فارق الحياة رحمه الله في شهر كانون اول سنة ١٩٢٢^(١).

وهنا ارى من الواجب ايضاح سبب رفض اخي السفر الى بغداد وانصياعه الى نصائح رجال الدين وبعض افراد العائلة، هو انهم كانوا يخشون عليه وعلى حياته من امر خطير يدبره له الانكليز باعتباره احد الثوار البارزين. بحسب العادة الجارية، أقمنا مجلس الفاتحة على روحه، وقد توافد علينا جمهور غفير من الاصدقاء والمعارف من المنطقة وخارجها يتقدمهم رجال الدولة،

(١) ولمنزلة الكبيرة نشر خبر وفاته في الجريدة الرسمية (الوقائع العراقية) انذاك. اما اسم (شخير) فمعناه ما اكثر خيره، مثال (شطيّب) اي ما اكثر طيبه، وهي من الاوصاف الشائعة في الاوساط الشعبية.

اخبار العاصمة

تعيينات

عين عبد الله بك الدليمي معاون محافظ
بغداد قائم مقاماً لقضاء الكاظمية وقد باشر في
وظيفته منذ ٢٣ تشرين الثاني سنة ١٩٢٢ .
عين عبد الكريم افندي الهيم مديراً
لناحية راوة .

— الحزبان الوطني والنهضة —

قرر مجلس الوزراء اعادة فتح الحزبين الوطني
والنهضة وهما اللذان اغلقتهما الحكومة
قبل هذا .

— وفاة زعيم —

نعت الاخبار الواردة من اطراف الحلة وفاة
الرئيس الكبير الشيخ مشخير اللهمص احد
رؤساء عشيرة البوسلطان ومن كبار مشايخ
العراق . فنحن ننزي شيخ البوسلطان .

طبع في مطبعة العراق :

اضافة الى حضور عدد كبير من الادباء والشعراء لتقديم التعازي ، وقد تحول مجلس الفاتحة الى تظاهرة وطنية رائعة تبارى فيها الخطباء والشعراء في ذكر محامد الفقيد واخلاقه ورجولته ونضاله ووطنيته . وكان من بين الذين حضروا المجلس الشاعر الشعبي المعروف (ملا عبود الكرخي) ، وحمود الوادي وحسن الظاهر اخ الاستاذ عبدالرزاق الظاهر. وقد القى الشاعر الكرخي ، الذي ينتسب الى عشيرة (البوسلطان) قصيدة عامرة باللهجة البدوية ، تعدُّ ملحمة من الملاحم في الشعر الشعبي ، تتألف من مائة وخمسة ابيات ، نقتطف منها الابيات التالية: (١)

لا وعزاه على الحلم والعلم ساب	عكّب عين الشيخ ما إلهن اثر
والكرم والمرجلة اوضحت گصاب	ميرشتتهن من ايدينا الدهر
(شخير) المذروب ألبسهن ثياب	من حرير وتاج درّ معتبر
مهرجاني وعارفه لرد الجواب	ذاك (ابوالهادي) بالشيخة اشتهر
فيض چفه شبه غيم وبیه سحاب	عام تام وغدّر البیدا مطر
چم وچم ضربات إله مالها حساب	ذیب شلوه ولايهاب من الخطر
ركس عن اسلافها المبدرو غاب	وحان بسلاف (البوسلطان) الكمر
بعد (البوهادي) العرب اوضحت سياب	وكل مضيف اشهد عكّب عينة انهجر
الهميص المشهور بالجر واطناب	عرب كل اعراگنا اسحرهم سحر
جان حد الكرم ممنوع الجواب	فوك حاتم فوك عنتر شب طفر
ابوك يا حتوش صم من الصلاب	جبل شامخ ما أظن يوطيه اثر
اشكر الله (الهميص) انه لاهوخاب	بـ (عبس) وبـ (عبود) الك وذخر
ولّه (عبود) ونعم لگوه جناب	شيخ خزنه بوسطها زمرد حجر
لهم شهره بالاجانب والاعراب	وهم شجعان العرب بروبحر

(١) نشرت هذه القصيدة بعنوان (الفريدة البدوية) المؤلفة من (١٠٥) ابيات في الجزء الرابع من ديوان الشاعر الشعبي الكبير (الملا عبود الكرخي) ، المطبوع ببغداد عام ١٩٨٧ ص ٣٩٨ - ٣١٦ بتحقيق حفيده الاستاذ حين حاتم عبود الكرخي .

(١) كان اخي شخير يكنى بابي الهادي

بعد انتهاء مجلس الفاتحة، ذهبنا الى بغداد، اخي الكبير حنتوش الهيمص وهادي بن اخي الفقيد وانا، لمواجهة رجال الدولة والمسؤولين وعلى رأسهم جلالة الملك فيصل الاول لتقديم الشكر على قيامهم بالتعزية، وكان لابد من مقابلة جلالة الملك الذي يعرف اخانا الفقيد (شخير) معرفة تامة بصفته من زعماء ثورة العشرين، وقد سبق للفقيد ان حظي بمقابلة جلالاته عدة مرات.

تفضل جلالة الملك فاستقبلنا بحفاوة وجدّد تعازيه ومشاطرته آل الهيمص الفاجعة التي حلت بهم، وامر بان نبقي في بغداد عدة ايام اخرى قائلاً: «انه سوف يدعو الى اجتماع يحضره جميع رؤساء العشائر في العراق للمداولة حول عدد من الشؤون العامة». واستجابة لأمر جلالاته بقينا في بغداد حوالي اسبوعين بضيافة نسيينا حمود الوادي وكان اخي شخير متزوجاً من اخته - ولما لم يحصل الاجتماع العشائري الموعد، قررنا التوجه الى البلاط الملكي للاستئذان بالسفر، فاناب جلالاته (صفوة باشا العوا) ناظر (مدير) الخزينة الخاصة لمقابلتنا. وعند استقباله لنا قال: ان جلالة الملك امر ان تصرف لكم اكرامية قدرها (الف روبية) مساهمة من جلالاته في نفقات الفاتحة ونفقات اقامتنا في بغداد فشكرناه ورجونا ان ينقل الى جلالة الملك وافر شكرنا وجزيل امتناننا على مؤاساته لنا بفقيدنا العزيز، واعتلنا عن قبول المبلغ، وقلنا له، اننا نحمد الله غير محتاجين الى ذلك، وفي اثناء المحادثة بيننا دار في اذهاننا ان صفوة باشا العوا قد لا ينقل مشاعرنا وشكرنا الى جلالاته وقد يتصرف بهذا المبلغ وقد يخفي هذا الامر على جلالة الملك، فاصررنا على مقابلة جلالاته لتقديم فروض الشكر، وعند استقبال جلالاته لنا قلنا: «ان تفضلكم بتقديم هذه الصلة نعدّه فضلاً كبيراً لا ننساه، وليسمح لنا بجلالتكم بالاعتذار عن قبوله، لاننا وبحمد الله لم نكن بحاجة اليه، ثم استئذنا بالعودة الى الحلة.

خلال وجودنا ببغداد، انتهزنا الفرصة لزيارة عدد من رجال الدولة والمسؤولين، وفي مقدمتهم نقيب اشراف بغداد، ورئيس الوزراء السيد عبدالرحمن النقيب عميد الاسرة الكيلانية، لتقديم الشكر اليهم على تعازيهم ومؤاساتهم لنا. كان السيد عبدالرحمن النقيب قد استقبلنا في داره الواقعة في محلة السنك على الضفة اليسرى من دجلة وقد تركت هذه الزيارة اثراً طيباً في نفوسنا، فقد كان

رحمه الله ذا هيبة ووقار، يضاف الى ذلك ماكان يتمتع به من مكانة مرموقة لدى ابناء الشعب بسبب مكانة اسرته ونسبه العالين . رحب بنا كثيراً وذكر لنا ان له صلة وثيقة بوالدنا الهيمص الذي كان يتقن اللغة التركية، ولذلك قصة هي ان والد الهيمص العباس - اي جدنا - اعطاه رهينة الى الحكومة العثمانية . كما كانت العادة الجارية مع ابناء العشائر، فبقي والدي في الديوانية مدة ثلاث سنوات، تعلم خلالها التركية كما ذكرنا سابقاً، وقد بقي نظام الرهائن متبعاً الى زمن الاحتلال البريطاني، حتى ان الانكليز انفسهم مارسوه خلال تسلطهم على شؤون العراق .

بعدها قمنا بزيارة المندوب السامي البريطاني السريبرسي كوكس، والسكربتيرة الشرقية في دار الاعتماد البريطانية (المس غترود بل)، وقبل ان تنتهي هذه الزيارة، التفتت الينا الأنسة (بل) قائلة : «انكم جئتم حديثاً الى بغداد، وارجو ان لا تصدقوا اقوال بعض الافندية من اهالي بغداد الذين يقولون اننا نحن الانكليز على خلاف مع جلالة الملك فيصل . واني اؤكد لكم اننا مع جلالة الملك متضامنون، وأشارت باصابعها الى التساوي قائلة باللغة التركية لفظة (بره بار) اي سواسية!!

اما السير بيرسي كوكس فرحّب بنا كثيراً وابدى اسفه لوفاة اخينا الكبير (شخير) الذي كان يعرفه جيداً ويعرف منزله ومقامه بين ابناء الشعب وافراد عشيرته، ثم أردف قائلاً : «انه يرى ان العراق مقبل على الاستقرار والرفاه النسبي، واذا تضافرت الجهود والتعاون مع جلالة الملك فيصل ومعنا فسوف يكون المستقبل باهراً». وكان جوابنا : «اننا باقون على عهدنا بالاخلاص للشعب العراقي» .

فاجعتان

تصيب الانسان في حياته مصائب وقواجع ، ومن الناس ما يمنحه الله سبحانه وتعالى نعمة الصبر والثبات وتحمل آثار ذلك بجلد وعزيمة قوية ، وانني والحمد لله من هذا الطراز من الناس ، كوني مسلماً مؤمناً بقضاء الله وقدره ، والمسلمون المؤمنون يجدون في القول المأثور «الحمد لله الذي لا يحمد على مكروه سواه» خير شفاء للنفس المكلومة وللعواطف الحساسة .

تعرضت في حياتي الى فاجعتين مؤلمتين ، وانني وان كنت قوي الشكيمة ثابت الجنان والعزيمة ، إلا انهما تركتا في نفسي اعمق مشاعر الحزن والألم ، الفاجعة الاولى مقتل ولدي البكر نجم غدرأ ، ووفاة ولدي الاصغر سنان دهماً بحادثة سيارة .

مقتل ولدي الكبير نجم

في عام ١٩٣٢ كان ولدي البكر نجم الذي لم يتجاوز عمره السنة السابعة يعيش برفقتي ويلازمني في حلي وترحالي ، وكان لهذه الرفقة اسباب ، منها ان والدته اصببت بمرض وبيل وقد نصحننا الطبيب الذي تولى معالجتها . بوجوب ابعاد الولد عن امه خشية انتقال المرض اليه ، مما اضطرني الى ان اسكنه معي في دار ثانية بعيداً عن امه ، وخصصت له من يرعاه من اهلنا . وفي احد الايام اصيب بورم في احدى قدميه فقررت السفر الى بغداد لعرضه على الدكتور صائب شوكة الذي كان يعد من أمهر الجراحين وفضلهم في العراق يومذاك . وبعد فحصه تقرر اجراء عملية جراحية لـ (نجم) ، تكللت بالنجاح ، وبعد شفائه ، عدت به الى ديارنا فرحين مستبشرين ، إلا ان فرحتنا هذه لم تتم . فقد اضطررتني شواغلي الزراعية ذات يوم الى الخروج الى المزرعة بمفردي وتركت (نجماً) مع من يشرف على رعايته والعناية به من احد اقاربي . وبعد ان مضت ساعات على وجودي في المزرعة اتاني احد اعواني واسمه كاظم القرنفل على متن فرس - كانت تنضج عرقاً مما يدل على انها ركضت مسافة طويلة فساورتني الشكوك وتوجست خيفة من هذا الامر غير

الاعتيادي ، فسألت القادم : مابك يا كاظم ؟ ولماذا جئت ؟ فاجابني : انني جئت لانهم ارسلوني اليك على جناح السرعة لان (نجم شويه ماله كيف) . فقلت له : قل الصديق . . لانني تركته قبل ساعات وهو في كمال الصحة والعافية ، وانني لا اصدقك ولا اعقل ما تقول ، فلا بد ان امراً خطيراً حدث لنجم ، قل لي يا كاظم الحقيقة . فاجابني وعلامات الهلع والخوف بادية عليه : « ان نجم قتل باطلاق الرصاص عليه ، سواء كان قصداً ام خطأ!! »

فاسرعت بالعودة الى الدار حيث وجدت بعض اخوتي وعدداً من ابيكون وينجبون . فلم يكن مني إلا ان ابتسم وتوجهت اليهم قائلاً : « البكاء بالرجال ، وانني اعتبر ان يدي اليمنى قطعت يدي اليسرى ، وما هذه الفاجعة إلا قدر من الله سبحانه وتعالى ، فانا لله وانا اليه راجعون » . وفي غمرة الحزن والالم والحسرة ، تذكرت قول الشاعر العربي الحكيم الذي واجه مثل هذا الموقف :

قومي . هم قتلوا اميم اخي فاذا رميت يصيبني سهمي

ولما كان العفو عند المقدرة كما جاء في الامثال العربية ، فقد سارعت الى اعلان العفو عن من قام بهذا العمل . ولكن الحاضرين ألحوا عليّ بوجوب الذهاب الى الحلة . واخبار السلطات المسؤولة بهذا الحادث الجلل ، من اجل انقاذ الفاعل من حبل المشنقة ، لان الجريمة جريمة قتل ، ولا بد من قيام الجهات الصحية بفحص جثة الطفل القتل وضبط افادات الشهود حسب الاصول القانونية . ولم يكن مني إلا الانصياع الى الامر والنزول عند رغبة الحاضرين ، فقممت باشعار كل من مدير شرطة الحلة السيد عبدالرزاق الفضلي ومتصرف اللواء السيد تحسين علي ، مؤكداً لهما بان الحادث كان قضاءً وقدرًا نتيجة عبث الصبي بالبندقية وانطلاق احدى الرصاصات عليه . ولم تأخذ الجهة المسؤولة بقولي هذا ، اذ جاء في تقرير الطبيب الشرعي ان هذا لا يمكن حدوثه لان الطفل القتل اقصر من البندقية ولا بد ان تكون الاطلاقة مصوبة نحوه من قبل شخص آخر . فقلت للسيد المتصرف : انا الوالد المفجوع بولده وانا الذي اتحمل تبعه اقوالي . وحتى لو فرضنا ان ما اقله غير صحيح ، فهل يجوز للعائلة المنكوبة بولدها ان تنكب بولد آخر ؟ وقد استجاب المتصرف ومدير الشرطة لرجائنا وتنازلنا عن حقنا فبادر الى اغلاق القضية وعلى اية حال ، كانت هذه الحادثة فاجعة لنا جميعاً ، وما أزال اتذكرها بمرارة وحزن عميقين .

وفاة سنان

كان ولدي سنان من مواليد عام ١٩٥١ ، وقد تعرض عام ١٩٥٧ الى حادث دهس اودت بحياته ولمّا يزل صبيّاً على درجة كبيرة من الصحة والذكاء الخارق . كانت العائلة في زيارة لاحد الاقارب وعند عودتها حاول ولدي سنان عبور الشارع ، ولكن القدر كان له بالمرصاد ، فقد دهسته سيارة كانت تسير بسرعة غير اعتيادية ، ورمته على جانب الشارع ، وعلى اثر ذلك تمّ نقله الى المستشفى وادخل غرفة العمليات حيث اجرى له الدكتور نجيب اليعقوبي عملية جراحية ، ولم يممهله الاجل حتى توفي متأثراً من شدة الصدمة ، وذهب مأسوفاً عليه .

الذي يهمني من ذكر هذه الحادثة المؤلمة ، هو ان السائق الجاني ، احيل الى المحاكم ، حسب القوانين المرعية ، وكان مقررّاً ان يصدر عليه الحكم بالسجن لمدة لا تقل عن عشر سنوات ، غير اني آثرت التنازل عن الدعوى معتبرين هذا الامر قضاءً وقدرًا ، ولم يكن موقفى هذا إلا استجابة للدواعي الانسانية ، عندما شاهدت افراد عائلته يبكون ويندبون حظهم العاثر ، وقد اُثّر فيّ هذا المشهد المؤلم وترك في نفسي من مشاعر الحزن ، فكنت احدث نفسي : «لتكن عائلة واحدة تفجع بعزيز لها . . . عوضاً عن عائلتين !» .

لم اکتف بتنازلي عن الدعوى بل بادرت الى تقديم المساعدة المادية لهم بسبب ضعف حالهم واطّاعهم البائسة ، رغم اعتراض الكثيرين من عشيرة (البوسلطان) على موقفى هذا ، بل كانوا عازمين على قتل السائق الجاني حتى في سجنه ؟ ولكنني استنكرت ذلك بشدة واطّعتهم بلزوم التعقل والروية والانضباط النفسي ، فالففو عند المقدرة .



الفصل الثاني ثورة العشرين

الفصل الثاني

ثورة العشرين

أطلقت على هذه الثورة اسماء كثيرة منها: الثورة العراقية الكبرى، ثورة الثلاثين من حزيران، ثورة العشرين، كانت هذه الثورة ثورة شعب قليل الامكانيات ضد محتل اجنبي يمتلك كل امكانيات الامبراطورية البريطانية بأسلحتها واساطيلها ومواردها المادية والبشرية، ولكن احوال الشعوب لا تقاس بالمقاييس التجارية من ربح وخسارة، لان الدفاع عن الوطن وازاحة المحتلين، وهم على ما هم عليه من كثرة العدد ووفرة العتاد، لا يضطلع بها إلا شعب شجاع اصيل مؤهل لتقديم الضحايا وبذل النفوس والاموال، ومهما كانت التضحيات كبيرة.

لقد اثبت الشعب العراقي العظيم في ثورته الوطنية هذه بانه شعب عريق لا يقل عن غيره من الشعوب التي سبقته في ميادين التحرر والاستقلال، استعداداً للتضحية والفداء.

اسباب قيام الثورة:

كتب الكثيرون ممن تصدوا لتسجيل تاريخ هذه الثورة العظيمة ووقائعها عن العوامل والاسباب التي ادت الى اندلاعها، ولا أريد ان اكرر اقوال اولئك المؤرخين الأفاضل، ولكنني اقول انها لم تنشب او تندلع إلا بالامكانيات العراقية الصرفة، وليس بالعوامل والمبررات المفتعلة التي تصورها البعض، او اتخذها نموذجاً مقلداً لثورات اخرى وان لم تتحقق امكانياتها الزمانية والمكانية.

في تقديري ان العوامل التي تهيأت وعملت على تعبئة الاكثرية من العراقيين للقيام بالثورة كانت كثيرة نذكر منها:

١ - تأثير الدعاية التركية - الالمانية التي راجت خلال الحرب العالمية الاولى ضد الانكليز الذين كانت تصفهم تلك الدعاية بالكفار، وبانهم يلبسون (الشفقات)^(١) اي يضعون على رؤوسهم القبعات حتى لا ينظروا الى

(١) الشفقة: هي القبعة التي كان الانكليز والاجانب يضعونها على رؤوسهم.

- السماء!! وان الانكليز اباحيون، حتى يجوز لأي فرد منهم ان يأتي الى اي بيت ويضع قبعته على الباب ويدخل على النساء ويفعل ما يشاء!!
- ٢ - ان علماء الدين واصحاب الرأي والزعماء كانوا ملتزمين بواجب الدفاع الشرعي عن بلاد الاسلام، ومناجزة اعداء المسلمين في الحفاظ على مقدساتهم واموالهم وارواحهم.
- ٣ - الاقوال والاشاعات التي كان يروجها عدد من المترجمين ورجال الادارة من الهنود والمصريين وغيرهم الذين كانوا يرافقون قوات الاحتلال البريطاني فقد كانوا يروون الكثير من القصص والوقائع عن اخلاق الانكليز وبطشهم واذلالهم للشعوب التي قاموا باحتلال اوطانها، ونهبهم لخيراتها فكان الشعب العراقي يخشى من قيام الانكليز بهذه الاعمال السيئة تجاههم كما فعلوه في الاقطار الاخرى.
- ٤ - سوء تصرفات الحكام الانكليز وبعض رجال الادارة من العسكريين والمدنيين على حد سواء، وخاصة في منطقة الفرات، وجهلهم تاريخ هذه البلاد واخلاق اهلها وطبائع وتقاليدها سكانها، وتصورهم بانهم قادرون على اهانة افراد الشعب والاستخفاف بهم مما اثار حفيظة ذوي النخوة والمروءة للتصدي لتلك التصرفات الشائنة وللتدليل على ذلك نورد هنا بعض الامثلة عن بعض تلك التصرفات وهي كثيرة:
- أ - كان (الميجرديلي) الحاكم السياسي في الديوانية يتصرف تصرفات شاذة منافية لابطسب قواعدها العدالة، اضافة الى كونها تدل على استخفافه بمصائر ابناء الشعب ومنزلتهم الاجتماعية. وبدلاً من تطبيق الانظمة والقوانين عند النظر في بعض المحاكمات والفصل بين المتنازعين، يقول لطرفي النزاع انه سيرمي هذه القطعة من النقود على الارض، فان كانت (طُرّة) - اي وجه العملة النقدية فانه سيحكم لصالح فلان!!!، وان كانت (كتبة) - اي ظهر العملة - فسيحكم لخصمه!!
- ومما لاشك فيه ان ابطسب ما يقال بشأن هذا التصرف المنافي للقوانين والاعراف، انه ينطوي على الاستخفاف بعقول الناس وحشياتهم، وقد ولدت هذه التصرفات النقمة وعدم الثقة بهؤلاء الحكام الاجانب واعمالهم.

ب - كان بعض رجال الادارة من الانكليز، يضطرون افراد الشعب ويجبرونهم على النزول من على ظهور خيولهم عند دخولهم المدينة، ويصدرون اليهم الاوامر المهينة ببقاء هؤلاء الفرسان واقفين، او اجبارهم على جمع فضلات الخيل وافرازاتها (الروث) امعائاً في اذلال الناس واهانتهم .

ج - من المعلوم ان اكثرية الشعب العراقي وعلى الاخص ابناء الارياف، يعدون الكلاب من الحيوانات النجسة ويأنفون من لمسها او التقرب اليها . وكان الانكليز يعرفون ذلك جيداً، غير ان البعض منهم كان يعتمد اصطحاب الكلاب معه عند استدعاء بعض الشيوخ والوجهاء او مقابلتهم . ومما يذكر بهذه المناسبة ان الحاج صگبان ابوجاسم، وهو من رؤساء عشائر البدير تخاصم مع الكابتن (ويب) الحاكم السياسي لقضاء عفك، الذي صرخ بوجه الحاج صگبان محتجاً، لان الاخير دفع الكلبة الصغيرة وابعدها عنه عند اقترابها منه، مما اغاض الحاكم الانكليزي فشم الحاج صگبان ووجه اليه بعض الكلمات النابية، مما اضطر الحاج صگبان الى الرد على الكابتن (ويب) بكل شدة وقسوة لاعناً الاستعمار البريطاني ورجاله، فعمد الحاكم الاحمق على اثرها الى توقيف الحاج صگبان وحجزه، وبالرغم من كبر سنه ومنزله الاجتماعية لدى عشيرته .

٥ - ومن الاخطاء التي ارتكبتها بعض الحكام الانكليز، انهم اتخذوا اشد الاجراءات قسوة ضد الثوار عام ١٩١٩ حيث اعدموا عدداً منهم في كل من النجف والكوفة، كما قاموا بنفي عدد من الاحرار من هاتين المدينتين الى جزيرة (هنجام) و(سمربور)، مما ولد لدى السكان شعوراً بانهم معرضون لمثل تلك الاجراءات الظالمة .

٦ - تعمدت الادارة البريطانية إبعاد الزعماء والرؤساء الحقيقيين للعشائر واهمالهم، كما قاموا بجمع الاسلحة عام ١٩١٩ من الكثير من العشائر، وعينوا لكل قبيلة رئيساً اعتبروه المسؤول الأول عن تصرفات واعمال عشيرته، واغفلوا الرؤساء الآخرين الذين لا يقلون رئاسة ومنزلة عن اولئك الذين عينوهم ليكونوا تحت امرتهم وتوجيهاتهم، وقد ولدت هذه الاجراءات آثاراً سيئة ونقمة عامة، ولاشك في ان الانسان يتأثر بالعوامل النفسية وكل ما يسىء الى منزلته

الاجتماعية او يلحق ضرراً بسمعته ومكانته السياسية او المالية ، فكان اولئك الرؤساء والزعماء المبعدون من اشد الناس كرهاً للانكليز واكثرهم اندفاعاً للثورة ضد الاحتلال البريطاني والسياسة الاستعمارية .

٧ - كان الجيش العربي الذي حرر بلاد الشام من الاحتلال العثماني ، قد نصب الامير فيصل بن الحسين ملكاً على سورية ، والامير عبدالله بن الحسين ملكاً على العراق في ٨/٣/١٩٢٠ بناءً على القرار الذي اتخذه العراقيون الموجودون في الشام . وبهذه المناسبة اوفدوا الشيخ فهد البطيخ وهو من رؤساء عشائر شمر طوگه ، مندوباً مخولاً من الامير فيصل وبعض الشخصيات العراقية هناك ، للاتصال بالزعماء العراقيين ورجالاته وحثهم على ضرورة القيام بواجبهم الوطني والقومي في تحرير العراق ، اسوة بما جرى في سورية .

٨ - بالرغم من اندحار القوات التركية العثمانية وجلائها عن العراق فان كثرة كثرة من الموالين للحكم العثماني كانت تراودها الآمال بعودة الاتراك الى العراق ، حتى انهم كانوا يستهلون الاشهر القمرية ، وعندما يشاهدون الهلال الغربي هو الاعلى كان يتفاءلون به خيراً ظانين ان هذا دليل على انتصار الجيوش العثمانية وقرب عودتها ثانية الى العراق . وقد راودت هذه الآمال والمشاعر حتى بعض اولئك الرجال الذين تسلموا مقاليد الامور في الحكم الوطني الجديد ، نذكر منهم ، كما رددت الاشاعات والاقاويل السيد عبد الرحمن النقيب ، رئيس الحكومة العراقية المؤقتة . ولهذا لم يكن غريباً ان يؤيد قسم من العامة هذه التطلعات ، ونظرتهم الى الانكليز باعتبارهم اعداء للمسلمين .

٩ - ومن الاسباب المؤدية الى الثورة ، هو اعلان (مباديء ولسون) رئيس الولايات المتحدة الامريكية ، حول حق الشعوب في الحرية والاستقلال وتقرير المصير .

١٠ - والسبب الآخر هو النزعة الوطنية والمشاعر القومية الاصيلة الراسخة في نفوس العراقيين منذ قديم الزمان ، ونزعتهم الاستقلالية جعلتهم لا يستكينون للتسلط العثماني ، فقد ثاروا عليه في مختلف الاوقات والمناسبات ، ومما يؤكد هذه النزعة القومية ، انهم كانوا يطالبون بامير عربي وهذا خير دليل على بواكير هذه المشاعر والاحاسيس القومية .

بوادر الثورة :

لما تقدم، من الاسباب والبواعث فقد اجتمع الرأي وتوحدت الطوائف والقوميات، وقامت التظاهرات وارتفعت الاحتجاجات في بغداد والكاظمية، وتوالى الاجتماعات ووقع العصيان في العديد من المدن والقصبات في العراق، وابتعد الناس عن دوائر الحكومة المنتدبة، وموظفيها، وقاطعوا كل ماله صلة بها، مما اضطر السلطات الانكليزية الى تسفير وابعاد عدد من الزعماء والوجهاء من بغداد وكربلاء والحلة خارج العراق، وكانت هذه الاجراءات التعسفية قد زادت من تحفز الرجال والزعماء واندفاعهم للتحريض على الثورة من امثال السادة : كاطع العوادي، ونور الياسري، ومحسن ابو طبيخ وغيرهم من رؤساء العشائر.

ومما أذكره، ان السيد كاطع العوادي، جاء الى دارنا في الشوملي، في شهر نيسان من عام ١٩٢٠ وتحدث الينا، الى اخي الشيخ شخير، والي والي بقية افراد العائلة، قائلاً: «ان النجف بعيدة عن الثورة، فهي لا تزال تنوء تحت ثقل الاجراءات الشديدة التي اتخذها الانكليز ضد اهاليها بسبب ثورتهم ضد الاحتلال الانكليزي عام ١٩١٨، وبناء على ذلك، فهو يرى، ويؤيده الكثيرون من الرؤساء والشيخوخ الذين مرّ ذكرهم، ضرورة نقل (المرجعية الدينية) من مدينة النجف الى كربلاء، لان الاجواء في كربلاء كانت اكثر ملائمة واستعداداً من النجف للاسباب المارة الذكر. وطلب مبلغ (٥٠٠٠) خمسة آلاف ليرة ذهب لتوزيعها على بعض علماء الدين واتباعهم ومريديهم من اجل اصدار الفتاوى الدينية بلزوم الجهاد، وحثهم على السفر الى كربلاء. وقد دفع كل من: الشيخ شخير الهيمص، كاطع العوادي، السيد نور الياسري، السيد محسن ابو طبيخ والشيخ عبد الواحد الحاج سكر، مبلغ الف ليرة ذهب، حملها الشيخ كاطع العوادي الى النجف للغرض الأنف الذكر. وقد اتفقوا على ان يعقدوا اجتماعاً في كربلاء لمواجهة علماء الدين، والتشاور معهم حول الاجراءات الواجب اتخاذها.

قد يستغرب البعض من سهولة جمع هذا المبلغ للاعداد للثورة، ولكن الاستغراب يزول عندما يكون المال متوفراً بكثرة، بسبب ارتفاع اسعار الحاصلات الزراعية والمواشي، مما خلق شيئاً من الرخاء والنشاط في الاسواق، وجعل رؤساء العشائر والطبقة الوسطى من الشعب في وضع اقتصادي جيد ومركز مالي متين :

يضاف الى ذلك ، ان السلاح كان متوفراً ، حيث كانت حدود العراق الواسعة مفتوحة امام تجار السلاح في كل من سوريا والسعودية وايران ، ولم يكن من السهل غلق هذه الحدود لسعتها ، هذا من جهة ومن جهة اخرى ، ان تجار السلاح وجدوا ما يغريهم لجلب كميات كبيرة من السلاح وبيعه باسعار عالية ومغرية .

وبالفعل تم نقل (المرجعية الدينية) من النجف الى كربلاء وتبع ذلك انتقال عدد كبير من علمائها الى المركز الجديد .

وخلال وجود هؤلاء العلماء والرؤساء في كربلاء ، صادفت المناسبة الدينية المعروفة بزيارة شهر شعبان ، فانتهز الرؤساء والشيخوخ الذين يتولون مهمة الاعداد للثورة ، الاتصال بعلماء الدين والزعماء الروحيين ليؤكدوا لهم قدرتهم على القيام بالثورة واخراج الانكليز المحتلين من البلاد . وعلى هذا الاساس تم الاتفاق على اصدار الفتاوى الدينية من علماء الدين باعلان الجهاد ، وقد تم عقد مؤتمر في دارنا في الشوملي حضره رؤساء عشائر الفرات ، وقد اشارت المس غترود بيل في (مذكراتها) ، وكذلك المستر فيليب ايرلاند في كتابه : (العراق - دراسة في تاريخه السياسي الحديث)^(١) ، الى هذا المؤتمر .

ومما يحسن ذكره بهذا الصدد ان اخي الكبير الشيخ شخير قد احتاط ، زياده في الحفاظ على سرية المؤتمر ودفعاً للشكوك التي قد تثار عن الغرض من عقد هذا الاجتماع - الذي افضل ان اطلق عليه كلمة المؤتمر - اذ اشاع حتى بين اقرب المقربين اليه ، انه يقيم دعوة غداء في بيت والد زوجته ، الوجيه جعفر الجلوب ، الذي يبعد عن دارنا مسافة تقدر بحوالي (٣) كيلومترات ، كما ان رب البيت رجل هاديء الطباع لا يتبادر الى الاذهان ، ان المدعوين الى وليمته يحضرون للثورة ويصنعون الخطط لها .

على ان هؤلاء الزعماء والرؤساء ، وان كانوا قد اتفقوا على القيام بالثورة في اجتماعهم المنعقد بكربلاء ، إلا انهم لم يتفقوا على موعد اعلانها ، وقد تقرر هذا الأمر في اجتماع (اومؤتمن) الشوملي ، حيث جرى البحث والتداول في اختيار الوقت الملائم لقيامها ، وقد اقترح البعض من المؤتمرين ومنهم الشيخ مظهر الحاج

(١) تراجع : ترجمة الاستاذ جعفر الخياط لمذكرات المس بيل ، الصادرة عام ١٩٦٢ ، وكتاب المستر ايرلاند الصادر عام ١٩٦٥ .

صغب، والشيخ شعلان العطية مواجهة الشيخ عداي الجريان، في محاولة لاقتناعه بالاشتراك في الثورة. غير ان الذين قاموا بهذه المهمة عادوا ادراجهم خائبين، لأن الشيخ عداي الجريان عارض ذلك وابدى ممانعته من اول الامر ورفض المشاركة في الثورة.

اما المؤتمرون الآخرون وفي مقدمتهم الشيخ مظهر الحاج صغب، والشيخ شعلان العطية، والشيخ صلال الفاضل الموح والشيخ مرزوك العواد والشيخ كاظم العوادى، والشيخ سعدون الرسن والسيد هادي مكوطر والسيد هادي زوين، وغيرهم فقد اتخذوا قراراً بان افضل وقت لاندلاع الثورة هو نهاية شهر حزيران، حيث يكون موعد الحصاد للمزروعات قد انتهى. وهذا ما حصل بالفعل، حيث بدأت الثورة في الرميثة، بعد قيام السلطات البريطانية بسجن (الشيخ شعلان ابو الجون)، ثم قامت العشائر بمحاصرة الديوانية، وعلى اثر ذلك قرر الانكليز سحب قطعاتهم العسكرية الى الحلة. ثم اخذت عشائر عفك والاكرع والصفوان وبني حجين وغيرها من عشائر الديوانية بالتجمع والقيام بالهجمات على قطعات الجيش الانكليزي المنسحبة وملاحقتها وقد استغرق انسحابها عشرة ايام، وكان السبب في تأخير عملية الانسحاب هو قيام الثوار بتخريب السكك الحديد، وكانت قطعات الجيش الانكليزي مستمرة في اصلاح هذه التخريبات لكي يتسنى لها استخدامها في النقل. اما عشائر البوسلطان فقد شاركت في الثورة بمجموعها باستثناء الشيخ عداي الجريان، فقد تظاهر بالبقاء معنا في بداية الثورة، ولكنه كان موضع الريبة والشكوك من الجميع، وقد يكون الدافع لبقائه معنا اول الامر، محاولة التأثير على الآخرين وحثهم على عدم الاشتراك في الثورة، ولكنه لمّا يش من ذلك، امام حماس الاغلبية من ابناء العشائر واندفاعهم للدفاع عن الوطن ومقاتلة العدو المحتل، اضطر للسفر الى الحلة هو والشيخ عمران الزنبور من رؤساء عشائر الجحيش، حيث ارتضيا الوقوف الى جانب المحتل الانكليزي الى نهاية الثورة، مما ألحق بهم سخط الشعب وغضبه، وكان موقفهما المتخاذل هذا موضع رضى السلطات الاستعمارية. وكان الدكتور سندر سن باشا الطبيب الخاص للعائلة المالكة قد اشار الى ذلك في مذكراته^(١).

(١) مذكرات سندر سن باشا ١٩١٨ - ١٩٤٦ بعنوان «عشرة آلاف ليلة وليلة»، ترجمة سليم طه التكريتي. ط ٢، بغداد - ١٩٨٢، ص ٥٢ - ٥٤.

لم يتوقف الثوار عن القتال، فقد قمنا بمهاجمة قطعات الجيش البريطاني المحتشدة في الهاشمية، اثناء انسحابها من الديوانية، ثم قطعنا سكة الحديد بين الهاشمية والحلة، وازاء هذا الضغط من قبل الثوار، بادر الجيش الانكليزي الى قصف مناطق الثوار بالمدافع وامطر مواقعنا في المدحتية التي يوجد فيها مقام (الامام الحمزة بن الحسن) بالقنابل وكانت عشائر البوسلطان محتشدة استعداداً لمهاجمة جيش الاحتلال، وقد ادى القصف المدفعي الى استشهاد الكثير من الافراد والحاق اضرار مادية بالتملكات، وقد استمرت المناوشات حتى وصل الجيش الانكليزي الى الحلة.

كما كانت هناك مراكز اخرى للثورة، في كل من السماوة والسادة المعروفين (البواذبحك)، وفيها تجمعت العشائر الثائرة مثل عشائر البدير، وعفك والاكرع والسعيد، والبوسلطان. اما على الجانب الثاني من شط الحلة فهناك عشائر الجبور. وقبل ذلك كانت معركة الرارنجية، وهي من المعارك الكبيرة الضارية التي كاد يقضى فيها على الجيش الانكليزي، ولم ينجح منهم سوى الذين تمكنوا من الفرار والوصول الى الحلة.

والحلة الفيحاء، وان كانت مدينة عريقة ذات تاريخ حافل بالبطولات والامجاد، وفيها الكثير من العشائر، إلا ان مساهمتها في ثورة العشرين كانت أقل مما ينتظر، ويمكن تعليل ذلك الى الكارثة التي حلت بها عام ١٩١٦ من قبل عاكف بك القائد التركي الذي بطش بها وبابنائها شتقاً وقتلاً، وما تخلل ذلك من فضائع جعلت اهلها يترددون في القيام باية محاولة للاسهام بالثورة او اي عمل فعال فيها، وقد اشرنا الى ذلك قبلاً.

كانت المعارك متواصلة بين الجيش الانكليزي والثوار، وقد تقدم من الحلة فوجان من الخيالة لانقاذ الحامية الانكليزية المحاصرة في الهاشمية، فتصدينا لهذه القوة والحقنا بها خسائر واجبرناها على التراجع الى مشارف الحلة.

بعد وصول الجيش الانكليزي الى ثكناته، اخذت المدفعية ترمي بحممها على جموع الثوار، وكان طبعياً ان ننسحب تجنباً لمزيد من الخسائر البشرية في صفوفنا، وخلال عملية الانسحاب هذه، اذكر ان ابن عمي دوحان الطخاخ، قد قتل فرسه وبالرغم من ذلك بقي يقاتل، يصول ويجول راجلاً، فغامرت بالتقدم

اليه واركبته خلفي وانقذته من موت محقق .

جرت بعد ذلك اتصالات بين عشائر آل فتلة وعشائر بني حسن التي كان مقاتلوهم محتشدين غرب مدينة الحلة ، وطلبنا اليهم مهاجمة الحلة ، كما كان متفقاً عليه ، إلا ان الغريب في الأمر ، اننا في الوقت الذي قمنا بالهجوم ، تخلفت هاتان العشيرتان عن المشاركة في الهجوم ، ولم نقف على سبب لهذا الامتناع ، وبالرغم من ذلك فقد تمكنا من دخول المدينة ليلاً وقتلنا اعداداً كبيرة من افراد الجيش الانكليزي ، وكانت هناك ربايا يتحصن بها بعض افراد الجيش الانكليزي ، اخذت تطلق القنابل المضيفة الكاشفة ، التي يطلق عليها الثوار اسم (الصعادات) ، وتعرف اليوم بقنابل التنوير ، وقد ادت تلك القنابل الى كسب مواضعنا ، فاخذوا يمطرون الثوار بنيران الرشاشات والاسلحة الاخرى مما ادى ذلك الى استشهاد الكثير من اخواننا الثوار ، وازاء هذا الموقف كنا مضطرين للانسحاب لتجنب المزيد من الخسائر بين صفوفنا . ثم جرت بعد انسحابنا معارك عديدة استمرت عدة ايام مثل معركة (نهر دويله) ، ومعركة (نهر بنشه) الواقعتين على مشارف مدينة الحلة ، وكانت خسائرنا في هذه المعارك حوالي (٥٠) خمسين شهيداً .

ومن الاساليب التي لجأ اليها جنود الجيش الانكليزي استخدام طرق التعمية والتضليل ، فقد كان الجنود الهنود يضعون عمائمهم على جدران بعض البساتين لأيهامنا بانهم موجودون خلف تلك الجدران ، لكي نوجه نيران بنادقنا نحو تلك الاهداف الخادعة الموهومة في حين انهم كانوا بعيدين عن تلك الاهداف ، وقد فطننا الى هذه الحيلة حيث وفرنا العديد من العتاد ، ثم انتقلنا بعد ذلك الى قرية (الحصين) . اما عشائر الجبور فقد تحول مقاتلوهم الى منطقة كانت تسمى الدبلة ، وتسمى الآن الابراهيمية ، احياء لذكرى ابراهيم احمر العينين الذي ثار في عهد الخليفة العباسي ابي جعفر المنصور ، وقد حدثت في هذه المناطق معارك كثيرة بين الثوار والجيش الانكليزي .

وقد بقينا نقاتل الجيش الانكليزي بالرغم من نفاذ الذخيرة لدينا حيث واصلنا القتال واخذنا نرمي جنود العدو بالحجارة حتى ان احد المقاتلين من الشعراء ارتجل الابيات التالية :

خلصت المونة وضربنا حجاراً ويا اخوتي مثل هذي الحرب ماصار
لأننا نريد نطرد عسكر الكفار وتبقى بلادنا مأوى الى الاحرار
وبذلك نكون نحن العراقيين قد سبقنا في هذا العمل البطولي اخواننا
الفلسطينيين ابطال الحجارة.

واذكر حين كنا في الحصين، حضر بعض علماء الدين من النجف، وعلى
رأسهم السيد ابو القاسم الكاشاني، ومعه الشيخ محمد جواد الجزائري وغيرهما،
وكانوا يقومون بتحريض الناس على الثورة ضد الانكليز.

ارسل الانكليز بعض القطعات العسكرية الى ناحية المحاويل، لضرب
عشائر المعامرة، وعند سماعنا هذا الخبر، ذهبنا باعداد كبيرة الى منطقة النيل
وحاربنا الجيش الانكليزي بكل بسالة وشجاعة، وتمكننا من انقاد العشائر
المذكورة، كما ارسلنا قسماً من مقاتليننا لحرق قلعة عمران الزنبور الذي لم يؤازر
الثورة، واستمرت المعارك سجلاً بين كروفر، طوراً نهاجمهم وطوراً يهاجمونا، ثم
حدث تطور في ميزان القوى، حيث اخذ يميل الى جانب القوات الانكليزية
المحتلة، بعد ان قررت القيادة الانكليزية سحب بعض قطعاتها العسكرية من ايران
التي كانت تقدر حينذاك باكثر من (٦٠) الف جندي. ويمجيء هذا الجيش الكبير،
مع طول المدة التي استغرقتها المعارك، وقلة الامكانيات لدى الثوار، وعلى
الاخص النقصان الحاصل في السلاح والذخيرة، هذا من جانب ومن الجانب
الآخر، قيام الطائرات الحربية الانكليزية بمهاجمة قلاع الثوار واماكن تجمعهم،
يضاف الى ذلك جهل الثوار باساليب الوقاية من رصاص الطائرات بالتفرق او
الانبطاح على الارض، بل كان الثوار يهوسون ويطلقون الرصاص على الطائرات،
التي كانت تمطرهم بوابل من الرصاص والقنابل مما ادى الى سقوط العشرات من
الشهداء، فكانت القنبلة الواحدة تفتك بالعشرات، وقد خسرنا في احدي هذه
المعارك اكثر من (٧٠) سبعين شهيداً اضافة الى المئات من الجرحى، وكان هؤلاء
الشهداء من عشائر البوسلطان وغيرهم.

ولقلة امكانياتنا كما ذكرنا، صرنا نضع جثث الشهداء الذين سقطوا اثناء
المعارك، في السفن، ونضع معهم الجرحى لغرض ايصالهم الى المدحنية لتسليم
الشهداء الى ذويهم واجراء الترتيبات اللازمة لتشييعهم ودفنهم، ونقل الجرحى الى
حيث يعالجون.

نهاية الثورة

ومن المؤسف القول، بأنه لم تكن لدينا قيادة نظامية موحدة حتى في المخيم الواحد، ولو كانت مثل هذه القيادة موجودة لكانت نتائج معاركنا مع العدو افضل بكثير. والدليل على ذلك ان المخيم (او المعسكر) الذي كنت فيه في (الحصين)، كان يضم مجموعة كبيرة من عشائر البوسلطان والسعيد والاكرع وعفك والبدير، اما المعسكر الواقع غربي الحلة فقد كان يضم عشائر الفتلة وبني حسن واليسار وخفاجة وبعض الفرق الصغيرة، وان كانت هناك اتصالات بين تلك العشائر، إلا انها كانت على نطاق ضيق وتحتاج الى التنسيق وخطة التنفيذ، وهنا لابد لي ان اذكر مثلاً على فقدان الخطة الموحدة والالتزام بالتنفيذ، ففي احدى المرات، حصل الاتفاق بين معسكرنا ومعسكر عشائر الهندية والجبور، على القيام بالهجوم على الحلة في وقت واحد، ومع الاسف وبسبب ضعف الاتصال، فان معسكر عشائر الهندية لم يتم بالهجوم المقرر.

ونظراً الى زيادة فعاليات الطيران الانكليزي زيادة كبيرة، وتضاعف عدد القوات البريطانية بسبب وصول تعزيزات جديدة، اضافة الى حلول موسم الزراعة واشتداد البرد، وغير ذلك من المضاعفات، مما ادى الى التراخي وخمود روح الثورة، وازاء هذه الازعاج اخذت العشائر تجمع مخيماتها عائدة الى ديارها. كل ذلك لم يحل دون قيام الطيران البريطاني من قصف مناطق سكنى العشائر ومخيماتهم ومزارعهم، رغم كونها اهدافاً مدنية، مما ادى الى الحاق اضرار جديدة وبالغة في الرجال والاموال والمزروعات والمواشي، كان ذلك في المناطق التي كنا على علم ومعرفة بالاضرار التي لحقت بها، ناهيك عن المناطق المتضررة الاخرى البعيدة عن علمنا، ولما تأزمت الازعاج بهذا الشكل ووصلت الى درجة ميئوس منها، اضطر بعض رؤساء العشائر الى الاستسلام للقوات الانكليزية حفاظاً على ارواحهم وعوائلهم وممتلكاتهم. كما وطنوا انفسهم على تحمل كافة التبعات المترتبة على الازعاج الجديدة والاستعداد للمشول امام المحاكم العسكرية البريطانية ومواجهة النتائج مهما كانت صعبة وقاسية. وقد تمكن فريق من رجال الثورة من الهرب الى خارج العراق واللجوء الى الحجاز لمقابلة الملك الحسين بن علي ونذكر من هؤلاء: السيد محمد الصدر، يوسف السويدي محسن ابو طيخ، السيد علوان الياسري.

وقد وافق عدد من هؤلاء الرجال الامير فيصل بن الحسين عند وصوله الى العراق على الباخرة (نورث بروك) في ٢٣/٦/١٩٢١ (= ١٧ شوال ١٣٤٩ هـ).
اما الزعماء الذين وقعوا بيد القوات الانكليزية المحتلة، فقد اودعوا جميعاً سجن الحلة العسكري. وتخليداً لهذه الواقعة فقد نظم السيد هبة الدين الشهرستاني ارجوزة ذكر فيها اسماء الزعماء الوطنيين الذين زجت بهم السلطات الانكليزية في السجن. ولاهيتها التاريخية نعيد نشرها فيما يأتي :

- | | |
|---------------------------------|--------------------------|
| هاك اسامي نخبة الافاق | من حوكموا في نهضة العراق |
| (١) سبع وعشرون شيخ رؤسا | وستة من نسل اصحاب الكسا |
| (٢) هم هبة الدين لأجل الدين | وحبرنا الحسين من قروين |
| (٣) والسيد التوهاب مظهر الابا | والهادي للحق الزويني نسا |
| (٤) والمؤيد الحسين من نسل الدده | خاتمهم محمد ذو المحمده |
| (٥) احصى الشيوخ كمنازل القمر | هذا الدليمي وذاك المفتخر |
| (٦) شخير من آل البوسلطان | ثم الفتى امين ابونعمان |
| (٧) ثلاثة اسمهم سلمان | والمحسنان والفتى دوهان |
| (٨) عمران ذاك الصارم المصقول | غلوان فيهم سيفنا المسلول |
| (٩) والبرنجم كالسماوي العابد | ولا فتى حر كعبد الواحد |
| (١٠) علي المزعل للأعادي | كخادم الغازي كذا عبادي |
| (١١) خضير العاصي عن التسليم | والشهم من كان كابراهيم |
| (١٢) طليفع الحر كذا فرحان | متعب اعدانا هو الرحمن |
| (١٣) عبد الجليل صفوة العواد | والتاج بعد الرسون الهادي |
| (١٤) وابن عنين اسمه عبود | وابن الصلصلي الفتى محمود |

وفيما يلي ندرج اسماء الثوار حسب تسلسل ابيات الارجوزة

تسلسل البيت	الاسماء الواردة فيه
١-	السيد حسين القزويني
٢-	عبد الوهاب الوهاب
٣-	السيد هادي زوين
٤-	حسين الدده، محمد الكشميري (محمد ذي المحمدة)
٥-	دليمي البراك
٦-	شخير الهيمص من البوسلطان، امين كرماشة (ابو نعمان من وجهاء الكوفة).
٧-	سلمان البراك، وسلمبان الكعيد، وسلمان الفاضل والمحسنان: محسن العامري، محمد العباس، ودوهان الحسن
٨-	هما: عمران الحاج سعدون، وعلوان الشلال.
٩-	نجم العبود، سماوي الجلوب، عبد الواحد الحاج سكر
١٠-	علي المزعل، خادم الغازي، عبادي الحسين
١١-	خضير العاصي، ابراهيم السماوي.
١٢-	طليفع الحسون، فرحان الديي، معبب الشاني
١٣-	عبد الجليل العواد، عبد الرحمن العواد،
	عبد الرسول تويج
١٤-	عبود العنين، حمود الصليبي

ولابد لي ان اقول كلمة عن السيد هبة الدين الشهرستاني الشخصية الوطنية المحبوبة، فقد كان موضع ثقة جميع من كان في سجن الحلة وخارجه، لما يتحلى به من صفات حميدة واخلاق عالية، وعلم غزير وتواضع جم وصبر على المكاره، وقد جعلت هذه الصفات الجميع يلتقون حوله ويأمنون الى حديثه وتوجيهاته ونصائحه.

كان العلامة الشهرستاني قد استوزر يوم ١٢/٩/١٩٢١ في وزارة السيد عبدالرحمن النقيب الثانية وزيراً للمعارف، وقد تم اختياره لهذا المنصب بعد ان اعتذر عنه الشيخ عبد الكريم الجزائري، وقد صادف ان قابلته في احدى زياراتي لبغداد، فرحب بي قائلاً: يا شيخ عبود اود ان اقص عليك حكاية تتصل بفترة وجودنا بسجن الحلة بعد ثورة العشرين، حيث زارني في ديوان وزارة المعارف احد الحكام الانكليز الذي حاكمنا بعد الثورة، زيارة لاشغال رسمية، فرحبت به وقلت له مداعباً، انظر كيف يفعل الله... ان يجعل من السجين المحكوم عليه وزيراً في الدولة، ولاشك انها عبرة من العبر البالغة، فاجابني الحاكم الانكليز مبتسماً: نهشكم ونهنيء الشعب العراقي على نيئه حقوقه واستقلاله. وبعد ان انتهى العلامة الشهرستاني من حديثه، قلت له: نحن ايضاً بدورنا نهشكم ونهنيء انفسنا على تسلمكم المنصب لخدمة البلاد وتحقيق الاماني.

لقد كان الشهرستاني علماً بارزاً من اعلام الوطنية الصادقة والعلم والاخلاق،
رحمه الله.

ومن الامور الملفتة للنظر، ان الانكليز سلكوا مع زعماء الثورة هؤلاء سلوكاً هادئاً، وعاملوهم معاملة تتناسب مع الوضع الخاص لكل واحد منهم رعاية لمنزله الاجتماعية، حيث وضعوا كل اثنين او ثلاثة من هؤلاء الثوار في غرفة مؤثثة معدة لاستقبال ذويهم، كما سمحوا لهم بايصال الاطعمة والبسكاير والقهوة اليهم، كما تركوا لهم حرية الذهاب الى الحمام العمومي ليلاً مرة في الاسبوع..

ان الاسباب والدوافع لاتخاذ هذا الموقف في معاملة زعماء الثورة ومداراتهم من قبل السلطات الانكليزية، كما ارى، هو اشعار الجماهير والاهالي بان الانكليز (شعب مهذب) واظهار بريطانيا بمظهر البلد الديمقراطي المحب للحرية
والاصلاح،!!!

محاكمة زعماء الثورة

بعد ذلك جرت محاكمة هؤلاء الزعماء امام ثلاثة من الضباط الانكليز برئاسة الميجر (يلدي). وكان عدد من المترجمين يتولون نقل وقائع المحاكمة، من الانكليزية الى العربية وبالعكس، وكانوا يعيدون الاسئلة والاجوبة على المتهمين باللغة العربية، وكانت المحاكمة تجري باسلوب هاديء لا استفزاز فيه وقد استمرت وقتاً طويلاً.

ثم لم يلبث هؤلاء الحكام ان يصدروا الحكم باعدام اثني عشر زعيماً من هؤلاء، كما صدرت احكام بالسجن لمدد مختلفة على الآخرين. وقد ارسلت هيئة المحكمة نتائج احكام الى وزارة المستعمرات لان العراق يومذاك كان تابعاً للوزارة المذكورة، غير ان الحكومة الانكليزية ارتأت في حينه عدم التصديق على احكام الاعداد هذه، وابدالها بالسجن. وقد تم نقل هؤلاء الثوار من السجن العسكري الى السجن المدني في السراي، وكان وضعهم في السجن الاخير افضل من السابق.



انطباعاتي عن الثورة العراقية :

كان لي شرف المشاركة في هذه الثورة الوطنية العظيمة وفي جميع المعارك التي خاضها الثوار في منطقتنا حتى نهايتها، وقد تكونت لدي انطباعات ونظرات خاصة حول وقائعها والاشخاص الذين شاركوا فيها. ومن الامور البديهية ان الناس يتفاوتون في قابلية التضحية والاندفاع والبذل، وفقاً للعديد من المؤثرات. وهنا لابد من القول ان البعض من الرؤساء والسادة الكرام الذين هم في محيطنا وقريبون منا، او اولئك الذين هم بعيدون عنا بمسافات تقصر او تطول، ولكن تناقل الاخبار والاقاويل (يعرف اللب) كما يقال، ومن هؤلاء الرجال الاعلام اذكر السيد كاطع العوادي، الذي كان من اعلام الثورة، الباذلين الاموال الطائلة، ولهذا السبب، كان الشخص الوحيد الذي صادرت السلطات البريطانية المحتلة، املاكه واراضيه ويتوجبه مباشرة من قبل (السريبرسي كوكس)، الذي انتهز فرصة اجراء العملية الجراحية لازالة الزائدة الدودية للملك فيصل الاول في ٢٤/٨/١٩٢٢، وتسلمه السلطات نيابة عن جلالة. ولم يكتفوا بهذا الاجراء، بل رحلوا الشيخ كاطع من الفرات الى العمارة.

ونذكر بالخير كذلك الاجلاء: السيد نور الياسري، والسيد علوان الياسري، والسيد محسن ابوطبيخ، والسيد هادي زوين والسيد هادي المگوطر. كان هؤلاء السادة من الاعلام البارزين في ذلك العهد، وكان لهم المقام العالي والمنزلة الرفيعة في نفوس الناس، لانتسابهم الى النبي (ص)، هذا يضاف الى ثرواتهم التي انفقوها على الثورة. ومما يذكر ان السيد هادي زوين كان قد شارك في صفوف الجيش العثماني اثناء الحرب العالمية الاولى ١٩١٤ - ١٩١٨ متطوعاً مع بقية المجاهدين ضد القوات الانكليزية في اطراف الشعبة، وكان اتباعه من المقاتلين يهوسون:

«ثلثين الجنة لهاديننا، وثلث للشيخ احمد واكراده»

وهذا دليل على احترام الناس للسادة، سواء كانوا من العرب او اخوانهم من السادة الاكراد، ويضاف الى ذلك الدلالة المعبرة عن النضال المشترك والالتحام المصيري بين العرب واشقائهم الاكراد في المواقف المصيرية عبر العصور. لقد شاهدت بعيني العديد من رؤساء العشائر يسعون الى الموت والفداء غير

مباين في سبيل الجهاد والثورة، اذكر منهم: الحاج صلال الفاضل الموح من رؤساء عشائر عفك، والحاج سعدون الرسن من رؤساء عشائر الاكرع، وبلا فخر اذكر اخي الكبير شخير، وما كانت تتناقله الاخبار عن الحاج عبد الواحد الحاج سكر رئيس عشائر الفتلة، والحاج سماوي الجلوب من رؤساء الفتلة ايضاً وغيرهم من الابطال المجاهدين.

وكما ذكرت قبل قليل ان الناس تتفاوت في القابليات فمنهم من اشتهر بالشجاعة والرجولة ورباطة الجأش، ومنهم من لا يملك هذه الصفات، بل يستولي عليه الخوف والتردد والجبن.

خلال المعارك شاهدت شخصاً من النمط الاول الشجاع يسمى (نايف المناحي) من عشيرة البوسلطان، كان معنا في معركة (نهر دويله) القريب من الحلة، أصيب بشظية قبله شقت بطنه فنزلت امعاؤه على الارض، وكان جالساً يحاول بيديه ارجاع امعائه الى بطنه، وعندما هبّ بعض اقربائه القريبين منه في محاولة لانقاذه، صرخ فيهم قائلاً: «لا تبقوا معي.. اذهبوا لمواصلة القتال ضد العدو.. انا فداء لكم وللثورة». ثم سقط شهيداً.

ومن المشاهد التي اذكرها ما حدث في معركة قرية (العتايج) التي احتلها الانكليز، فلم نقف مكتوفي الايدي ازاء ذلك، حيث قمنا بالهجوم على القوات الانكليزية واخرجناها من هذه القرية بالقوة، وبعد انسحابهم منها تحصنوا في منطقة تسمى (نهر عرگوب) وهو نهر قديم مندرس يبعد عن قرية العتايج حوالي كيلومترين، وجرت المناوشة معهم فكنّا نطلق النار عليهم من وراء جدران بيوت القرية، وهنا لابد لي من ذكر حادثة وقعت لأبن عمي المسمى عبدول المخيف، الذي كان يشارك في هذه المعركة، حيث اطلق النار نحو العدو وصاح: لقد قتلت.. اي انه اصاب احد افراد القوة الانكليزية اصابة قاتلة، وكان الوقت عصراً والشمس على وشك الغروب، ولما قام عبدول من مكانه وجدناه ينزف دماً بغزارة، فقلنا ما هذه الدماء؟ فاجابنا: «انها سلاية حريم».. اي شوكة، بينما كانت الاصابة برصاصة في صدره. فنصحناه بالذهاب الى المعسكر لتلقي العلاج، فابى ذلك وبقي مصراً على البقاء الى ان جاء اخوه سعود المخيف واجبره على مغادرة ساحة القتال والذهاب للمعالجة.

في الوقت الذي سردت فيه بعض مشاهد وقصص البطولات والشجاعة والاقدام، لم تخلُ سوح المعارك من حوادث ومشاهد مخالفة، ظهر خلالها الخوف والتردد والجبن على آخرين.

كنا في زيارة لمقر الحاج شعلان العطية في احد معسكرات الثوار في قرية (الحصين)، وبعد وصولنا الى المعسكر هاجمتنا الطائرات الانكليزية وامطرتنا ببوابل من قنابلها، فتفرقنا حماية لانفسنا، وفي اثناء ذلك، حضر احد الافراد من قرية الدغارة، ممن كانوا يقاتلون مع الحاج شعلان العطية، وكان يصيح باعلى صوته: «يا شعلان... اين اربط حصاني؟»، فلم يتخل الحاج شعلان - وقد عرف باطلاق النكتة والدعابة في اخرج المواقف - عن مداعبته قائلاً لهذا الرجل: اربطه بوتدي!!، ثم اردف قائلاً: «عجيب... نخل العذار كله مايربط حصانك!»، فاسرع الرجل الى ربط حصانه في جذع نخلة قريبة. ثم جاء راكضاً يصيح: «انا يا شعلان اين اذهب؟»، فاجابه الشيخ الحاج شعلان: «تعال ادخل واختبئ في خندقي!».

ومن طريف ما يذكر، كان معنا السيد كاظم العويزي وهو من سادات الاكرع الاجلاء، كان كثير الادعاء بانه بارع باصابة الهدف وانه لا يخطيء ابداً! وبينما كانت الطائرات الانكليزية تغير على المعسكر وتلقي القنابل، تناول السيد كاظم بندقية وصعد على سرير من الاسرة المنتشرة في المعسكر، لظنه ان ارتفاع السرير يقربه من الطائرة! فاطلق عدة رصاصات على الطائرة المغيرة، وكانت القنابل تتساقط، وفي هذه اللحظة الحرجة، تناول الشيخ شعلان احدى خلاطات التمر وضرب بها السيد كاظم فاصابت الثمرة خاصرته، فظن السيد كاظم انه اصيب بشظية قنبلة، فلم يلبث ان سقط من السرير على الارض صائحاً: «اشهد ان لا اله الا الله واشهد ان محمداً رسول الله!».

وبالرغم من حراجه الموقف ضحكنا لهذه المداعبة، مما يدل على المعنوية العالية التي كان يتمتع بها الثوار في سوح القتال وفي اخرج المواقف.



الفصل الثالث

حوادث بعد الثورة



الفصل الثالث

الاحوال الادارية بعد الثورة

زيارة طالب باشا النقيب

بعد ان تألفت الحكومة العراقية المؤقتة برئاسة عبد الرحمن النقيب، نقيب اشراف بغداد، في ٢٥ / ١٠ / ١٩٢٠ قام وزير الداخلية السيد طالب باشا النقيب بجولة تفقدية في الفرات الاوسط، زار خلالها مدينة الحلة ونزل ضيفاً بدار السيد محمد علي القزويني، الذي كان على صلات جيدة بالانكليز، وكان حاكم الحلة السياسي يومذاك (المستر توماس)، وكان هذا قد تولى عدداً من المناصب في عدد من المدن العراقية، وكتب عن عمله هذا كتاباً، وبعدها تجول مع المستر فيليبي في ارجاء الربع الخالي، وقد عرف المستر فيليبي بعد استقراره في العربية السعودية باسم (الحاج عبدالله فيليبي). اما المستشار السياسي البريطاني في الحلة في هذه الفترة فكان الميجر ديكسون الذي اصبح فيما بعد مقيماً سياسياً في الخليج العربي.

خلال زيارة وزير الداخلية السيد طالب النقيب مدينة الحلة كان يرافقه كل من الشيخ عجيل السمرد الوزير بلا وزارة في وزارة النقيب الاولى، والمستر فيليبي المستشار السياسي لوزارة الداخلية.

وقد عُقد في ساحة سراي الحلة اجتماع بحضور هؤلاء السادة المار ذكرهم اعلاه مع حشد من الناس، القى السيد طالب النقيب خطاباً تضمن ما مؤداه: «لقد تأسست في العراق حكومة عربية اسلامية وطنية، فالتزموا بالطاعة لأوامرها ونفذوا ما تريد، ولا تجعلونا «ملوكاً» لكم بل اجعلونا آباءً واخواناً، واننا سنبذل اقصى الجهود لخدمة البلاد وحل مشكلاتها الداخلية والخارجية». وبعد انتهاء الخطاب قام بزيارة سجن الحلة الذي اودع فيه بعض زعماء ثورة العشرين الذين سبق للمحكمة العسكرية الانكليزية ان اصدرت احكامها باعدامهم وكان طالب النقيب ذاصلة ومعرفة باكثرهم فلاطفهم وآملهم خيراً. ولما انتهت الزيارة عاد الى دار آل القزويني وهناك انتهاز الفرصة فاختلى بالمستشار الميجر ديكسون، بينما

بقي الحاكم السياسي (توماس) والمدعون من الرؤساء الموالين للانكليز منتشرين في ساحة الدار يتبادلون الاحاديث.

وقد رأيت من المناسب مقابلة السيد طالب النقيب للتحديث معه وعرض ما لحق بعشيرتنا من مظالم، حيث صدرت على عدد كبير منهم، عدا من صدر عليه الحكم بالاعدام او السجن، احكام تقضي بفرض غرامات باهظة يؤديها المحكوم عليه بشكل خيول وبنادق واموال مختلفة، كما ان الضرائب ضوعفت عليهم بنسبة خمس مرات عما كانت عليه في السنة السابقة للثورة. وعلى هذا الاساس كان مفروضاً علينا تقديم (٧٠٠) سبعمائة بندقية، و(٧٥) الف خرطوشة وكانت قيمة البندقية الواحدة يومذاك تقدر بـ (٥) خمس ليرات ذهب، وقيمة الخرطوشة الواحدة روبية واحدة، وقد ارتفعت اسعار السلاح ارتفاعاً كبيراً، لان المحكومين بتأدية الغرامات العينية كانوا مضطرين لشراؤها بتلك الاسعار المرتفعة، ولاشك في ان مقدار ما هو مفروض علينا لم يكن من السهل الميسور تأمينه، بعد الخسائر التي تكبدناها خلال الثورة.

وفعلاً فقد توجهت الى دار القزويني لمقابلة السيد طالب النقيب، ولكن المستشار ديكسون حاول ان يمنعني باشارة من يديه، ولكنني طلبت بالراح المقابلة فانصاع لذلك لانه كان يعرفني ويعرف ان للسيد طالب النقيب معرفة وثيقة بأخي الكبير شخير. وما ان دخلت على السيد النقيب وعرفته بنفسي، حتى نهض مرحباً بحرارة وسألني عما اذا كان لدي مشكلة يمكنه المساعدة على حلها، فاخبرته بموضوع الغرامات المفروضة على عشيرتنا بهذا المقدار الباهض كعقوبات على اشتراكنا بالثورة، وقد اقتنع بما عرضته عليه قائلاً: يا شيخ عبود ان ما قلته لا يبقى بذهني، وارى من الافضل ان تتقدم بعريضة الى الميجر ديكسون الذي سيرفعها اليها بوزارة الداخلية، فقلت له: «يا باشا انا اعرف الميجر ديكسون قبل تشريفكم بزيارة الحلة، ولكنني لم ولن اراجعه، فانتفض الميجر ديكسون وعلامات الغضب والانفعال بادية عليه، فالتفت الي طالب باشا واقترح علي، انقاذاً للموقف، ان ابادر الى تقديم العريضة الى وزارة الداخلية مباشرة، وقد قمت بما اشار به علي السيد وزير الداخلية فقدمت العريضة الى ديوان الوزارة ولكن بدون ان تؤدي الى نتيجة!!

وبعد ايام من هذه المقابلة، وفي يوم من ايام الجمعة التي اعتاد الميجر ديكسون ان يعقد في سراي الحكومة ما يشبه حفل الاستقبال يحضر اليه كل من يرغب من الشيوخ والوجهاء للتداول في الامور العامة وليستمع الى مطالبهم، تسنى لي الحضور ولما وقع نظره عليّ خاطبني بالعربية التي كان يجيدها قائلاً: «يا عبود... صديقك السيد طالب نفوه خارج العراق...!»^(١)، فاجبته: «يا ميجر ديكسون ألا تعلم ان السيد طالب باشا كان صديقاً لنا شأنه في ذلك شأن اي صديق، وكانت مراجعتي له بصفته وزيراً للداخلية، وكنا نظن انه يستطيع ان يزيل الحيف ويرفع الظلمات عنا، وقد شجّعنا على ذلك ما اظهرتموه انتم من الحفاوة والتبجيل له والسير وراءه بخطوات، فانتم الذين غششتمونا واعطيتمونا إنطباعاً بالاهتمام به وبمركزه» فلم يرد الميجر ديكسون عليّ بأية كلمة.

وبعد مجيء السير بيرسي كوكس ثانية الى العراق، لازاله الآثار السيئة التي خلفها سلفه المندوب السامي السابق (ارنولد ولسون) وتصرفاته مع اعوانه من الاداريين والعسكريين الانكليز التي ادت الى نشوب ثورة العشرين وما اتبع من اساليب شديدة في قمعها، فكانت اولى مبادرات السير بيرسي كوكس اصدار بيان بالعفو العام على القائمين بالثورة^(٢) ممن صدرت عليهم الاحكام بالاعدام او السجن وفي مقدمتهم اخي شخير. وقد اقام السيد محمد علي القزويني وليمة كبرى على شرفهم بالرغم من اختلافه معهم بالرأي، لان اختلاف الرأي لم يؤد الى زوال الاحترام المتوارث، كما يقول الشاعر احمد شوقي: واختلاف الرأي لا يفسد للود قضية.

(١) نفي السيد طالب باشا النقيب مساء يوم ١٦/٤/١٩٢١

(٢) صدر هذا البيان يوم ٣٠/٥/١٩٢١

رأينا في زيارة طالب باشا:

اما زيارة السيد طالب باشا الى الحلة فم تكن زيارة عفوية بل كان مخططاً لها كما نرى، ولم تكن محض صدفة عابرة، فقد كان للسيد طالب باشا مطامع معروفة في عرش العراق، وكان (فيلبي) هو المشجع للسيد طالب والمشايخ لآرائه وطموحاته في ان يكون حاكم العراق بصورة ملك او غير ذلك، وكان المقصود من رحلته الى الحلة وغيرها من مدن العراق الاتصال بالوجهاء ورؤساء العشائر للوقوف على آرائهم واستطلاع وجهات نظرهم وبث الدعاية له.

بعد دراسة الاحوال السائدة في العراق بعد ثورة العشرين ارتأت السلطات الانكليزية المسؤولة عقد مؤتمر في القاهرة في ١٢/٣/١٩٢١ الذي تقرر فيه ترشيح الامير فيصل بن الحسين ملكاً على العراق، وفي هذا المؤتمر تقرر استبعاد السيد طالب النقيب ونفيه خارج العراق خشية اثاره القلاقل وشعوره بانه احق من فيصا بعرش العراق.

وعلى اثر الاعلان عن ترشيح فيصل ملكاً على العراق، حضر المستر فيليب الى الحلة وعقد اجتماعاً موسعاً مع رؤساء العشائر الموالين للانكليز وبعض وجهاء مدينة الحلة والقي عليهم خطاباً قال فيه ما معناه: «انتم عراقيون وان قواعد العشائر وتقاليدها تقضي بان تكون ابنة العم الجميلة زوجة لابن عمها، وان التقاليد والاعراف الموروثة لا تسمح بزواجها من غريب. ولهذا فان حاكم العراق، او ملك العراق يجب ان يكون من اهل العراق ولا يجوز للحكومة ان تأتي بملك على عرش العراق من غير العراقيين»: وقد سعى المستر فيلبي بكل طاقته الى الترويج للسيد طالب النقيب في حكم العراق، وكان يحث ويرغب كل من اتصل به على العمل لاسناد النقيب، ولم يكن فيلبي وحده في هذا النشاط بل ان عدداً من الحكام السياسيين الانكليز في بعض المدن العراقية يؤيدونه في مسعاه هذا وكان من بينهم المستر (توماس) حاكم الحلة، وقد اشار الى ذلك بعض الساسة العراقيين ممن كتبوا مذكراتهم^(١).

(١) منهم السيد علي جودة الايوبي في (ذكراتي ١٩٠٠-١٩٥٨).

وبعد عودة السير بيرسي كوكس من القاهرة الى بغداد حكم العراق حكماً مباشراً، ولوضع الامور في نصابها قام بابعاد المستر فيلبي عن منصبه كمستشار لوزارة الداخلية وبكلمة اخرى كوزير فعلي للوزارة المذكورة. وبعد ذلك قام كوكس بخطوة اخرى بالتعاون والتنسيق مع المس غير تروود بل المعروفة بـ «الخاتون» بتدبير امر نفى السيد طالب باشا النقيب خارج العراق في ١٦/٤/١٩٢١ وقد اصدر المندوب السامي بلاغاً بذلك.

بعد ان تمت البيعة للملك فيصل وتأسيس الحكومة الجديدة بعد التوقيع، تم تعيين علي جودة الايوبي متصرفاً للواء الحلة، وللحقيقة نذكر ان السيد الايوبي كان شعلَةً وقادة من الوطنية والنشاط والمواظبة على العمل ليل نهار، مع كثرة اشغاله واسفاره الى مناطق اللواء كالشامية وابي صخير والديوانية لتفقد احوالها وشؤون اهاليها، لان هذه المناطق كانت واقعة ضمن سلطته الادارية.

وفي الايام الاولى من تعيين السيد علي جودة متصرفاً للواء تلقى رؤساء العشائر خطاباً توجيهياً من جلالة الملك فيصل يطلب اليهم الاتصال الدائم بالايوبي والتعاون معه على حل المشكلات وتسيير الامور الخاصة باللواء. وكان من جراء النشاط الذي بذله الايوبي واعماله الجيدة، حصول خلاف بينه وبين مستشار اللواء الانكليزي ديكسون لان هذا المستشار بحكم مركزه واتجاهه السياسي كان يلتزم الاشخاص الموالين للانكليز ويحاول بكل قواه الحاق الاذى والضرر بالزعماء والاشخاص الذين شاركوا في الثورة واتباع مختلف الوسائل للتنكيل بهم. اما سياسة الايوبي فكانت على العكس تماماً، فكان يعمل على تشجيع الثوار واسنادهم حتى ذهب الظن بالكثيرين ان هدف علي جودة من سياسته هذه هو التمهيد لثورة ولو كانت على نطاق ضيق، يستطيع الملك فيصل اخمادها بسرعة واشاعة الهدوء والاستقرار بعدها، لتكون هذه الحادثة سبباً في ترسيخ مقامه وتقوية نفوذه لدى الشعب العراقي ولدى السلطات الانكليزية على حد سواء.

ولما اشتد الخلاف بين المتصرف الايوبي والمستشار الانكليزي ديكسون، اوفدت الحكومة السير (كينهان كورنواليس) الى الحلة في محاولة للتوفيق بينهما وازالة الاسباب المؤدية للخلاف، ولما كان هذا الخلاف مستحكماً، أخفق السير كورنواليس في مسعاه وكانت النتيجة صدور الامر بنقل المتصرف الايوبي الى متصرفية لواء ديالى، ونقل المستر ديكسون الى الخليج العربي.

وفي رأيي ان الخلاف لم يكن محصوراً بين شخصين مسؤولين هما الايوبي وديكسون وانما كان بين اتجاهين متعارضين في الولاء، فكان لكل من هذين الاتجاهين مؤيدون ومؤازرون بحكم المصالح والمنافع التي تعود لهما. فمؤيدو الاتجاه الاول الذي كان يتبناه المستشار الانكليزي كانوا من اصحاب المصالح الكبرى الذين يرون في بقاء الاحتلال الانكليزي تعزيزاً لمصالحهم ومنافعهم الشخصية، فكان هؤلاء يعيشون بالعرائض والبرقيات الدالة على تمسكهم بالنفوذ الانكليزي وبقائه. بينما كان الاتجاه الثاني الذي تمسكت به العناصر الوطنية التي قامت بالثورة وعملت على تحقيق اهدافها القومية، كان الاستقلال الناجز والسيادة الوطنية، وكان لتلك العناصر الوطنية نشاطها وتأثيرها في التجمع الوطني الذي اطلق عليه اسم مؤتمر كربلاء الذي انعقد في ١١ شعبان ١٣٤٠ هـ (= ١٩٢٢/٤/٩).

مؤتمر كربلاء

كما ان ساحة المنازلة والصراع بين الاتجاهين الوطني والموالي للاحتلال لم تكن مقصورة على منطقة واحدة اولواء واحد، بل نجدها ممتدة الى سائر انحاء العراق، وكان هذا الصراع يتفاوت في الشدة والضعف بحسب الظروف القائمة في المناطق. وكان الملك فيصل الاول على صلة بعدد كبير من الموالين للوطن واستقلاله، ولهذا كان نشاط هؤلاء الوطنيين اظهر في المناطق التي كانت ميداناً للثورة. كما تجلت اهمية هؤلاء الوطنيين عند قيام بعض القبائل النجدية بشن الغارات على الحدود العراقية الغربية والجنوبية بهدف نهب الاموال والمواشي وقتل الابرياء الذين كانوا يدافعون عن اموالهم وحلائهم، في اطراف السماوة والناصرية. فكان الفريق الوطني يرى ان الدفاع عن هذه الحدود والتصدي لمهاجمة الغزاة واجب من واجبات الحكومة الوطنية مما يستوجب تقوية الجيش الوطني لصد هذه الغارات. بينما كان الفريق الثاني ويدافع تشبته ببقاء الحكم الاجنبي، يرى ان يكون الدفاع من واجبات الجيش البريطاني المحتل. وكان من نتائج ذلك قيام عدد من رجال الدين والسياسة الذين يمثلون الفريق الوطني من امثال: الشيخ مهدي الخالصي وحمدي الباجهجي وجعفر ابو التمن واحمد عزة الاعظمي بتوجيه الدعوة الى جميع رؤساء العشائر للاجتماع في كربلاء لحضور الاجتماع العام الذي اطلق عليه فيما بعد اسم (مؤتمر كربلاء) الذي اقترن باسم هذه المدينة المقدسة، وكانت

الاجابة ترد على دعوة الخالصي (لبيك داعي الله)، وقد عقد هذا المؤتمر الذي سبقت الاشارة اليه .

ومن الطبيعي ان الدعوة لعقد هذا المؤتمر لم تكن خافية عن علم الملك فيصل، ان لم تكن بارشاده وتوجيهه على أرجح الاقوال، بل كان المؤمل ان يترأسه، ولكن لأمر ما لم يفعل ذلك بل ارسل وزير الداخلية السيد توفيق الخالدي نائباً عنه تجنباً لاثارة السلطات الانكليزية وغضبها.

وكنا قد ذهبنا، اخي الكبير شخير الهيمص وانا لحضور هذا المؤتمر، وكان اخي من اوائل الزعماء الذين وجهت اليهم الدعوة باعتباره احد قادة ثورة العشرين في الفرات الاوسط، ولمنزلته ومقامه العالي بين العشائر ولحرصه على الاستمرار باداء الواجب الوطني الذي كان مؤمناً به حتى النفس الأخير.

وكانت الهيئة التحضيرية للمؤتمر قد اعدت مضبطة تتضمن تجديد البيعة الشعبية للملك فيصل الأول وتأييد الحكومة في موقفها ضد هجمات القبائل النجدية على حدود العراق.

وكان قد حضر المؤتمر بعض رؤساء القبائل من المواليين للانكليز وكانوا يزورون ليلاً الشيخ مهدي الخالصي في الدار التي اتخذت مقراً للشيخ الخالصي وكان اخي شخير قد ارسلني لحضور بعض هذه الاجتماعات والاستماع لما يدور فيها من مناقشات وما يتخذ من قرارات . وفعلأً قصدت الدار المذكورة وخلال الاحاديث وقعت هناك مشادة كلامية بيني وبين عداي الجريان، وحين علم الحاضرون باني شقيق شخير الهيمص، رحبوا بي بحرارة واجلسوني في صدر المجلس . ولما جاء ذكر المضابط التي قرر مؤتمر كربلاء ان يوقع عليها الرؤساء والوجهاء ممن حضروا المؤتمر، انتفض هؤلاء وعارضوا الاقتراح وامتنعوا عن التوقيع بدعوى ان تلك المضابط تتضمن التعهد بمحاربة الوهابيين وليس لدينا الامكانيات التي تؤهلنا لذلك، وقالوا اننا تحت ظل الحكومتين البريطانية والعراقية وهما المسؤولتان عن الدفاع عن البلاد. وبهذه الحجة اصرروا على عدم التوقيع، ولم يكتفوا بذلك بل طالبوا بتعديل بعض الجمل والعبارات فيها. وازاء هذا الموقف اصر الشيخ مهدي الخالصي، يؤازره عدد من العلماء والرؤساء على عدم تعديل اية عبارة او تبديلها في نصوص هذه المضابط، وانتهى الامر بخروجهم من المؤتمر

ومغادرتهم الدار دون ان يوقعوا عليها . وقد اسرعوا بمغادرة كربلاء والعودة الى مناطقهم خشية القبض عليهم والحاق الاذى بهم من قبل الوطنيين ، وقد اشار الى هذه الحادثة متصرف اللواء المرحوم عبد العزيز القصاب في مذكراته^(١) .

وقد واصل المؤتمر اجتماعاتهم ، اما الاجتماع الختامي فقد عقد في صحن مسجد الامام الحسين (عليه السلام) ، وقد أعدت نسختان من محضر الاجتماع وقع عليهما الحاضرون على اساس ان ترسل الاولى الى جلالة الملك فيصل ويحتفظ المؤتمر بالثانية .

والغريب في الامر ان هؤلاء المعارضين لم يكتفوا بالامتناع عن التوقيع بل اخذوا بواصلون ارسال البرقيات في تأييد السلطات البريطانية وسياسة الانتداب . كان الشيخ مهدي الخالصي يأمل ان تقوم الحكومة ببعض الاعمال المفيدة لصالح الشعب ، إلا ان ظروف العراق يومذاك عامة وظروف الملك فيصل خاصة لم تكن مؤاتية لتحقيق تلك الاعمال . ثم كانت ازمة انتخابات المجلس التأسيسي الذي افقاه الشيخ الخالصي وغيره من العلماء بمقاطعتها وتحريم العمل في الوظائف الحكومية كذلك والالتحاق بالمدارس الرسمية . وقد استمر الخلاف بين المعارضة من جهة والحكومة من جهة اخرى فادى ذلك الى قيام السلطات بنفي الخالصي مع عدد من علماء الدين خارج العراق .

وقد قيل في حينه ان السبب في اتخاذ هذه الاجراءات ان الخالصي ذكر في احد مجالسه : «الآن نفسخ البيعة للملك كما ننزع هذا الخاتم من اصبعنا» ، مع ان نص البيعة الموقعة من قبل الخالصي تشير الى وجوب قيام حكم دستوري وحكومة تستمد قوتها من النواب المنتخبين من الشعب .



(١) عبد العزيز القصاب : من ذكرياتي - بيروت - ١٩٦١ ، ص ٢٢٧

سقوط طائرة حربية انكليزية :

خلال شهر مايس (ايار) من عام ١٩٢٢ حلقت في فضاء اراضيها بمقاطعة (الزبار Zabbar) طائرتان عسكريتان من القوة الجوية البريطانية وهما في طريقهما الى الديوانية من بغداد، وكنت يومذاك أتجول في المقاطعة، اذ كان الموسم موسم حصاد، وعلى ما يظهر، ان خللاً فنياً اصاب احدى هاتين الطائرتين، فاضطرت الى الهبوط على ارض وعرة غير مستوية لم تكن تصلح للهبوط الاضطراري، ونتيجة لذلك فقد ارتطمت بالارض وانقلبت رأساً على عقب، فهرع الناس من كل ناحية لمشاهدة هذا الحادث الغريب بالنسبة الى سكان هذه المنطقة واكثرتهم من الفلاحين، وقد تبين ان قائد الطائرة لم يصب إلا بجروح بسيطة وقد خرج من الطائرة.

اما الطائرة العسكرية الثانية فاستمرت في رحلتها الى الديوانية، وعلى ما يظهر ان هاتين الطائرتين لم تكونا مزودتين باجهزة الاتصال اللاسلكي، مما جعل قائد الطائرة الثانية يتولى مهمة اخبار المسؤولين الانكليز في مطار الديوانية عن هبوط الطائرة الاولى وتحديد مكان سقوطها، ولم تلبث الطائرة الثانية ان عادت الى موضع هبوط الطائرة الاولى حيث تبادلت الاشارات مع طاقم الطائرة الموجودين على الارض، ثم شرعت بالهبوط على مقربة من مكان الطائرة الاولى، فاصطدمت بالارض وحدث ما حدث للاولى فانقلبت الثانية رأساً على عقب، وخرج قائداها سالمين، وبعد برهة سارعت راکباً الى مكان الحادث فاخذت الضباط الطيارين الاربعة الى دارنا، وتركت بعض افراد عشيرتنا لحراسة الطائرتين والمحافظة عليهما. بعدها قدمنا لهنم طعام الغداء، وبعد استراحة قصيرة ركبنا الخيل متوجهين الى المدحتية والهاشمية، ومن هنا ركبنا القطار الى الحلة حيث اوصلت الطيارين الى دار الميجر ديكسون المستشار السياسي للواء الحلة، وحدثناه عما جرى للطائرتين اللتين بقيتا في عهدة وحراسة افراد عشيرتنا. وقد فرح الميجر ديكسون وظهر امتنانه وشكرنا على هذه المعاونة، ثم استأذننا منه عائدين الى منطقتنا.

بعد يومين وصل الحلة احد الضباط الانكليز وبرفقته ثمانية جنود من الانكليز والهنود مع مترجم ، لغرض تفكيك اجنحة الطائرتين (ومؤخريتهما) ، وقد طلبوا منا ان نهىء جماعة من الرجال للمعاونة في سحب مكائن الطائرتين من هذا المكان ونقلها الى ضفاف النهر الذي كان يبعد مسافة تقدر بحوالي (٥) كيلومترات عن موقع الهبوط الاضطراري ، وقد تمكن هؤلاء الرجال من سحب بقايا الطائرتين ونقلها بالسفن الى محطة قطار (قوچان) لغرض نقلهما بالقطار الى بغداد . وقد استغرقت عملية النقل هذه اربعة ايام كان الضباط واعوانهم خلالها ضيوفاً علينا .

بعد وصولهم الى الحلة ، استدعاني الميحرديكسون وكرر شكره لابناء عشيرتنا ولي شخصياً على معاونتنا في نقل اجزاء الطائرتين وقيامنا بواجبات الضيافة . وتعبيراً عن ذلك قدم لي مبلغ (١٥٠٠) روبية ، فاعتذرت عن قبول المبلغ ولكنه أصر على ذلك قائلاً : ارجو توزيع هذا المبلغ على الاشخاص الذين شاركوا في العمل . فقلت له : ان اولئك الرجال غير محتاجين وهم من ابناء عشيرتنا ، وان ما قاموا به من اعمال يعد واجباً من واجبات الضيافة ، ولذلك فهم يرفضون القيام باي عمل كان مقابل اجور تدفع لهم ومهما كان مبلغ الاجر . وكان جوابي هذا موضع استحسان خالي الشيخ هزاع المحييميد رئيس عشائر المعامرة الذين ساهموا مساهمة فعالة وأبلوا بلاء حسناً في الثورة العراقية عام ١٩٢٠ ، ثم التفت الي وعانقني وقبل جبيني على هذا التصرف اللائق بمكانتنا . إلا ان الميجرديكسون لم يدع الامر يجري على النحو الذي جرى على ما اردته ، ومما ينسجم مع تقاليدنا العربية الاصيلية ، بل انتهز الفرصة فارسل الي هدية مكونة من ساعة ذهب وعباءة من قماش النايين مع كتاب شكر رقيق يقول فيه : «ان هذه هدية بسيطة وأملني وطيد بقبولها وان كانت جزئية» . وقد ترددت في قبولها اول الامر ، فاستشرت اخي الكبير شخير الذي لم يربأساً من قبولها .

الملك فيصل الأول يزور الحلة

بمناسبة حدوث الازمة الاقتصادية العالمية عام ١٩٢٩ ، قام جلالة الملك فيصل بزيارة عدد من الالوية العراقية لدراسة الا حوال المالية والاقتصادية وتقصي الحقائق وسماع ملاحظات المزارعين واقتراحاتهم .

ومن بين الالوية التي زارها جلالة الملك فيصل لواء الحلة ، وقد رافقه في هذه الزيارة كل من السيد محمد الصدر والاستاذ رستم حيدر . وقد اقيم لجلالته احتفال كبير في نادي الموظفين ، وخلال ذلك طلب جلالته من الحاضرين ابداء آرائهم ومقترحاتهم حول افضل الطرق في جباية حصة الحكومة على المزروعات ، وماهي الاساليب الواجب اتباعها في جباية الضرائب الزراعية بدلاً من اسلوب الذرعة الذي كان موضع التذمر والشكوى من قبل ملاك الاراضي والمزارعين ، وهل من الافضل تطبيق اسلوب التخمين الذي اخذت به الحكومة بعد ذلك .

ولابد لنا ان نوضح ان المقصود بالذرعة هو قياس مساحة الاراضي المزروعة من قبل المهندسين والمساحين بعدها يتم فرض نسبة قدرها (٢٠٠) مائتا كيلوغرام عن كل دونم ، وتستحصل ضريبة الحكومة على هذا الاساس .

اما التخمين فكان يتم على اساس تقدير الكميات من الحاصل بشكل اعتباطي لا يستند على مقاييس واوزان ، وهذه الطرق القديمة البالية كانت من اهم الاسباب المؤدية الى تدمير المزارعين ونفورهم من تلك الحكومات .

اما طريقة الاستهلاك فهي تستند على احتساب مقادير ما يباع ويستهلك في اسواق المدن والقصبات وهذه الطريقة اقرب الى الواقع ، مع ملاحظة نقطة مهمة في هذا المجال ، ان الكميات من الحبوب والبذور التي يدخرها الفلاحون لمعاشهم اليومي لا تخضع للضريبة ومما لاشك فيه ان هذه الطريقة عملية وفيها كثير من العدالة والانصاف .

لقد انتهزت فرصة طلب جلالة الملك فيصل الى الحاضرين ابداء ملاحظاتهم ومقترحاتهم ، فألقيت كلمة بالمناسبة ابتدأتها بالترحيب بجلالته ، ثم عرصت وجهات النظر التي نراها صالحة عند استحصال الضرائب ، فقلت : ان

اعتبار حصة الحكومة من المحاصيل الزراعية هي العشر، اعتبار قديم يجب ان لا نتعدها، لأن راضي العراق كما اعتبرها الخليفة الثاني من الخلفاء الراشدين عمر ابن الخطاب (رض) ثلاثة اصناف :

(١) خراجية، (٢) عشرية، (٣) صافية اي الاراضي الاميرية الصرفة . واذكر بهذه المناسبة ان الاتراك في اواخر ايام حكمهم وخلال الحرب طبقوا نظرية الاستهلاك، وثبت انها افضل طريقة واكثرها فائدة للحكومة، لانها - اي الحكومة - حصلت على ضعف ما كانت تحصل عليه من طريقة الذرعة او التخمين او غير ذلك من الوسائل البالية التي تؤدي الى الحاق الضرر بالناس . وقد قابل جلالة الملك هذه المقترحات والآراء بالرضى .

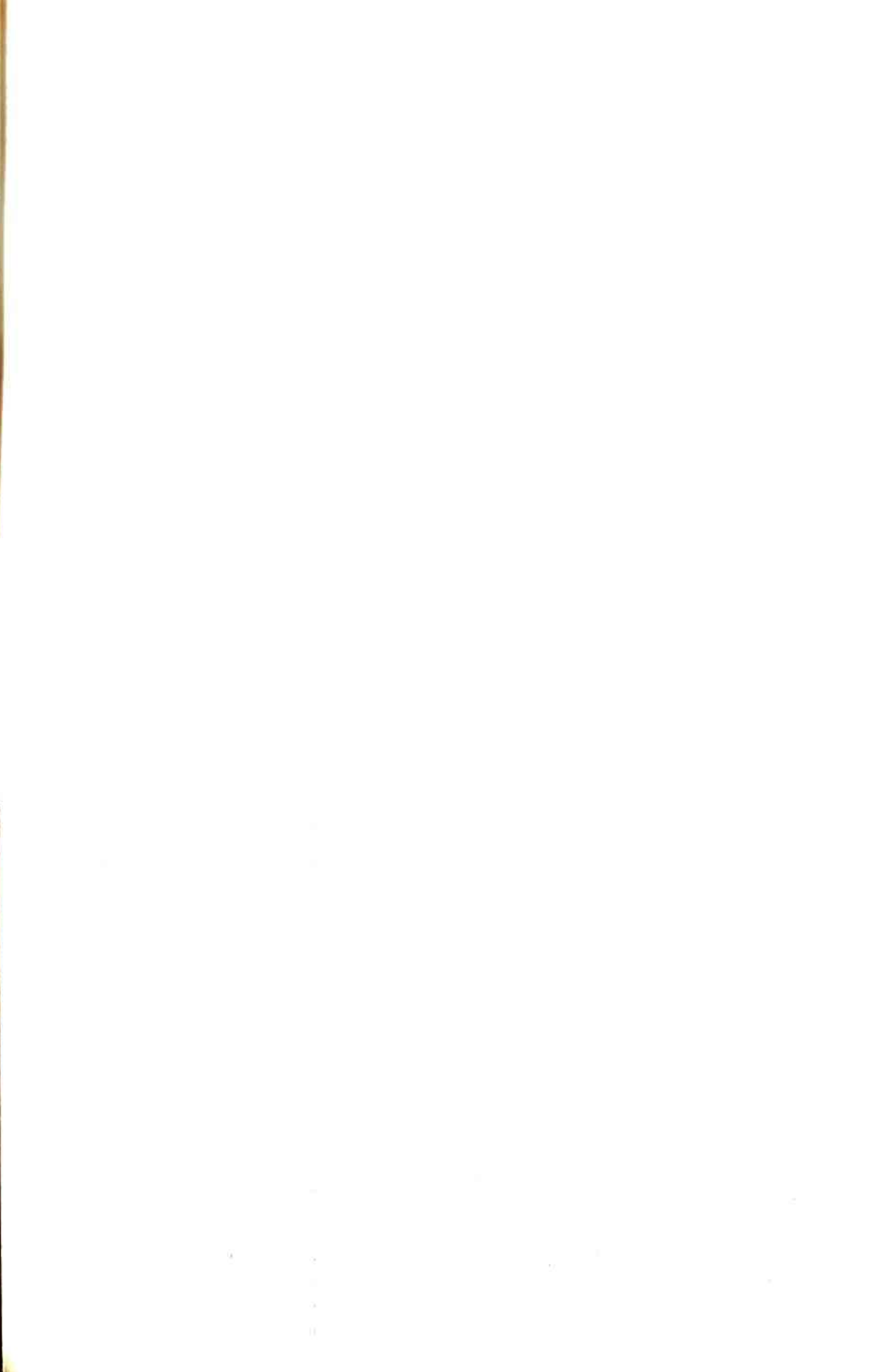
وفي جولة تالية للملك فيصل الاول زار فيها عدداً من الالوية كانت الحلة خاتمة المطاف، وقد انتهزنا هذه الفرصة فاحتفينا بجلالته وأقمنا له حفلاً تكريمياً كبيراً، وكان يرافق جلالته عدد من المسؤولين وبعض الشخصيات الانكليزية اذكر منهم: طيب الملك سندرسن وكلوب - المسمى بابي حنيك، وديجيرون وغيرهم وكان هذا الاحتفال بمثابة مؤتمر عام لكثرة من حضره من الوجهاء والشخصيات التي توافدت من اللواء ومن الالوية المجاورة.

وقد أقيمت في هذا الاجتماع خطاباً قلت فيه : «يا صاحب الجلالة المفدي اننا لا نرى في جلالتك صاحب تاج فقط، بل نرى في شخصكم العظيم صفوة الرجولة العربية ونموذجها المعصوم من الخطل والزلل فسيروا يا صاحب الجلالة أمام رعيتكم المتضافرة نحو الازدهار والعمران، ونحو الوحدة العربية الشاملة التي ضحى من اجلها احرار العرب بقيادة والدكم العظيم .

ونحن يا صاحب الجلالة في الماضي القريب غرسنا في هذه التربة المباركة كثيراً من جماجم الشهداء وسقيناها من دماء انائنا البواسل، فاثمرت هذا الاستقلال الذي كان نتيجة هذا النضال الدامي المرير. ان الشعب يتطلع الى آرائكم الحكيمة وتوجيهاتكم السديدة، ونسأل الله تعالى ان يسدد خطاكم، واننا لمشيئكم منفذون وندعو الله ان يديمكم ذخراً وفخراً للامة» .

ولما سافر جلالة الملك في اليوم التالي قمنا بتوديعه في المحاويل، وقبل ان يتحرك ركب جلالته إلتفت الي قائلاً : «بارك الله فيك يا ولدي عبود، وارجوان تزورني اذا اتيت الى بغداد» .

الفصل الرابع المجالس النيابية



الفصل الرابع

المجالس النيابية

لا مناص لمن كان له مثلي دور المساهم والشاهد في بعض الحوادث والوقائع التي تشكل صفحات من تاريخ العراق في الماضي القريب، من الحديث عن دوري في الانتخابات التي جرت للمجالس النيابية في مختلف مراحل الحكم الملكي التي وسمت كل مرحلة من تلك المراحل بسمات وصفات مستمدة من الظروف السائدة التي جرت فيها، ولكنها تشترك جميعاً في كونها انتخابات غير مثالية كتلك الانتخابات التي تجري في الاقطار التي تنص دساتيرها على انها (ديمقراطية نيابية)، بل لم يكن لها نصيب من أن تسمى بـ (المعارك الانتخابية)، ويعود ذلك الى حداثة عهد العراق بالديمقراطية في الفترات الأولى من تاريخه الحديث، هذا من جهة ومن الجهة الاخرى هو حرص العناصر الحاكمة على عدم تمكين الشعب العراقي من ممارسة حقوقه عن طريق الاحزاب والمؤسسات الديمقراطية لتفشي الامية والفقر في القرى والارياف، ولعدم وجود العدد الكافي من المثقفين الذين يملكون قابلية التغلغل في صفوف الناس وتعويدهم على ممارسة حقوقهم. يضاف الى كل ذلك وقوع الحكم تحت سيطرة من يملكون التأثير والتحكم بمقدرات الشعب السياسية والاقتصادية من اصحاب الاقطاع الواسع والاموال الضخمة المرصدة للاعمال التجارية الكبرى. ولست اقول ذلك من باب الانتقاد، بعد فوات الاوان، ولكن لأسجل واقعاً كنت اشارك في الشكوى منه والعمل على تحرير الناس من مساوئه على قدر الامكان. وقد سبق ان اشرت في العديد من صفحات هذه المذكرات والخواطر، الى مطالبتي بتبديل بعض القوانين ومساواة ابناء الشعب بحقوقهم وواجباتهم، وفي محاضر مجلس النواب يجد القاريء الدليل على ما اقول.^(١)

(١) راجع الملحقين رقم (١) و(٢) في آخر الكتاب.

كانت القوى الفاعلة المؤثرة في الحكم تتألف من ثلاث : هي السفارة البريطانية والبلاط الملكي ورجال الحكم ، وهي بلاشك اقوى بكثير من قوى الشعب الذي لا حول له ولا قوة ، وكانت تلك القوى المؤثرة لا تتورع عن انتهاج اساليب القمع والبطش التي تتفاوت شدة وضعفاً حسب الظروف ، ضد القوى الديمقراطية حديثة التكوين ، الامر الذي لم يجعل من المجالس التي جاءت في مثل تلك الظروف معبرة عن آراء الشعب ، كل الشعب ، وكان ذلك يعدُّ من افدح الاخطاء التي باعدت بين الشعب والحكومة .

ومن الحقائق التي يمكن الاستشهاد بها ، ان المجلس التأسيسي الذي تألف بعد الثورة العراقية في حزيران ١٩٢٠ ، ضد الاستعمار ، بالرغم من المقاطعة شبه الجماعية لهذا المجلس ، فانه يعدُّ من افضل المجالس التي مثلت الشعب ، لان الشعب العراقي لم يكن اوانذاك بالشعب المتمتع بكامل حقوقه الديمقراطية وبكل جدارته لممارسة هذه الحقوق . ومن المعلوم ان تأليفه تم بالاختيار الذي كان موفقاً ، حيث كانت معظم طبقات الشعب ممثلة فيه التمثيل الجيد الذي لم يتوفر في اي مجلس من المجالس التي انتخبت بعده . ومن يراجع محاضر المجلس التأسيسي يجد الكثير من الغضب والآراء والمطالب الدالة على ان اعضاء هذا المجلس كانوا بالمستوى المطلوب يومذاك . وكم كان يحسن بالقوامين على امور الناس يومئذ ان يجعلوا من ذلك المجلس التأسيسي قدوة للمجالس التي يجري انتخابها بعد ذلك ، وكان دورها مع الاسف الشديد ، غير محقق للآمال التي كان يعقدها الشعب على الحياة البرلمانية . ولقد بلغ من تعسف القوى المتنافسة على السلطة وامتلاك الاغلبية البرلمانية ان يؤدي الصراع بين الامير عبد الاله الوصي على العرش ونوري السعيد الى حل المجلس النيابي الاخير في العهد الملكي ، بالرغم من كونه مجلساً انتخبت اكثريته بالتركية ، دون ان تتاح لهذا المجلس ان يعقد جلسة واحدة !! لا لكون المجلس الاخير قد دخلته عناصر وطنية لا يتجاوز عددها (١٢) اثنتي عشرة شخصية ، بل لأن اكثريه هذا المجلس كانت محسوبة على البلاط ، في حين كان نوري السعيد يريد لها لجانبه ! وقد اشار عدد من السياسيين العراقيين المعاصرين في مذكراتهم الى هذه الحقائق . بل لعلي لا اتجاوز الواقع اذا قلت ان حل هذا المجلس هو الذي قضى على الأمل الاخير في

نفوس الناس بان تكون الانتخابات النيابية في المستقبل احسن مما كانت عليه وأقدر على الأتيان بمن يمثلون الشعب تمثيلاً حقيقياً يملكون حرية الاعراب عن آماله وأمانيه ويتمكنون من نزع الثقة عن الحكومات التي لا تمثل الشعب، وغير الراغبة في تمكينه من نوال حقوقه الكاملة.

ولما ظهرت نتائج الانتخابات بالاكثرية المؤيدة للبلاط، ثارت ثائرة نوري السعيد واخذ يردد القول: «ان العراق سوف يكون كوريا ثانية في هذه المنطقة والعالم». وتعبيراً عن غضبه، سافر الى لندن مؤكداً هذا الكلام وغيره في اوساط وزارة الخارجية البريطانية وفي غيرها من الاوساط السياسية في لندن. واستناداً الى النتائج الملموسة، حصلت القنعة لدى الاوساط البريطانية بذلك واخذت تؤيد وجهة نظر نوري السعيد وآراءه، فاعزت الى السفير البريطاني في بغداد ان يطلب وبشيء من الاصرار والالاحاح ان يضغط على الوصي عبد الاله بلزوم مصلحة نوري السعيد والاتفاق معه. وامام هذه الضغوط اضطر الوصي الى السفر الى باريس ومن هناك طلب حضور نوري السعيد لمقابلته في العاصمة الفرنسية، حيث تنازل الوصي عن الكثير من مواقفه، وخضع لمطالب نوري السعيد حتى حل المجلس الذي لم يكتب له ان يلتئم بعد! بعد ذلك عاد نوري السعيد الى لندن لاستكمال الفحوصات الطبية ومن ثم العودة الى بغداد.

عاد الوصي من باريس الى لبنان ونزل في فندق بحدود، وقد صادف وجودي هناك مصطافاً فاتيت لزيارته والسلام عليه، فوجدت معه بعض الزعماء السوريين مثل الدكتور معروف الدواليبي، فاستتجت ان الغاية من مجيء الوصي الى لبنان قبل العودة الى بغداد، كانت لغرض الاتصال بالزعماء السوريين من اجل دراسة الخطط لتوحيد القطرين سورية والعراق.

خلال مقابلي للوصي اخبرني بان نوري السعيد قابله في باريس كان وضعه الصحي ضعيفاً للغاية، حتى اغمي عليه خلال المقابلة فاجريت له اسعافات طبية مستعجلة، وبعد ان استفاق من اغمائه وتحسن صحته، تحدثنا طويلاً عن الامور العامة، وقد وعد بان سيعود الى بغداد قريباً، وبالفعل عاد نوري الى بغداد وفور وصوله توجه الى سرسنة يصحبه عدد من السياسيين الذين كان ينوي استيزارهم، وقد كان الوصي حاضراً، وقد املى نوري السعيد شروطه على الوصي بضرورة حل

المجلس النيابي ، حتى ان الدكتور نديم الباجه جي قال لنوري السعيد : «باشالو تترك موضوع حل المجلس النيابي الآن الى فرصة اخرى ، وبعد مدة يمكن النظر في امر حله» فاجابه نوري السعيد : «هذا كلام عبد الاله ، فلا يمكنني الموافقة عليه مطلقاً ، ويجب توقيع قرار الحل الآن» ! . هذا ما حدثني به الدكتور نديم الباجه جي شخصياً . وقد تم فعلاً ما اراده نوري السعيد . وكانت الاتصالات والمفاوضات تجري على قدم وساق للاعداد الى عقد ميثاق بغداد . واعقب ذلك صدور الاوامر بايقاف نشاط الاحزاب السياسية والغاء بعض الصحف الوطنية المعارضة .



سبق ان ذكرت ان الملك فيصل الاول كان يعتزم القيام بجولة في الالوية لتحضير الازدهان لانتخابات المجلس التأسيسي ، وكيف ابدى اهتمامه وحرصه على ان تمثل فيه جميع الجهات ذات الشأن ، ولكن مع الاسف كان المجلس النيابي التالي اضعف من المجلس الذي سبقه ، لأن الكلمة الأولى في النتائج التي اسفرت عن عمليات الانتخابات للمجالس التالية كانت بيد موظفي الادارة الذي يتلقون الايعازات بانتخاب من تريد الحكومة انتخابه ، ليقوم هؤلاء بفرض الاسماء على المنتخبين الثانويين وهم غالباً ما يكونون من اعضاء المجالس الادارية او البلدية او المصالح ذات العلاقة بالسلطة ، وجميع هؤلاء لا يملكون اي امر من امور معارضة السلطة ، بل نراهم ينصاعون لها انصياعاً تاماً . ولكون الانتخابات كانت تتم على نطاق الدائرة الانتخابية الواسعة ، اي على مستوى اللواء ، وليس على نطاق الدوائر الضيقة ، اي على مستوى الاقضية والنواحي ، فان المرشح عن مركز لواء الحلة مثلاً ، لا يستطيع الفوز بالنيابة حتى وان حصل على جميع اصوات الناخبين في المركز ، لأن انتخابه يتم عن اللواء باجمعه ، اي يتم ذلك باصوات سكان الاقضية والنواحي ، ومن الطبيعي ان عدد هؤلاء اكبر من عدد ناخبه في مركز اللواء . ومن هنا يتعذر عليه الفوز باي انتخابات ، وقد استمر الحال على هذا المنوال بالرغم من مطالبتنا بتعديل قانون الانتخابات الذي وضع عام ١٩٢٤ ولم تتحقق هذه المطالب إلا بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية ، حيث تم وضع لائحة قانون جديد للانتخابات النيابية ، وقد أقر مجلس النواب هذه اللائحة في ١٩٤٦/٥/٢١ واقرها مجلس الاعيان في ١٩٤٦/٥/٢٥ .

ولم يحدث أي تبدل جوهري في هذا المجلس فقد احتالت الحكومات المتعاقبة على هذا القانون الذي قلصت فيه الوحدات الانتخابية، بأن حدّد عدد نواب كل منطقة على أن لا يزيد عن (٣) ثلاثة نواب. كما احتالوا على هذا القانون بعد تعديله للمرة الثانية في سبيل ضمان الاكثريّة الموالية للحكومات، لقد بلغ الحال من فساد الانتخابات أن قال أحد النواب الذين فازوا بالتزكية عن قضاء سامراء وهو الشيخ غازي العلي الكريم ما مؤداه: «لقد ثبت أن الانتخابات النيابية في العراق لا يمكن أن تجري إلّا في ظل الأحكام العرفية أو في ظلّ مصطفى العمري»!! وكان يشير بذلك إلى الاعتقالات والسجون التي تفرضها الأحكام العرفية على مرشحي القوى الوطنية وأعدائهم، وكان من أوليات ذلك أن يرضي المرشح وزير الداخلية بأي شكل من الأشكال لكي يفوز بالنيابة.

وإذا عدنا إلى الماضي لا بدّ من ذكر أن الملك فيصل الأول قد وعدني، خلال إحدى زياراتي لجلالته، بوضع اسمي بين أسماء من سيتم انتخابهم للمجلس النيابي الذي أجرت عملية انتخابه وزارة الأستاذ ناجي شوكة^(١)، ويبدو أن جهة من الجهات الناقمة على رجال ثورة العشرين قد حملت وزارة ناجي شوكة على استبعادني عن دخول المجلس رغم وعد جلالته الملك فيصل، مما جعل جلالته أن يبعث بالأستاذ تحسين علي متصرف لواء الحلة للاعتذار عن عدم فسح المجال أمامي للفوز بالنيابة في تلك الانتخابات، فقلت للسيد المتصرف: «أنني مؤمن بحرية الانتخابات إذا ماتوفرت فيها النزاهة وعدم تدخل السلطات».

كانت أسوأ انتخابات هي التي أجرتها وزارة الأستاذ علي جودة الأيوبي^(٢) التي لم تمثل اكثريّة الألوية بأبنائها الحقيقيين وذلك استناداً إلى أن النيابة - بحكم الدستور - لا تجعل المتمتع بها ممثلاً عن منطقته الانتخابية فقط، بل نائباً عن جميع العراقيين، وكانت هذه الانتخابات من أهم أسباب تدمير الشعب بأسره، مما دفع بالصحف والأحزاب إلى التنديد بها واندلعت بسببها التمردات والحركات العشائرية التي كانت فاتحة سيئة للعمل السياسي في العراق، والتي لم يجد الناس بداً منها، وتلاها ماتلاها من انقلابات عسكرية كانت علة العلل في اشتداد الصراع

(١) شكل الأستاذ ناجي شوكة الوزارة في ١٩٣٢/١١/٣

(٢) شكل علي جودة الأيوبي وزارته الأولى في ١٩٣٤/٨/٢٧ واستقالت في ١٩٣٥/٢/٢٣.

على كراسي الحكم واتخاذ كل الذرائع للحصول عليها والتربع فوقها وإهمال مصالح الناس .

لقد تم انتخابي للنيابة عن لواء الحلة في الانتخابات التي جرت على عهد وزارة السيد ياسين الهاشمي عام ١٩٣٥ ، وقد اشترت الى بعض ما قمت به من جهود في ذلك المجلس ، اما في الانتخابات التي جرت بموجب قانون الانتخابات الذي عدل عام ١٩٤٦ وقد اشرنا اليه في الصفحات السابقة فقد اجراها نوري السعيد ، حيث لم تجر على اسس وطنية عامة ، بل جرت على اساس تكتل سياسي ضيق النطاق ، فقد كانت هناك (الكتلة) - وهي تجمع مؤقت يؤيد صالح جبر لعقده معاهدة بورتسموث - كانت هذه الكتلة حريصة على ان يكون من يمثلها من الحلة من اعوان صالح جبر او نوري السعيد ، حيث كان المفروض في هذه الانتخابات ان تسفر عن مجلس مؤيد لصالح جبر الذي ستسند له الوزارة تمهيداً لقيامه بالتفاوض لتعديل المعاهدة العراقية - البريطانية . ولهذا قاطعت الاحزاب التي كانت قائمة يومذاك انتخابات مجلس افترض فيه سلفاً الموافقة على المعاهدة الجديدة عند عرضها عليه .

كان صالح جبر حريصاً على ان يكون صهره عبد المحسن الجريان وغضبا الجريان نائبين عن قضاء الهاشمية او عن عشائر البوسلطان ، وقد ابدت لصالح جبر اعتراضه على ذلك فلم يسمع اويبال ، فأثرت عدم ترشيح نفسي لتلك الانتخابات التي كانت مشار الطعن من جميع ابناء الشعب ، ولم يلبث ذلك المجلس ان اطاحت به انتفاضة الشعب العراقي ضد معاهدة بورتسموث وعاقديها في كانون الثاني عام ١٩٤٨ .

اما الانتخابات التي جرت بعد الوثبة على عهد وزارة السيد محمد الصدر ، فقد تولى توجيهها وزير الداخلية السيد مصطفى العمري ، وقد وقع السيد العمري تحت تأثير صديقه عبد الرحمن جودة وتوجيهاته وكان الاخير متصرفاً للواء الديوانية ، وكانت بيني وبينه نزاعات عائلية لا أريد التطرق اليها ، فانه سعى لترشيح ابن اخي مهدي شخير الهيمص للنيابة ، وحين علمت بذلك وانا في بغداد ، لم أر من اللياقة مزاحمة ابن اخي الذي تربى في كنفه ، ولم أر كذلك فائدة من الاقتراب للحكم من أجل نيابة ، فغادرت بغداد متوجهاً نحو الحلة ، وكان بصحبتني ابن اخي مهدي

الذي اخبرني بتفاصيل ما أسلفت، ولذلك لم اشرح نفسي لهذه الانتخابات .
ومن المفارقات في هذه الانتخابات ، انني بعد عودتي الى الحلة واتخاذي
القرار بعدم خوضها ، وقبل انتهاء المدة المحددة للترشيح وقرب موعد غلق
الصندوق امام تأمينات المرشحين ، تلقيت مخابرة تليفونية من كل من الشيخ موجد
الشعلان والشيخ صلال الفاضل ، اللذين اخبراني بان قضية ترشيحهما للنياية
تصادف العراقيين من قبل الحكومة - وكانت الاحكام العرفية معلنة يومذاك بسبب
اشترك الجيش العراقي الباسل بحرب فلسطين ١٩٤٨ - وكانا يطلبان مني ان أكلم
رئيس الوزراء السيد محمد الصدر بموضوع هذه العراقيين والعقبات التي تعترض
ترشيحهما ، وان يعمل من جانبه على الحد من التدخلات ووضع العراقيين
امامهما ، وكان طلبهما انطلاقاً من معرفتهما بما كان بيني وبين السيد محمد الصدر
من ثقة متبادلة ومن احترام وتقدير وعلاقة توطدت وشائجها منذ كان على صلة وثيقة
مع كبار اسرتنا خلال اندلاع ثورة العشرين . قابلت طلبهما بالترحيب وذكرت لهما ،
انني بالرغم من عدم ترشيحي لخوض الانتخابات ، فاني على استعداد لتلبية
طلبهما وسأكون عند حسن ظنهما ومرافقتهما لزيارة السيد الصدر لعرض شكواهما .
ذهبت فعلاً الى داره الواقعة في محلة الجعيفر من الكرخ ، فرحب السيد
محمد الصدر بنا واستمع لشكواهما ووعدهما خيراً . وقيل ان يغادر داره وانتهاء
المقابلة ، سألتني السيد الصدر عما اذا كنت رشحت نفسي للنياية ، فأجبت بالنفي
وبانني اتخذت قراراً بذلك ، لانني علمت بان السلطات الحكومية رشحت ابن
اخي مهدي الشخير ، ولا اري من اللياقة مزاحمته في هذا المجال . فامتعض السيد
الصدر ورد عليّ بغضب : «يا عبود القضية ليست نياية شخصية . . . انني اطلب
منك الآن ان تذهب وتعطي التأمينات ، وان قراري هذا من اجل مصلحة البلاد
وخدمة الامة» ، ثم اثنى عليّ امام الحاضرين فشكرته وكررت اقوالي واعتذاري عن
الترشيح . وهنا نادى عليّ احد اعوانه ليحلب لي من داخل البيت مبلغ (١٠٠) مائة
دينار لأدفعها كتأمينات للترشيح ، وكان ذلك آخر موعد لقبول التأمينات . فقلت له :
«يا سيدي المسألة ليست مسألة تأمينات او مبلغ مائة دينار لان المبلغ متيسر والحمد
لله ، ولكنني عرضت الاسباب التي تجعلني اصر على عدم ترشيح نفسي ، وعلى اثر
ذلك نهض وتناول التليفون للاتصال بوزير الداخلية السيد مصطفى العمري وابلاغه

بـ (وجوب قبول ترشيحي)، فلم يجده، وقيل له ان السيد العمري كان في تشييع جنازة الاستاذ ابراهيم كمال (رح). فرجع واخبرنا ان السيد العمري غير موجود الآن وسأتصل به بعد ذلك. ثم التفت اليّ وطلب مني الذهاب الى الحلة واردف قائلاً: «انني من ناحيتي سوف أدبر الامور مع الآخرين»، وازاء هذا الالاحاح، اضطررت وانا آسف ان اسلم التأمينات، ثم عدت الى الحلة دون ان اراجع احداً من المسؤولين، ولما شعرت بان المطلب الذي يريده مصطفى العمري هو الذي سيقع، انسحبت من ميدان الانتخابات.

وبالرغم من هذا الموقف فان ذلك لم يؤد الى قطع الصلة بيني وبين المسؤولين. وفي لقاء مع الوصي على العرش الامير عبد الاله قال لي: «انني اؤكد رغبتني في زيارتكم وازالة مايمكن ان يكون قد علق باذهان البعض عن الماضي - وكان يقصد بذلك احداث حركة مايس عام ١٩٤١ - وقررت ان آتيكم الى (الشوملي) للصيد». وقد برّ بوعده وقام بهذه الزيارة، وكان معه عدد كبير من الحاشية والمسؤولين، كان بينهم السيد حمادة الطرابلسي شقيق زوجة الامير المصرية، قمنا بجولة للصيد في المنطقة، عدنا بعدها الى دارنا لتناول الغداء، ثم رجعنا الى الحلة.

كان ذلك اiban رئاسة السيد مصطفى العمري للوزارة التي شكلها في ١٢/٧/١٩٥٢ والتي كانت من اهم واجباتها اجراء انتخابات جديدة لمجلس جديد يخلف المجلس الذي قام بحله. وقد اتخذ العمري حل المجلس ذريعا جيدة للاعتذار عن تعديل الدستور بمرسوم وجعل الانتخابات بشكل مباشر على نحو ما هو معمول به في الاقطار الديمقراطية، معللاً ذلك بمخالفة ذلك للقانون والدستور بسبب غياب المجلس، بالرغم من ان الاستاذ فائق السامرائي (رحمه الله) سعى ونجح في استحصال فتوى من الفقيه الدستوري الكبير الاستاذ عبدالرزاق السنهوري بجواز ذلك ونشرها في كل من جريدته (الجريدة) و(لواء الاستقلال) وغيرهما من صحف المعارضة، إلا ان العمري اصرّ على موقفه.

ومن الامور الواجب ذكرها هنا، ان الاستاذ فائق السامرائي نشر هذه المذكرة وعززها برسم (كاريكاتوري) تبين مصطفى العمري يلوح بكرسي النيابة وتحت الرسم عبارات (المزاد العلني)!

وازاء هذا الموقف قامت المظاهرات الواسعة ، ووقعت بعض الحوادث الدامية ، كانت خير دليل على عدم قدرة الرجل على النهوض باعباء الحكم دون اراقة الدماء . ولهذا رأيت من المناسب الاتصال بمرافق الوصي عبد الاله ، السيد عبدالله المضايقي لينقل رأبي الى الوصي واخباره بان رئيس الوزراء الحالي مترجع لا يمكن الاعتماد عليه في مثل هذه الظروف الصعبة .

وقد تفاقمت الامور بشكل اوسع حيث شاعت الاضطرابات وقامت المظاهرات في بغداد ، هاجمت على اثرها الجماهير مخفر شرطة باب الشيخ واحرقوه وقتلوا بعض افراد الشرطة وقاموا بسحلهم في الشوارع وقد شاهدت هذه المناظر المؤذية بعيني اثناء مروري بالمنطقة التي وقعت فيها الاحداث ، ورجوت بعض القائمين بها ان يقلعوا عن هذه الاعمال الوحشية التي لا يقرها الاسلام الذي منع المثلة حتى بالكلب العقور فخلج البعض من قولي ، الا ان الآخرين استمروا في التظاهر وكان قلبي ينزف دماً على ما شهدت . التقيت في نادي السعدون بعض الاخوان ومنهم جميل المدفعي فاخبرتهم بالحوادث المفجعة التي شهدتها وتحت هذه الظروف استقلل العمري والف الوزارة الفريق (نوري الدين محمود) رئيس اركان الجيش في ٢٣ / ١١ / ١٩٥٢ الذي بادر الى اعتقال محركي المظاهرات والمساهمين فيها ممن قاموا بالاعمال المهينة واستجاب لمطالب الشعب باصدار قانون الانتخابات النيابية بمرسوم واجرى الانتخابات التي كان من نتائجها فوزي نائباً بالنيابة عن قضاء الهاشمية .

وبعد مدة صادف ان رأيت الوصي فجرى ذكر الوثبة والانتفاضة فقلت له : يا سيدي كان من الخطأ اسناد وزارة الداخلية اورثاسة الوزارة الى مصطفى العمري ليقوم باجراء انتخابات . فقال كيف العمل ، هل احمل طبعاً على رقبتى وأدق في شارع الرشيد منادياً اريد رئيس وزراء . ؟ ان جميع الساسة رشحوا مصطفى العمري لانه نجح في انتخابات الوثبة واتى بمجلس متوازن فقلت له :

- انا اظن ان رئيس الوزراء لابد ان يكون من الرجال الذين لهم وزنهم واحترامهم ومحل ثقة الناس به وامثال هؤلاء ليسوا قليلين فلا داعي لحمل الطبل والتفتيش عنهم . اما قول بعضهم ان مصطفى العمري كان ناجحاً في انتخابات الوثبة فالواقع باسموا الامير ان الانتخابات تمت تحت (عمامة) و(لحية) السيد

الصدر. اما مصطفى العمري فانه ليس بثقة على ما يقولون وتمثلت بقول الشاعر:
قد قيل ما قيل ان صدقا وان كذبا فما اعتذارك من قول اذا قيل
واضفت ان اسناد الحكم لغير اهله ولغير الاكفاء المخلصين وذوي السمعة
الحسنة لدى الناس كان مصدر الخطأ او من اهم اسباب النتائج السيئة التي اثمرها
الحكم في كثير من الاحيان. ولم يبد على الامير عبد الاله الاقتناع بما قلت،
فأثرت الصمت والسكوت.

سبق لي ان ذكرت في الفصل الثاني في الحديث عن الاسرة والعشيرة ان
العلاقات والروابط التي كانت تشدني بهما هي التي جعلتني ارفض الترشيح للنيابة
عن قضاء الهندية وكانت مضمونة لي بالتأكيد، على ان اترك منطقتي النيابة التي
احرص عليها لشخص آخر هو سلمان البراك مع احترامي وتقديري لشخصه.
ففي الانتخابات التي جرت عام ١٩٤٦، وبالرغم من إلحاح رئيس الوزراء
نوري السعيد الذي قال لي: «ارجوك يا شيخ عبود ان ترشح نفسك عن قضاء
الهندية وتترك منطقتك لانني أعطيت وعداً الى كل من سلمان البراك وعبد المحسن
الجريان ومخيف الكتاب. واني اتعهد بضمان فوزك بالنيابة عن قضاء الهندية، وهو
كما تعلم احد اقضية لوائكم - لواء الحلة - . فقلت له: «ماكنت اظن يا باشا انك
تستخف بشخصي الى هذا الحدة، فرد علي فوراً: «عفواً يا شيخ عبود، ان طلبي
اليك لم يكن استخفافاً، بل تقديرأ لمزلتكم ومقامكم»، فاجبته: «والله يا باشا
لو كان كل عضو من اعضائي يصبح نائباً عن منطقة فلا اقبل إلا الترشيح عن قضاء
الهاشمية التي فيها عشيرتي وانا منها لكي امثلها عن جدارة وصدق واخلاص وكان
اعتزازي بهذه الروابط هي التي جعلتني استكثر على صالح جبر اقدامه على ترشيح
اثنين من اصهاره للنيابة عن المنطقة التي يعتبر ترشيحي عنها وتمثيلي لها هو ما
ينسجم مع الحق والواقع، وطبيعة الاشياء.

انني اذ اسوق هذا الكلام، ليس بباعث شخصي ولكن بدافع مبدئي، فلوان
الروابط كانت وثيقة بين الاشخاص الذين كانوا يرشحون انفسهم للنيابة، وبين ابناء
المناطق التي يرشحون عنها، لما تجرأت الحكومات، على القيام بتزييف
الانتخابات، بهذا الشكل الواسع، والاثيان بنواب عن مناطق لا يعرفون اهلها

ومشاكلها، بالرغم من وجود اشخاص هم اجدر واقدر على تمثيل مناطقهم عن استحقاق ونزاهة، لوجرت الانتخابات بنزاهة وحياد.

ففي الانتخابات التي اجراها نوري السعيد ووزير داخلته صالح جبر واسفرت عن المجلس الذي اريد منه ابرام معاهدة بورتسموث علمت ان صالح جبر يريد ان يرشح للنيابة صهره غضبان الجريان بالاضافة الى عبدالمحسن الجريان ونائباً ثالثاً عن قضاء الهاشمية الذي كان المفروض ان اكون المرشح الاول فيه للنيابة عن هذه المنطقة لكونها موطناً لعشيرتي التي تربطني بها اوثق الروابط وقد استغربت ان يرشح صالح جبر غضبان الجريان للنيابة مع شدة معارضته لزواجه من ابنة عمه واشتداد الخصومة بينهما، ولكن يبدو ان المصاهرة قد احدثت اثرها في نفس صالح وكان ثمن المصالحة ترشيح غضبان للنيابة متكرراً لحقوقي المكتسبة في تمثيل المنطقة وللحقوق التي بيننا ومتغاضياً عن لجاجة غضبان في خصومته على النحو الذي - لا اريد الاسهاب به -.

وقبل هذه الانتخابات التقيت صالح جبر في مجلس الاعيان بحضور حمدي الباجه جي فقلت له : يا صالح انك تسعى لصيرورة صهريك عبدالمحسن وغضبان نائبين عن الهاشمية والحال ان النيابة وكذلك وظائف الدولة هي من حق الجميع ولا يمكن حصرها بالانساب والاصهار، وانا لا اتمنى لك ان يقال صالح جبر استغل ظروفه المساعدة ومنصبه ليأتي بصهرين من اصهاره لا يمتازان عن الاخرين بشيء الا لكونهما اصهاره وعن قضاء واحد . فقال وبشيء من اللامبالاة التي لم تكن معهودة فيه في السابق : انت رشح نفسك والانتخابات حرة واذا نجحت (اول رايت قالها بالانكليزية)^(١) . فقلت له : اذا كانت الامور وصلت الى حد (اول رايت) فنحن نعرف مكاننا وقد سبق لي ان كنت نائباً واذا لم أكن نائباً فلا زالت مكانتنا وخدمتنا للبلاد مستمرة والايام بيننا وتركته .

(١) All right معناها كل شيء على مايرام .



الفصل الخامس
نظام دعاوى العشائر
تحديد ملكية الارض
الضرائب



الفصل الخامس

نظام دعاوى العشائر - تحديد ملكية الارض - الضرائب

في سنة ١٩٣٥ كنت من النواب المطالبين بلزوم تعديل نظام دعاوى العشائر الذي وضعه المحتلون البريطانيون لتنفيذه في العراق لضمان مصالح الاحتلال،^(١) وقد استمدوا نصوصه مما طبقوه في مستعمراتهم كالهندوغيرها، وانطوت مواد الانضباطية على كثير من النصوص المطاطية التي ليس لها حدود معينة ولا مفاهيم خاصة واضحة لان المراد منه حفظ مصالح الاحتلال الاجنبي بأي شكل من الاشكال وبصرف النظر عما اذا كانت نصوصه مطابقة للقوانين السماوية او المشرعة من الهيئات التشريعية في الدول المستقلة ذات الانظمة الديمقراطية، ففي نصوص هذا النظام العجيب ما يجيز للحاكم السياسي تنفيذ اقصى العقوبات بالمواطنين، من ذلك المادة التي تقول:

«متى ما حصل ما يدعوا الى الاعتقاد بان اهالي قرية او نازلي مخيم، قد تواطأوا كلهم او بعضهم على ارتكاب جريمة او حرضوا عليها بوجه من الوجوه، او تقاعسوا عن تقديم ما يستطيعون تقديمه من المساعدة لاستقصاء خبر المجرمين او

(١) بعد احتلال العراق من قبل القوات البريطانية، اصدرت السلطات الاستعمارية في ١٩١٦/٢/١١ (نظام دعاوى العشائر المدنية والجزائية) على نمط نظام جرائم الحدود الهندي، ثم قامت هذه السلطات المحتلة بتعديل النظام فصدر بصيغته المعدلة في ١٩١٨. وبعد تشكيل الحكومة العراقية، ثم تعديل النظام بقانون (ذيل نظام دعاوى العشائر المدنية والجزائية) رقم ٢٦ لسنة ١٩٣٣ في ١٩٣٣/٦/٨، ثم صدر التعديل الثاني رقم ٢٩ لسنة ١٩٥١.

وبعد قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ وصدر الدستور المؤقت في ٢٧/تموز/١٩٥٨ قرر مجلس الوزراء إلغاء النظام استناداً للمادة (٩) من الدستور المؤقت.

ومما يجدر ذكره بصدد نظام دعاوى العشائر نقول ان الدولة العثمانية قد اصدرت في عهد السلطان رشاد لحل منازعات الثأرين العشائر (بالقانون الوقي لدعاوي الدم) رقم ٧٤ في صفر سنة ١٣٣٠ هـ.

القبض عليهم للحاكم السياسي ، بعد الحصول على موافقة الحاكم الملكي العام ان يأمر بان يغرم اهالي تلك القرية اونا زلي المخيم كلهم اوبعضهم مجتمعين» ، وفي هذه المادة وامثالها من التعسف مالا يحتاج الى ايضاح ، هذا اذا لم ترافق تطبيقه عمليات الانتقام والبطش بخصوم الاحتلال وكل من يراد انزال الاذى بهم لسبب او لآخر ، وفي مكان من هذا النظام مادة تجيز للحاكم (اذا رأى ما يدعو الى الاعتقاد بان فريقاً من المواطنين قاموا باعمال مخلة بالنظام ان ينزل بهم العقوبات) والى غير ذلك من التعابير المطاطية التي لا مثيل لها في كل قوانين العالم ، ولقد اسيء استعمال هذا النظام في حالات كثيرة ، ففي سنة ١٩٣٢ ادعى مدير ناحية المحاول انه تعرض في احدى الليالي لاطلاق عيارات نارية ولم يصب باذى ، وبالرغم من انه لم يشخص الذين اطلقوا النار عليه الا ان المتصرف قرر بموجب نظام دعاوى العشائر فرض غرامة على جميع سكان الناحية مقدارها (٥) آلاف دينار ، وكان هذا المبلغ جسيماً في حينه وقد نفذ هذا الحكم على الرغم من انه لا يركز على الاسس القانونية السليمة من تشخيص للمتهمين والاستماع لشهادات الشهود وحصر الاتهام فيمن قاموا فعلاً باطلاق النار . وفي مرة من المرات وقعت حادثة سلب في مكان يسمى (ابو جذوع) في وسط الجزيرة بين (النعمانية) في لواء الكوت و(الشوملي) في لواء الحلة^(١) وهي تضم مناطق شاسعة جداً فارادوا بموجب هذا القانون السيء الصيت تغريم سكان تلك المناطق كافة أولكثرة الالفاظ المطاطية في هذا القانون وتطبيقاته المتعسفة الشاذة من قبل الحكام الاداريين كنا نسميه (الاحكام العرفية الدائمة في البلاد) فهو يفرق بين سكان المدن والقرى وبين ابناء العشائر والحوضر خلافاً لقانون البلاد السياسي الذي ينص على مساواة المواطنين بالحقوق والواجبات ، في حين ان هؤلاء جميعاً ينتمون لشعب واحد ووطن واحد ويجب ان يحكموا بقانون واحد وهو القانون المشرع بالطريق النيابي الدستوري .

(١) تسمى اليوم محافظة واسط ومحافظة بابل

وقد استجاب لطلبنا بتعديل هذا القانون وزير الداخلية (رشيد عالي الكيلاني) وقرر تأليف لجنة تتألف من السادة (محسن ابوطبيخ) و(عبدالمهدي المنتفكي) و(موحان الخير الله) وكاتب هذه السطور، وقد اضيف الى هذه اللجنة بعد ذلك (الشيخ عجيل الياور) على ان يرأس اللجنة (محمد زكي) وزير العدلية وبالنظر لانتخاب المذكور لرئاسة مجلس النواب فقد حل محله لرئاسة اللجنة وكيله في وزارة العدلية (رشيد عالي) الذي ترأس اجتماعاتنا لاكثر من مرة.

وصادف ان كانت الحكومة قد استدعت (الفقيه الدستوري المصري الشهير العلامة الدكتور عبدالرزاق السنهوري لوضع القانون المدني العراقي فقد رأينا ضرورة مساهمته في اعمال اللجنة، وقد ساهم فعلا بالغاء العديد من مواد النظام المذكور وتعديل البعض الآخر ووضع مواد اخرى.

الا ان الوزير رفض الغاء بعض المواد الانضباطية التي اقترحت اللجنة الغاءها والتي قلت عنها انها ليست لها حدود معلومة ولا مفهوم معين، وبالرغم من الصيغ الجديدة للمواد المقترحة كانت تعكس مطلباً شعبياً ايدنا الوزير في اعتبارنا له، كذلك عندما تقدمنا باقتراح الغاء القانون المذكور وبسبب رفض الوزير لذلك بقيت المواد المصاغة والمقترحات المعروضة حبراً على ورق وتشاء الاقدار ان مواد هذا القانون «القره قوشية» التي اردنا الغاءها تطبق على رشيد عالي نفسه^(١) وعلى كثير من رجال السياسة والحكم من سكان المدن، وقد اعتقلوا وسجنوا في فترات متلاحقة بموجب هذه المواد بسبب نشاطهم السياسي لا غير، وفي نفس الوقت تقدمت مع عشرة من زملائي النواب باقتراح الى الحكومة بتشريع قانون تحدد فيه الملكية الزراعية وقد طلبنا في حينه ان تكون حدود الملكية في الاراضي السيحية التي تروي بالمضخات بـ (٥) آلاف دونم كحد اعلى وان تكون حدود الملكية في الاراضي الديم التي تعتمد في الري على الامطار بـ (١٠) آلاف دونم كحد اعلى.

(١) نفى السيد رشيد عالي الكيلاني الى عانة بموجب قانون منع الدعاية المضرة رقم ٢٠ لسنة ١٩٣٨ وبتقرر من مجلس الوزراء في ١٩٣٨/١٢/٢٠ مع عدد من السياسيين منهم عبد الوهاب محمود الى (تلعفر)، وفائق السامرائي الى (زاخو)، وطالب مشتاق الى (قلعة صالح) وعبد القادر السياب الى كويسنجق.

وقد احال المجلس هذا الطلب الى الحكومة لعمل التشريع اللازم ولكن شاءت الاقدار ان يقع الانقلاب العسكري بقيادة بكر صدقي في ١٩٣٦/١٠/٢٩ فاحبط المشروع .

وتشاء الاقدار مرة اخرى ان يطالب بعض اعضاء جمعية الاصلاح الشعبي الممثلين في المجلس الذي جاءت به وزارة حكمت سليمان بعد الانقلاب باعادة النظر في الملكية الزراعية على نحو ما طالبناه في عهد الوزارة السابقة فاتهمهم زملاؤهم من النواب الاخرين بالشيوعية ، وقد طوردوا بسبب هذا الاتهام مطاردة لاهوادة فيها لانهم تقدموا بمطالب اصلاحية اساسية لا تتجاوز حدود ما كنا نطالب به . يا لها من مفارقات وما اغرب الامور عندما تتداخل العواطف والنزعات الشخصية مع المصالح العامة؟

وفي تلك السنة ايضا طالبت بالغاء الاوقاف الذرية لاني كنت من الاشخاص المقتنعين بوجوب الغاء هذه الاوقاف لان كثرة عدد المرتزقين فيها وسوء تصرف المتولين عليها جعل من المتعذر ان تؤمن للمرتزقة المورد الذي يكفي ، ولا ان تأتي بالمردود الذي يستطاع الافادة منه في اعمارها ولهذا فقد آلت جميع هذه الاوقاف الى الخراب ، وتعذر تعيين المسؤول عن عدم اعمارها لكثرة عدد المرتزقة وانتش روح التواكل بينهم وعدم اتفاق كلمتهم على ضرورة اعمار هذه الاوقاف .

غير ان كثرة المستفيدين من الوضع السيء للاوقاف دفع بعضهم ومنه النائب علي كمال ان يحملوا بعض المحسوين على رجال الدين ويحرضوهم على وضع مضابط تقول ان المطالبة بالغاء الاوقاف الذرية أمر يخالف الدين ، ومع الاسف فان الحكومة اخذت بهذه المضابط ولم تستجب الى طلبنا الذي يركز الى احكام الشرع والتي قال بها كبار فقهاء الامة وفي طليعتهم الامام الاعظم (ابو حنيفة) . وقد استجابت الحكومات التي توالى على الحكم ، بعد طلبنا الغاء الاوقاف الذرية باكثر من عشرين سنة الى الاخذ بهذا الطلب ولكن بغير البواعث التي دفعتنا الى المطالبة به . وبعد فوات اوان الاستفادة منه على الوجه الصحيح «مع الاسف الشديد»!!

وفي النصف الثاني من عام ١٩٤٣ تقدمت حكومة نوري السعيد بعدد من اللوائح القانونية الخاصة بزيادة بعض الضرائب ومنها لائحة قانون التعديل الرابع

لقانون رسوم الاستهلاك باضافة ٥٪ على الضريبة الزراعية وكنت قد ابدت وجهة نظري في موضوع الضرائب في عهد الملك فيصل الاول خلال مقابلتي له . كما عبرت عنها في العديد من الكلمات التي القيتها في المجالس النيابية التي تألفت وكنت من اعضائها . وكان آخرها المجلس الذي قدمت اليه اللائحة موضوعه البحث وكانت وجهة نظري منصبة على انتقاد نسبة الضرائب وطرق جبايتها السقيمة التي تعتمد (الزرعة) و(الكودة) و(التخمين) وكلها طرق غير عادلة وقابلة للتلاعب ، وان ضريبة الاستهلاك التي اتبعت على الرغم من عيوبها فانها اهن من غيرها ، طالبت بوجوب استقرار وضع الضرائب فلا يكون هذا الوضع عرضة للتلاعب .

وقد قوبلت اللائحة الجديدة لتعديل قانون الاستهلاك بضجة في صفوف النواب لم تقتصر على المزارعين الصغار من النواب ومن غيرهم الذين يعارضون الضرائب على الناس بنسب كبيرة - من ناحية مبدئية - بل تعدتهم الى ناس من ذوي الاختصاص بالاقتصاد والقانون من الذين قالوا بانهم لا يرون مبرراً لفرض ضرائب بعد تصديق قانون الميزانية ، كما انه لا يجوز الاحتجاج لفرض هذه الضرائب بانها لازالة التضخم النقدي المرتفع اولاً لأنها سترفع بعد انتهاء الحرب وما الى ذلك من تخريجات لأن هناك طرقاً اخرى لازالة التضخم غير طريق فرض ضرائب غير عادلة وغير سهلة الجباية ولا تزيد مواردها على النفقات التي ترصد لجبايتها .

وقيل حينذاك في بعض الاوساط ان البلاط يقف وراء معارضة هذه اللائحة كما وقف ضد عدد من المشاريع التي كان يتبناها نوري السعيد ليس من الناحية المبدئية بل تقوم على (التنافس وتنازع النفوذ) الذي اشتد بينهما وقد لعب بعض الساسة دورهم في تعميقه وقد اخذ هذا الصراع اشكالا اخرى وفي ازمان مختلفة بدأت منذ القى في روع (الوصي) ان «نوري السعيد» كان يقف وراء المعارضين لتعديل القانون الاساسي والذي يزيد ويوسع في حقوق الملك التي يمارسها الوصي بصور فعلية وليس الملك الذي كان قاصراً يومذاك وامتدت الحالة الى ما قبل انهيار النظام الملكي في ١٤/٧/١٩٥٨ .

ان شعور نوري السعيد بان بعض الايادي تعمل على احباط هذا المشروع وياقي مشاريعه في المجلس جعله يأتي الى المجلس في يوم ليس فيه موعد لانعقاد جلسة وطلب اليّ ان اجمعه بالموجودين من النواب الحاضرين للتداول حول هذه اللائحة وذلك للتفاهم مع من يهمهم موضوعها واغراضها وكل ما يحيط بها والاتفاق على بعض الاسس قبل احوالها الاصولية للمناقشة العامة والتصويت عليها وقد اجتمع حوالي الاربعين نائباً في ديوان رئاسة المجلس وجرى نقاش طويل حول اللائحة المذكورة وكررت فيها معارضتي المبدئية لها لأن مضامينها غير عادلة وتلحق الضرر بالمزارعين ولا تساعد على زيادة الانتاج لان المزارعين سينصرفون نتيجة ذلك عن الزراعة لانها اصبحت لا تؤمن لهم الاستمرار بالعمل ولا موارد العيش الكريم لهم ولعوائلهم ، فضلاً عما يلحقه انخفاض الانتاج التابع لذلك في غلاء بالاسعار يرهق الطبقات الوسطى والفقيرة ، وكررت المطالبة بوجوب الاستقرار على نظام ضريبي موحد اذ لا ينبغي للحكومة ان تعتمد الى زيادة الضرائب كلما شعرت بنقص في مواردها وأورات الاتفاق على مشروع معين يضاف الى كون هذه الضريبة تقه على رأس المال وليس على الارباح كما هو الحال في قانون ضريبة الارباح المفرطة الذي سبق ان شرع في ايام سابقة ، ووعد نوري السعيد بتخفيض الضريبة حينما قررت اللجنة المالية ووافقت الحكومة كما انها ستكون وقتية وستلغى بعد انتهاء الحرب بسنة واحدة وحين عرضت اللائحة على المجلس عند انعقاده تكلم مقرر اللجنة عبد الوهاب محمود وشرح ماتم بحثه وجرى الاتفاق عليه وقبل ان يتعاقب عدد من النواب المعارضين لللائحة على الكلام طالب السيد جميل عبد الوهاب بان يكون الكلام مناوبة بين مؤيد ومعارض فقال رئيس المجلس حمدي الباجه جي ليس في المجلس حزب معارض ، لكن اعرف من هو المعارض ومن هو المؤيد ، خاصة ان موضوع اللائحة يقبل المعارضة والتأييد من جميع الاعضاء وليس من المؤيدين (الثابتين) او المعارضين (الثابتين) . وقد رد نوري السعيد على النائب محمود رامز وهو من معارضي اللائحة الاقوياء واكد ان الضريبة قد اقترحها خبراء بالاقتصاد والمال لازالة التضخم النقدي وقد صنفت نسبها وسترفع عن المكلفين بعد انتهاء الحرب . وكان مما قاله نوري السعيد « اذا وصف لك الطبيب الدواء فهل تأخذ الدواء ام تأخذ اقوال محمود رامز » ثم داعب هذا النائب وقال :

«انا لا اجد فائدة في تطويل الكلام لان المعارض سيعارض والموافق سيوافق وان لدينا اشغالاً كثيرة فلماذا نشغل انفسنا بكلام لا فائدة فيه» .
وقد ادرك النواب معنى هذه الاشارة وتطوع النائب (سلمان الشيخ داود) بتقديم اقتراح بالاكْتفاء بالمذاكرة وعارضه محمود رامز، وبعد ان أجري التصويت بذكر الاسماء ظهر ان هناك عدداً كبيراً من المعارضين وكنت من بينهم وكانت معارضة البعض منهم تقرباً للبلاط او اخذاً بتوجيهاته بينما تفادى الكثيرون اظهار حقيقة رأيهم فتغيبوا عن الحضور حسب الاصول في مثل هذه المناسبات .





الفصل السادس انقلاب بكر صدقي



الفصل السادس

انقلاب بكر صدقي

ذكرت في الفصل (١٢) ان الشيخ شعلان العطية اصرَّ على عدم الانصياع للنصائح التي ابديتها له وما عرضته عليه من وعود ووعيد حكومة ياسين الهاشمي ، وما ذكره ولده موجد من ان حكمة سليمان وبكر صدقي وعدوهم بعدم قيام الجيش بأية حركة لقمع حركتهم . وقد حمل هذا الموقف الهاشمي على التحرك العسكري ضده ، فاستسلم واحيل الى المحاكمة امام المجلس العرفي ثم حكم عليه بالسجن ثم النفي الى شمال العراق . وفي الوقت الذي كان فيه آل عطية واثقين من عدم ضرب الجيش لهم ، علمنا ان بعض ضباط الجيش بزعمامة بكر صدقي يفكرون بالقيام بانقلاب ضد حكومة الهاشمي ، في الوقت الذي كان فيه رشيد عالي الكيلاني وزير الداخلية يعتقد ان بكر صدقي يعدّ من اخلاص الناس له ولزملائه في الحكم . وانه اي الكيلاني - وقف مع جعفر باشا العسكري في رفض الاستقالة التي قدمها الفريق بكر صدقي ، قبل مدة قريبة تقديراً منهما لخدماته وكفاءته ، واعتقاداً منهما بولائه المطلق للحكومة القائمة . ولم يتجاوز حديث الانقلاب حدود ما سمعناه . ثم قام رئيس الوزراء ياسين الهاشمي بعدة جولات في انحاء العراق لتفقد الاحوال العامة وللاتصال بالمسؤولين وغيرهم من وجهاء البلد وابناء الشعب للوقوف على احتياجات المواطنين بصورة مباشرة . وكان من بين المدن التي زارها مدينة البصرة ، وقد انتهز الفرصة هناك فألقى خطاباً قال فيه ما مؤداه : « اذا مدَّ الله في عمري (١٠) عشر سنوات اخرى ، عندها سنرى ما سيكون عليه العراق من التقدم والرفاه والاستقرار » .

غير ان اقطاب المعارضة فسروا خطاب الهاشمي بانه يريد ان يستأثر بالحكم ويبقى فيه عشر سنوات اخرى لتحقيق ما يظن انه قادر على تحقيقه . ويبدو ان حكمة سليمان كان في طليعة من فسروا الخطاب هذا التفسير وابلغوا ذلك الى الملك غازي وقد شفعوا ذلك بالعديد من المؤاخذات التي كانوا يأخذونها على سياسة

الوزارة مقدرين سلفاً استعداد الملك لتصديقها والاخذ بها، بل كان بإمكان المعارضة ان ينسبوا الى الهاشمي واعضاء حكومته كل عمل مضر ونوايا سيئة مستغلين عدم رضى الملك عن الوزارة عامة وعن شخص الهاشمي خاصة بسبب اصدار المرسوم الذي تم بموجبه تقييد تصرفات الملك والحد من حرياته المطلقة التي تسيء الى العرش وصاحب العرش. (١)

هذه الامور وغيرها جعلت المعارضة واولئك الذين يقفون ضد الوزارة مطمئنين الى رضا الملك وتحذيره من نوايا الهاشمي التي اخذ حكمة سليمان ادخالها في روع الملك بانه - اي الهاشمي - ينبغي البقاء في الحكم، مما خلق لدى الناس استنكاراً كما ان حكمة سليمان اوحى الى الملك بان بكر صدقي والجيش يشاركونه في استنكار الاوضاع العامة في البلاد. هذا وكان المعارضون يعتقدون بان الانكليز سيؤيدون كل خطوة تقوم بها المعارضة ضد الهاشمي وحكومته، لاسيما وان الانكليز كانوا قلقين وغير راضين عن مساندة حكومة الهاشمي للثورة الفلسطينية وامدادها بالمال والسلاح وانتمطوعين ضد سياسة الانتداب البريطاني والعصابات الصهيونية في فلسطين، حيث لم تكن مساعدة الحكومة لتلك الثورة بخافية على السلطات البريطانية والجماعات والمنظمات اليهودية في العراق وخارجه، ومن هذا المنطلق كان الانقلابيون - المعارضون - مطمئنين الى حركتهم الانقلابية عند القيام بها ضد حكومة ياسين الهاشمي.

كل هذا كان يجري وحكومة الهاشمي كانت مطمئنة الى ظواهر الاحوال، لكون اعضائها يتمتعون بشعبية، ولشعورهم بان ولاء الجيش لهم كان مطلقاً، بسبب وجود الفريق جعفر باشا العسكري الذي كان يسمى أبا الجيش او مؤسس الجيش، كما ان هناك عدداً من القادة العسكريين الكبار من امثال طه باشا الهاشمي ونوري باشا السعيد ممن هم على رأس المسؤولية كانوا يقفون الى جانب الهاشمي وحكومته، ولهذا كان اعضاء الحكومة القائمة، وفي مقدمتهم جعفر العسكري، يعتقدون باستحالة نجاح اي انقلاب ضدهم. ولهذا السبب رأينا ان الفريق جعفر، بدافع من اعتقاده وقناعته بولاء الجيش له وللحكومة القائمة، يهرع

(١) مرسوم الاسرة المالكة رقم ٧٥ لسنة ١٩٣٦.

الى الذهاب لملاقاة الجيش المتقدم نحو بغداد للاطاحة بحكومة الهاشمي صباح يوم ٢٩ تشرين الاول ١٩٣٦ ، في محاولة للحيلولة دون ذلك ، ولكن تقديراته كانت خاطئة مما ادى الى اغتياله بأمر من بكر صدقي ، وأعقب ذلك القاء الطائرات المنشورات التي تطالب باستقالة الحكومة ، ثم تلى ذلك اسقاط القنابل على سراي الحكومة ، بعد دخول قطعات الجيش بغداد ، اضطرت حكومة الهاشمي الى الاستقالة والاعلان عن تشكيل وزارة جديدة برئاسة حكمة سليمان . وعلى اثر ذلك قام بعض الناس بالتظاهر منددين بعهد الهاشمي وسياسته .

وما ان سمعت بالخبر ، حتى اسرعت بالمجيء الى بغداد فوصلتها بعد الغروب وذهبت على الفور الى دار ياسين الهاشمي وكانت تقع على مقربة من الباب القديم لوزارة الدفاع ، فسمعت اطلاق النار موجهة نحو دار الهاشمي وكانت صادرة من مبنى الوزارة . ولا اكنم القاريء الكريم سراً ان حبي وتقديري وولائي لياسين الهاشمي كان يدفعني للدفاع عنه على قدر استطاعتي ، وفي هذه اللحظات خرج وكيله محمود النعماني وطمأنني الى ان الباشا غير موجود في الدار ، ولما سأله عن مكانه اعتذر بعدم معرفته ذلك . وبعد التحري علمت انه كان موجوداً في دار الوجيه ياسين الخضير . كما وصل الى علمي ان السفير البريطاني في بغداد السير ارشيبالد كلارك كان قد ارسل مستشار الداخلية الميجر ادموندس لمقابلة رئيس الوزراء الجديد حكمة سليمان وابلاغه بان الحكومة البريطانية ترى انها مسؤولة عن حياة الساسة العراقيين الذي جرى الانقلاب ضدهم ، وعلى الحكومة الجديدة القائمة ان تحافظ على حياتهم . وخلال المقابلة طلب حكمة سليمان من الميجر ادموندس ان يحضر دعوة العشاء التي ستقام مساء في داره تكريماً لقائد الانقلاب بكر صدقي وبعض كبار اعوانه كالعقيد محمد علي جواد قائد القوة الجوية . وقد ترجى حكمة من ادموندس ان ينقل طلب الحكومة البريطانية هذا علناً امام قادة الانقلاب حتى يفسح المجال للتحديث اليهم واقناعهم بعدم القيام باي اجراء او عمل يعرض حياة الساسة المذكورين الى سوء . وقد علمت في حينه ان الميجر ادموندس قد لبي الدعوة وحضر الوليمة المقامة بدار حكمة سليمان . ومن غرائب الامور ان حكمة تظاهر بالاستغراب من مجيء ادموندس الى داره !! ثم اخذه بيده وقدمه الى قائد الانقلاب بكر صدقي واستمع الى اقواله بحضور كبار ضباط

الجيش ، وقد كرر ادموندس اقواله السابقة ثم خرج من الدار بسرعة معتذراً بوجود مهمات تنتظره !! وقد ابدى بعض الضباط والحاضرين غضبهم وانزعاجهم من هذه الزيارة المفاجئة ! ومن الرسالة المبلغة الى رئيس الوزراء . وقد تحمس البعض منهم قائلاً : ان الانكليز لا يحق لهم التدخل بشؤون البلاد ، وسوف نضرب غداً القاعدة العسكرية البريطانية في (سن الذبان) الى غير ذلك من التهديدات وعبارات الاستنكار.

وقد تمكن حكمة سليمان من اقناع بكر صدقي ومحمد علي جواد بضرورة ترك هذه التهديدات الى حين استقرار الاوضاع وتثبيت اقدامهم في الحكم . ويظهر انه استطاع بعدها ان يهيء جوازات السفر لكل من ياسين الهاشمي والكيلاني وتسفيرهما الى سورية . . اما نوري السعيد فقد عاونه الانكليز على السفر الى القاهرة ، وقد لزم بقية الساسة والمسؤولين دورهم لا يبارحونها خشية وقوع ما لا تحمد عقباه .



من الاسباب التي ادت الى سرعة الانقلاب ونجاحه على ما ارى ، هو حسن النية التي كان يتصف بها جعفر باشا العسكري ورشيد عالي الكيلاني . وأود ان اذكر للتاريخ ان الاشاعات التي كانت تدور في الاوساط البغدادية بان الفريق بكر صدقي ينوي القيام بحركة ضد الحكومة - ضد ياسين الهاشمي - وبناء على هذه الشائعات والايخبار المتواترة ، قمت بالاتصال بالسيد رشيد عالي واخبرته بتلك الشائعات وان اسم بكر صدقي يتردد بكثرة ، وانه مزعم على امر خطير ، فرد الكيلاني قائلاً ومؤكداً : ان بكر صدقي سبق وان قدم استقالته من منصبه ، ولكن جعفر باشا رفض هذه الاستقالة واقنعه على البقاء في المنصب اعتزازاً به حتى انه مزق طلب الاستقالة . وازاء هذا الموقف فاني استبعد ان يكون بكر صدقي يضمّر سوءاً او ينوي شراً ، كما ان بكر صدقي رجل مخلص لنا ، ألا تعلم يا شيخ عبود انه كثيراً ما يبدي لي احتراماً فائقاً في المناسبات ؟ ألم تر انه يببالغ في تقديري ومجاملتي حتى انه كان يضع المعطف على كتفي في الكثير من الدعوات التي كنا نحضرها سوياً !

فقلت للسيد الكيلاني ان هذا لا يكفي ، وانما ارى ان بكر صدقي رجل ذو طموحات ، وقد اصابه الغرور ، لانه اصبح يعتقد انه «سيف الدولة» الوحيد الذي يعتمد عليه في الملمات كقمع الحركات واخماد الثورات التي تقع في شمال العراق اوفي جنوبه مما جعله يفكر بامكانية ازالة اية حكومة من المسرح السياسي بكل سهولة . . ولكن الكيلاني اصرَّ على ان هذه الاتهامات صادرة عن خصومه وحساده .

ولاشك في ان حدوث هذا الانقلاب العسكري الذي يعدُّ الأول من نوعه ليس في العراق بل في الشرق الاوسط ، كان من الاحداث الخطيرة التي اذهلت الكثيرين من الساسة .

ومن الامور التي وصلت الى علمنا ، ان حكمة سليمان الذي جاء بعد الانقلاب لرئاسة الحكومة ، كان في خطته اقناع كل من نوري السعد وجعفر العسكري للاشتراك معه في الوزارة ، لانه كان يعتقد ، كغيره من رجال السياسة ، بان هذين الرجلين لم يكونا مؤيدين كل التأييد ، للهاشمي وبقية اعضاء وزارته ، بل ذهبت الآراء والتقولات والمزاعم الى القول بان جعفر العسكري كان ينوي القيام بانقلاب للاطاحة بوزارة الهاشمي ولكن الظروف لم تسعفه .



بعد تأليف الوزارة بدأ متصرفو الألوية - حسب العادة - نشاطهم التقليدي في حمل الناس على ارسال برقيات التهئة والتأييد ، وجمع الوفود لأرسالهم الى العاصمة لتقديم التهئة والتأييد ، وكان من بين هؤلاء المتصرفين احمد زكي الخياط متصرف الحلة الذي قام بابلاغ حوالي الاربعين شخصية من شخصيات اللواء ، وقد كنت من ضمنهم ، وقد اعتذرت عن المشاركة في هذا الوفد إلا ان المتصرف أسرَّ اليَّ بان مشاعره تجاه الانقلاب مثل مشاعري ، ويرى انه من غير المستحسن عدم مشاركتي ، لكوني شخصاً معروفاً ومن النواب المعروفين لدى الوزراء الجدد ، وان غيابي قد يبعث على التساؤل او اتخاذ بعض الاجراءات غير المتوقعة ، وقد رجاني بلزوم المشاركة مع وفد التهئة ، فلم ار مندوحة من الاستجابة لهذا الرجاء .

كان اول من قمنا بزيارته من اعضاء الوزارة الجديدة، وزير المالية الحاج محمد جعفر ابو التمن الذي بادرنى، بعد اداء التحيات التقليدية: «شفت يا عبود الذين كانوا يعتقدون ماكوقوة بالعراق يمكن ان تريحهم عن كراسي الحكم؟ شفت شلون زالوا؟».

اجبته: «يا جناب الحاج ان دولاب الزمان يدور عليهم وعلى غيرهم!» فلم يجب ولاذ بالسكوت. ولم نلبث طويلاً. بعد ذلك توجه الوفد الى قائد الانقلاب الفريق بكر صدقي بوزارة الدفاع، وكان يعرفني حق المعرفة، حيث سبق وان جرت بيني وبينه مقابلات في بغداد، منها اللقاء الذي حصل في دار السيد رشيد عالي الكيلاني، ومرة في البصرة بمناسبة احد الاعياد حيث كنا بضيافة السيد تحسين علي متصرف البصرة حيث أمضينا في ربوعها اربعة ايام. وكان بكر صدقي يعرف علاقتي بكل من ياسين الهاشمي ورشيد عالي الكيلاني. وبعد تبادل عبارات التحية والترحيب وتناول القهوة وتقديم السيكاي، استأذنا بالانصراف، فامسك بك بيدي وقال: ارجو يا شيخ عبود ان تبقى عندي ولا تذهب مع الجماعة. فامتثلت لرجائه واخبرت الوفد بوجود انتظاري في الفندق الذي كنا نحل فيه.

وبعد انصراف الوفد طلب الفريق بكر ان اجلس على الكرسي المقابل لمنضدته متقابلين. ثم وجه اليّ كلامه قائلاً: «انتم خوب موزعلانين علينا من اجل هذا الانقلاب؟ فاستغربت من سؤاله هذا، ولكنني آثرت عدم اغضابه أو إثارته، لانه كان يعتبر نفسه القائد الفاتح! كما انني في الوقت نفسه، لم ارد ان اتملقه حفاظاً على كرامتي ومقامي، فقلت له: يا باشا ان ذهاب اشخاص من الحكم ومجيء آخرين هو امر كثير الحدوث في العالم، وربما يكون تبدل الحاكمين امراً هيناً، واننا نسأل الله ان يوفق البلاد لما فيه الخير، وبذلك تخلصت من الموقف الذي كدت ان اقع فيه عندما وجه اليّ سؤاله الاول. ثم التفت اليّ وقال: «والله انا زاهد في المال والمناصب، ويشهد الله اني قمت بقمع حركة الاثوريين وكل ماكنت املكه (١٠) عشر روبيات (اي ما يساوي مبلغ ٧٥٠ فلساً)، ولما قمت بهذه الحركة كان في جيبي نصف دينار. ولكن قيامي بهذه الحركة هو لغرض تخليص الناس من الاحكام العرفية، والعمل على تنظيم الري وايجاد الخيرات واشاعة الاستقرار وتقوية الجيش واماني كثيرة مما تضمنته مناهج الوزارات المتعاقبة، واقول بصراحة

انني لا اميل الى بعض الوزراء وخصوصاً جعفر ابو التمن وكامل الجادرجي». فقلت له: «نحن نتمنى ان توفقوا الى تحقيق هذه الآمال التي تفضلتم بها، ولكنني لا اعتقد ان الوزارة الحالية تضم من ذوي الكفاءات والقابليات لتحقيق هذه الأمنيات والآمال».

فاجابني على الفور: «انا مستعد لاجراء مثل هؤلاء الوزراء والمجيء بغيرهم حالاً». قال ذلك دون ان يذكر الدستور او العرش ومجلس الامة، هذه الاقانيم التي كانت قائمة آنذاك، التي لم يبلغ الانقلاب منها شيئاً، وماتزال تمتلك الشرعية، وقد كشف بقوله هذا عن نزعتة الدكتاتورية! انني لم استغرب ذلك لان المستقر في ذهني ان هذه النظرة موجودة لدى كثيرين من العسكريين، تجاه مؤسسات الدولة الديمقراطية الدستورية.

وقد انتهت المقابلة بتبادل التحايا والتمنيات، عدت بعدها الى الفندق للالتحاق باعضاء الوفد، بعدها غادرنا الى الحلة. ومرت الايام التي تم الاحتفال خلالها بقيام الحكم الجديد، ثم شرعت الحكومة بتنفيذ خططها حيث سارعت الى حل المجلس النيابي، وتعطيل بعض الصحف والغاء بعضها، واعطاء امتيازات لاصدار صحف جديدة لمؤيدي الانقلاب ومناصريه. ولاحظت، كما لاحظ غيري، ان كثيراً من اخواننا الساسة المحسوبين على العهد السابق - اي وزارة الهاشمي - كانوا موضع مراقبة وملاحقة، ومن الامثلة على ذلك كثيرة، ولكنني اورد مثلاً يتعلق بي، ذلك انني كنت عائداً من الحلة الى بغداد، وعند وصولي جسر الخر سمعت عريف مخفر الشرطة عند مقدمة الجسريخاير مديرية شرطة بغداد واعطائهم رقم سيارتي الخاصة المعروفة لديهم، مما اكد ظنوني انني كنت موضوعاً تحت المراقبة.

وفي ٣١/١٠/١٩٣٦ صدرت الارادة الملكية بحل المجلس النيابي والبدء باجراء انتخابات جديدة في ظل هذه الاوضاع الغريبة، فجاءت حكومة الانقلاب بعدد كبير من الاشخاص المواليين لها والمؤتمنين من قبلها، وهم من الوجوه الجديدة التي لم يسبق لها تمثيل الامة في المجالس النيابية السابقة. وقد قال كثير من رجال السياسة اقوالهم وآراءهم في هذا المجلس وتلك الانتخابات مما لانجد داعياً لذكره.

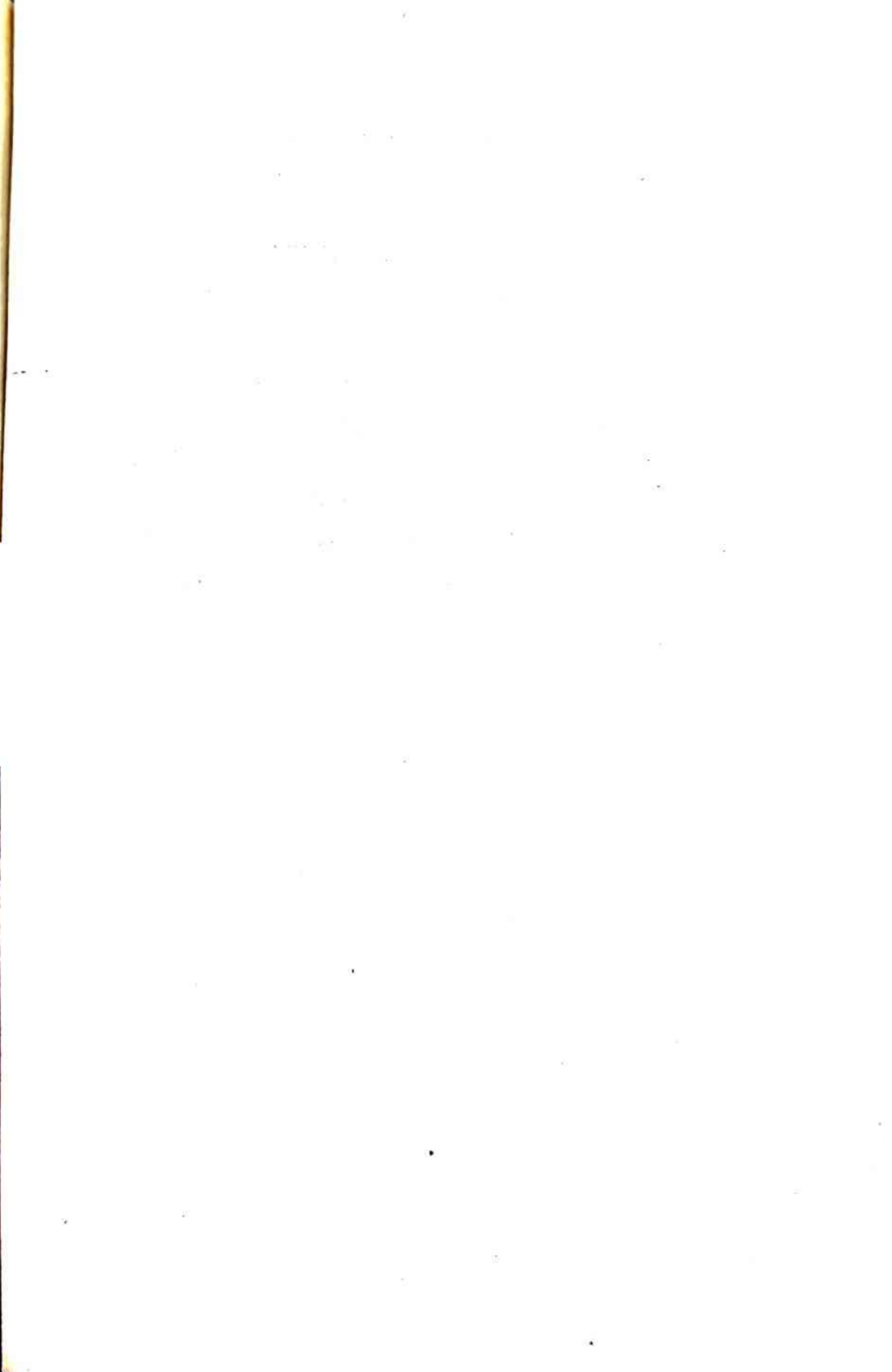
وفي احدى زياراتي لبغداد، فكرت بالذهاب الى مجلس النواب الجديد للسلام على رئيسه الجديد فخري الجميل، لماكان بيني وبينه من روابط وعلاقات شخصية، ولما دخلت بناية المجلس رأيت في مدخلها رئيس الوزراء حكمة سليمان يتحدث مع بعض النواب فرأيت ان اسلم عليه، لماكان بيننا من صلات سابقة منها اشتراكنا في مؤتمرات الصليخ المشهورة التي سبقت قيام وزارة الهاشمي الاخيرة، فرحب الرجل بي احسن ترحيب قائلاً: هاي ليش انت ما احد يشوفك؟ فاجبته: «يا ابا محسن... انت مشغول... وانا في الحلة، ولا أريد، اشغالكم» فقال: «ارجوان اراك الساعة السادسة مساء في مجلس الوزراء»، فحضرت في الموعد المذكور، وبعد ان تبادلنا التحيات سألني: «... انتو شلونكم ويانه؟ وشنو موقفكم منا؟» اي كيف حالكم معنا، وماهو موقفكم منا؟ فقلت له: هذا سؤال يدل على ثقتكم بي وانك تعتمد علي في قول الصدق، وانا اشكركم على هذا التقدير، ولهذا اقول لكم بصراحة: اننا لسنا موالين... ولا مخلصين لكم... لان للولاء والاخلاص اسباباً، وهذه الاسباب غير موجودة في الوقت الحاضر. ولكن ثقوا بالله، انه ليس لدينا اي عمل ضدكم او اية نوايا سيئة تجاهكم، واننا منصرفون الى اعمالنا الاعتيادية».

وفي اثناء ذلك دخل الحاج محمد جعفر ابوالتمن وكامل الجادرجي الى غرف رئيس الوزراء، فتبادلنا التحايا، بعدها قال لهما حكمة سليمان: «انا سألت الشيخ عبود عن موقفه الشخصي وموقف جماعته منا»، وهناك كرر مضمون اقوالي له، ثم اردف مخاطباً اياهما: «انا ممنون ومسرور من هذه الصراحة، ونحن يكفيننا هذا، مما يجعلنا نطمئن انهم لا يعملون ضدنا». وبعدها ودعت السيد رئيس الوزراء. مرت مدة ليست بالطويلة، سمعنا ان بعض الضباط يتآمرون ضد بكر صدقي ويحاولون قتله، وانهم دبروا محاولة لاغتياله في وليمة كان مقرراً ان يحضرها لدى الوزير المفوض الامريكي المستر بول كنانشو، ولكن لم تحدث هذه المحاولة رغم حضور بكر صدقي الوليمة المذكورة، وقيل في حينه ان المرحوم جميل المدفعي كان على علم بتفاصيل المحاولة، ولكنه حذر القائمين بها من المخاطر المحتملة في حالة تنفيذها في سفارة دولة اجنبية وفي وليمة يحضرها عدد من ممثلي الدول الاجنبية الاخرى، مما يترتب على ذلك من نتائج خطيرة على البلاد.

وبلغنا ايضاً ان هناك محاولة اخرى ، عندما قام بعض الضباط الذين كمنوا له في الطريق الذي اعتاد سلوكه عند ذهابه الى البلاط الملكي في يوم معين في كل اسبوع ، ولكن المحاولة فشلت عندما سلك بكر صدقي طريقاً آخر، اما بمحض الصدفة ، او انه سمع بالمحاولة .

ولم تكن هاتان المحاولتان هما كل ما دبر من محاولات لقتله نظراً لان الكثيرين من العناصر القومية كانوا يعملون ضد بكر صدقي ، بسبب اعتقاد هذه العناصر انه كان يعمل للقضية الكردية وانه يتجه بالحكم اتجاه مصطفى كمال في تركيا . يضاف الى ذلك استهجانهم لتصرفاته غير اللائقة في الملاهي هوواعوانه الموصوفون بالسلوك السيء ، ممن قيلت عنهم اقاويل كثيرة سيئة ولتجاوزاتهم واعتداءاتهم على الناس بمختلف الاساليب وبمتهى الاستهتار . هذه وغيرها من الاسباب زادت النعمة على بكر صدقي واعوانه حتى ادت الى نجاح المحاولة الاخيرة باغتياله في مطار الموصل بتاريخ ١١/٨/١٩٣٧ وهو يزعم الذهاب الى تركيا لحضور المناورات العسكرية التي دعي لحضورها .





الفصل السابع

تدخل الجيش بالسياسة

الفصل السابع

تدخل الجيش بالسياسة

كان اول ما اضطلعت به وزارة جميل المدفعي بعد الاطاحة بحكومة الانقلاب تبنيها ما يسمى بسياسة (طي صفحة الماضي واسدال الستار) وبالطبع فان تبني هذه السياسة قد اغضب عدداً من الفئات الوطنية والقومية خاصة تلك التي كانت تساند سياسة ياسين الهاشمي والقومية والفئات التي كانت تطالب بمحاكمة القائمين بالانقلاب وقتل وزير الدفاع جعفر العسكري مع ان وزارة حكمة سليمان قد قطعت الطريق على هذه المحاكمة باصدار قانون اعفاء القائمين بحركة الانقلاب من كافة التبعات القانونية، كما قامت بعض الفئات بانتقاد اعمال واتجاهات الوزارة المذكورة فكانوا يطالبون بتغيير تلك السياسة واتباع سياسة اخرى حتى لقد بلغ الغلوباحد ممثلي هذا الفريق وهو المحامي داود السعدي وكان نائباً عن الحلة يومذاك الى اعتبار وزارة المدفعي امتداداً لوزارة حكمة سليمان بنشر المباديء الهدامة الأمر الذي اغضب الحكومة ودعا مؤازريها الى طلب رفع الحصانة النيابية عن النائب المذكور وطرده من المجلس، وقد تم ذلك لأول مرة. كما اعتقد بالرغم من احتجاج عدد من نواب المعارضة المحسوبين على الهاشمي. ولكن حكومة المدفعي لم تعر النشاط السياسي السائد في البلاد اذناً صاغية لاعتقادها ان اعضاء وزارة حكمة سليمان قد لزموا دورهم وان اعوانها ومؤازريها قد تشتتوا بعد حل المجلس السابق وان المعارضين لها ربما تستطيع ارضاءهم بتحقيق ما يطلبون اذا فسح لها المجال ولكن الوزارة المذكورة اولت العناصر المعروفة بتأييدها للهاشمي نظرة الريبة والخشية بعد النشاط الذي ظهر منهم بطلب السماح بنقل جثمان ياسين من دمشق الى بغداد ليدفن في وطنه واقامة حفل تأبيني له، وبعد ان وقف النواب المؤيدون للهاشمي وبعض وزرائه من اعضاء المجلس موقف المعارضة الشديدة لمعاهدة شط العرب التي ابرمتها ايران مع حكومة الانقلاب. هذه المعاهدة التي اعتبرت هذا النهر العراقي مناصفة بين

العراق وايران . وتمثلت هذه المعارضة في خطب وكلمات السادة : (طه الهاشمي ، رستم حيدر ، صادق البصام ، محمد مهدي كبة وعبد الوهاب محمود) . وفي المظاهرات الطلابية التي كان يحرك جذوتها يونس السبعائي ومحمد صديق شنشل وغيرهم من اعوان الكيلاني ممن كانوا على اتصال ببعض ضباط الجيش العاملين بالسياسة ، واعتبرت الوزارة هذه الاعمال موجهة ضدها لاسقاطها وازاحتها عن الحكم لاعتقادها بانها غير مسؤولة عن هذه المعاهدة التي وقعتها حكومة حكمة سليمان ولم يتسن لها عرضها على البرلمان وجاء دورها للتصديق عليها في عهد هذه الوزارة . ولكن نشاط المعارضة استمر فاصدرت الوزارة قانون منع الدعايات المضرة ولجأت الى قانون دعاوى العشائر الذي عارض الكيلاني الغاء بعض موادها سابقاً فطبقه عليه وعلى جملة من المعارضين حيث فرضت عليهم الاقامة الاجبارية في بعض الاقضية والنواحي^(١) البعيدة عن بغداد ولم يكن حظ كاتب هذه الكلمات بأقل من خط زملائه من اركان المعارضة .

وفي احدى زياراتي لبغداد في ذلك الوقت وخلال نشاط المعارضة التقيت - (جميل عبد الوهاب) الذي اخبرني بتفاصيل المؤامرات ضد الوزارة من قبل بعض ضباط الجيش ومن العاملين في الحقل السياسي فقلت له :

«ما الذي يدعوك للتصريح لي بمثل هذه الأمور ولم يكن بيني وبينك علاقة سياسية وطيدة او اية ثقة متبادلة وهذه تعد من الأمور الخطرة يجب على من يعلم بها او يشارك فيها ان يكون متحفظاً في بيانها» فرد عليّ «ان شخصاً مثلك في ماضيه وحاضره هو محل الثقة المطلقة من الجميع لانك حتى اذا لم توافقني فاني واثق من كتمان السر» كان ذلك قبل عودة نووي السعيد ورستم حيدر الى العراق ، وبعد عودتهما اتصل بي جماعة من الناصرية والديوانية وابدوا استعدادهم للثورة ضد الوزارة مما اضطرني للقدوم الى بغداد ومواجهة رستم حيدر في (اوتيل مود) الذي كان يسكن فيه فاخبرته بما سمعت فقال من الافضل ان لا تضحي بارواح ابناء الشعب من اجل احراج الوزارة الحالية واخراجها من الحكم لان هذا يفرض علينا التزامات خطيرة اذ ربما تسفك دماء كثيرة نحن في غنى عن سفكها . وانني اتوقع ان

(١) سبق ان ذكرنا ذلك في الصفحات السابقة .

لا يطول عمر هذه الوزارة الى اكثر من المدى الذي طال وذلك لكثرة الازمات والمشاكل التي تتعرض لها، ثم واجهت سامي شوكة فابلغته بما سمعت فابلغها لنوري السعيد واتصل بي سامي شوكة لاتصل بنوري السعيد صباح اليوم التالي، ذهبنا سامي شوكة وانا الى بيت نوري في باب المعظم ورويت له ما طلبه مني بعض رؤوساء الديوانية والناصرية فقال لي : « انا اعتقد ان الوزارة الحالية غير باقية لان وزراءها يضربون اساسها بالمعاول واعتقد ان بناء هذه الوزارة سوف يسقط على رؤوسهم عن قريب وقضية بقاء الوزارة شهرا او شهرين آخرين من هذا التاريخ لا يساوي التضحية باناس ودماء والتزامات ومحالفات وتعويد العشائر على القيام بشورات متوالية مما يضر باحوال الشعب ومستقبل البلاد وان الافضل هو الانتظار فان اعضاء الوزارة انفسهم هم الذين سيقوضون بناءها ».

وفي ذلك الوقت كانت بعض الصحف تشن حملات على الوزارة وتتهم بعض اعضائها بالرشوة وعطلت بعض الصحف واحيل بعض اصحابها الى المحاكم وسجنوا منهم الصحفي الاستاذ عبدالغفور البدري صاحب جريدة الاستقلال وكان الاستاذ علي محمود الشيخ علي ينشر في جريدته مقالات لم تكن تحمل اسمه فعوقب صاحب الجريدة والمدير المسؤول عنها حسب قانون المطبوعات.

ولقد سرنى - في الواقع - ان تكون من نظرة بعض الساسة دالة على حرصهم ورعايتهم لمصالح البلاد واهلها وابتعادهم عن القيام باعمال تكدر هذه المصالح وتعرضها للاخطار وبعد عودتي الى الحلة علمت ان متصرفية الحلة قد تلقت كتاباً من مديرية التحقيقات الجنائية في بغداد «الامن العامة فيما بعد» تقول فيه انه بلغها «ان عبود الهيمص وبعض الرؤوساء من الخزاعل والجبور قد اجتمعوا بدار «علوان العبود» من رؤوساء الجبور (الذي كان زميلنا في النيابة عن الحلة في المجلس الذي انتخب في عهد الهاشمي) وان المجتمعين اتفقوا على الثورة ضد الحكومة» وتطلب من المتصرفية التحقيق في ذلك وابلاغها النتيجة.

وبالطبع فإن كتاب دائرة التحقيقات كان سرياً وقد احال الكتاب مدير الشرطة محمد علي الاسعد الى شرطة الهاشمية ومن الغريب ان مفوض الشرطة في المدينة المذكورة كتب لهم مؤيداً كل ماجاء بكتاب دائرة التحقيقات، ومن المصادفات

الطبية ان «السيد سعد صالح» رئيس التفتيش الاداري كان موجوداً في الحلة ويظهر ان المتصرف ومدير الشرطة عبد الجبار الراوي قد اطلعا السيد سعد صالح «وهو مطلع على مواقفنا» ويعلم ان لا صحة لاجتماعنا في دار علوان العبود فأكد لهم عدم صحة ماجاء بكتاب الشرطة وطلب احضار المفوض في الهاشمية ليتأكد منه كيف عرف بهذا الاجتماع الذي لا صحة له ، ولما حضر هذا المفوض ادعى ان احد افراد الشرطة قد سمع او اخبره احد المارة بين ناحية القاسم وقضاء الهاشمية وهو لا يعرفه . وبالرغم من قناعة السيد سعد صالح ومدير الشرطة السيد الراوي بان ماجاء بافادة مفوض الشرطة امر غير صحيح فإن المتصرف على سبيل الاحتياط كما قال قرر فرض الإقامة الجبرية عليّ في مدينة الحلة . ولما راجعت السيد سعد صالح اتصل بالمتصرف فاصر الاخير على قراره اما سعد فقد اقنعني بان هذا احتياطي عليّ وهو اهلون من غيره .

ولم تمض ايام حتى تحققت التنبؤات التي سمعناها من نوري السعيد ورستم حيدر يقرب سقوط الوزارة حيث اقيمت بواسطة بعض كبار الضباط والف الوزارة نوري السعيد حيث عين طه الهاشمي وزيراً للدفاع فيها .

وتألف وفد من اهالي الحلة لتهتئة الوزارة الجديدة وكنت من بين اعضائه وزرنا رئيس الوزارة في داره وسمعنا منه تصريحات تدلل على الشعور بما تحتاج له البلاد من اصلاحات وقد اخبرنا اخواننا ممن لم يرافقونا بهذه الزيارة بذلك .

انني شخصياً كنت اتصل بطه الهاشمي ويونس السبعراوي كما كنت واقفاً على نشاط جميل عبدالوهاب وتحسين العسكري وغيرهم قبل تأليف الوزارة وبعد انتخابات المجلس الجديد الذي فزت بعضويته كنت على اتصال وثيق بالحكومة وبالرغم مما كنا نسمعه من اقوال المعارضة داخل المجلس وخارجه فقد كنا مطمئنين الى بقاء الوزارة بالنظر لان بين اعضائها عناصر تعتبر في مقاييس تلك الايام عناصر قوية ولديها القابلية لمعالجة المواقف ، ثم فوجئنا بمقتل الاستاذ رستم حيدر وزير المالية الذي كان من العناصر القوية في الوزارة حيث اطلق الرصاص عليه مفوض الشرطة المتقاعد حسين فوزي توفيق صباح ١٨/١/١٩٤٠ وقد عرف ان من بين الذين اتهموا بالتحريض على القتل (صبيح نجيب وابراهيم كمال) من الوزراء السابقين و(عارف عانة) من المتصرفين المتقاعدين وآخرين غيرهم حيث

كانوا مدعوين في مزرعة في اليوسفية للاعداد لهذه الجريمة كما قيل في حينه واوقف بعضهم . وقد أبنت المرحوم رستم في خطاب ارتجلته في مجلس النواب ونوهت بما كان يتمتع به من مزايا اخلاقية وعلم غزير واخلاص تام وادراك .

رثاء رستم حيدر

وفي صباح يوم الخميس ١٩٤٠ / ١ / ٢٥ عقد مجلس النواب جلسته الخامسة من الاجتماع الاعتيادي برئاسة السيد مولود مخلص ، قام خلالها عدد من النواب ابنوا فيها الفقيد رستم حيدر، وقد ألقى كلمة بالمناسبة قلت فيها^(١) «سادتي - اني لا اريد ان اؤين الفقيد رستم ولا أرثيه ، لان رستم كان من افذاذ هذا الشرق ، وكان مساعداً للملك فيصل في جهاده الدائم . وقد قال فيه الزعيم المدبر ياسين الهاشمي : «رستم ذو الادب الجم والعلم الغزير» ، وقد صرف ذلك في خدمة الوحدة القومية ، وافنى نفسه في هذا المثل الاعلى ، وانتهت حياة الاسد المناضل عن حقوق امته وبلاده ، فهو بنيان قوم تهدم . ولكنني ارثي لحالة البلاد التي فقدت فيها الموازين العلمية والادبية ، وصار يلحاً فيها الى القتل ، للوصول الى المآرب وهذا من اخطر الادوار في حياة الامم . فعلى المسؤولين القيام بما يحتمه الواجب لعدم تكرار هذه المآسي الكثيرة والادوار الخطيرة السيئة التي مرت على هذه البلاد في سنين قليلة» .

(١) راجع : محاضر جلسات مجلس النواب لسنة ١٩٣٩ ، الصفحة (٨٠) .

وفي تلك الايام اتصل بي هاتفياً السيد صالح جبر وزير المعارف طالباً مقابلته
كما اتصل بي محمد الباقر نائب الحلة فذهبنا اليه في ديوان الوزارة فأخبرنا بتفاصيل
المؤامرة والتحريض عليها وقال ان رئيس الوزراء يرغب بارسال برقيات من الالوية
وتأييده وحثه على محاسبة المسؤولين عن جريمة اغتيال رستم حيدر.

على اثر ذلك عدنا الى الحلة وارسلنا العديد من البرقيات المؤيدة للوزارة
والمطالبة بانزال العقاب الصارم بالقاتل والمحرض ، وبعد مدة تظاهر نوري السعيد
بانه تعب من الحكم وان بعض الخلافات موجودة وتظاهر بالرغبة في ان يكون «طه
الهاشمي اورشيد عالي» رئيساً للوزارة ، والظاهر انه اخبر بذلك بعض رجال الجيش
الذين كان يتصل بهم اتصالاً وثيقاً مثل صلاح الدين الضباغ وفهمي سعيد وبقيت
المداولات بينهم يومين او ثلاثة ايام وانتهت هذه المناورات الى ان يذهب نوري
وطه الى معسكر الرشيد في الوقت الذي قام فيه رئيس اركان الجيش حسين فوزي
وامين العمري في معسكر الوشاش بانذار الجيش بالحركة وكانوا يقصدون التوجه
الى البلاط ومطالبة الملك غازي لمتع استيزار نوري السعيد وطه الهاشمي ولكر
معسكر الرشيد كان اكثر قوة وعدداً . ويظهر ان بعض القادة العسكريين في الديوانيا
وكركوك وغيرها ايدوا موقف معسكر الرشيد فاستقر الرأي على تكليف نوري السعيد
بالوزارة واحالة كل من حسين فوزي وامين العمري على التقاعد . ولما اعلن ذلك
في الاذاعة وسمعها الضباط والجنود في معسكر الوشاش انفضوا من حول القادة
المحرضين وتم تأليف الوزارة برئاسة السعيد وتولى طه الهاشمي وزارة الدفاع .

وكان بعض ضباط الجيش وراء الانقلابات الظاهرة والخفية التي اطاحت
بوزارات وجاءت بغيرها على يد اولئك الضباط انفسهم . وكان لمفتي فلسطين
(محمد امين الحسيني) وبعض العاملين معه من العراقيين وفي طليعتهم رشيد
عالي ويونس السبعراوي دورهم المؤثر في العديد من تلك الانقلابات .

لقد كان انشغال الملك غازي بأموره الخاصة والحاشية السيئة التي تحيط به
وتشجعه على المضي في هذه التصرفات التي لا تتناسب مع مقامه الدستوري من
اهم العوامل المشجعة لمتصيدي الحكم على المضي في خططهم وحفلت تلك
السنوات بكثير من الحوادث التي تفيض الكتب بتعدادها وتحليلها . وقد ذكرت في
خطاب لي بمجلس النواب عند تعديل القانون الاساسي ان ثمانية انقلابات قد

حصلت في فترة من الاعوام لا تتجاوز عدد اصابع اليدين كان من اهم اسبابها انشغال الملك غازي بمناوأة الانكليز في سياستهم الخليجية وجعل من اذاعة قصر الزهور، التي يشرف عليها بنفسه، مصدراً للدعاية التي كان يقوم بها ضد السياسة البريطانية في الخليج مما اثار عائلة آل الصباح الحاكمة في الكويت وعلى رأسهم «عبدالله السالم الصباح» الذي صار اميراً للكويت فيما بعد. وكانت هذه الدعاية تزعج الانكليز الامر الذي حمل «باترسون» السفير البريطاني في العراق على مفاتحة نوري السعيد بازاحة الملك غازي عن عرشه.

وكان من اثار الدعاية التي كان يوجهها الملك غازي ازدياد الغليان القومي الذي يدعو للوحدة العربية في حين ان مصالح الانكليز كانت تستهدف التجزئة القائمة بين اجزاء الوطن العربي واضعافه وكانت شكوى بريطانيا من تصرفات الملك غازي ضدها مستمرة بحيث حملت حكومة نوري السعيد على ان تراقب تصرفات الملك وما يصدر عن بلاطه من كتب ورسائل ومع ذلك فإن بريطانيا ظلت متضايقة من تصرفاته.

وجاءت وفاة الملك غازي على النحو الذي تعددت فيه الاقاويل والشكوك بتعدد الجهات التي كان ينظر اليها بانها ذات مصلحة في وفاته.

وكان الامير عبد الاله يومئذ، وبعد صيرورته وصياً، بسيطاً وخجولاً لانه لم يكن قد مارس المسؤوليات ولم يتجاوز نشاطه حدود نشاط موظف بسيط في وزارة الخارجية ولم يكن قد ابتلى ببعض عناصر السوء من الذين احاطوا به مؤخراً ودربوه على كثير من الامور التي لا تنفعه ولا تنفع البلاد لانه لم يملك السيطرة على الوضع الذي يمكن دوامه واستقرار واطمئنان الناس اليه.

ولم يشأ اعوان رشيد عالي الكيلاني ان يقلبوا وضع وزارة نوري السعيد والاتيان بالكيلاني رأساً بالرغم من ان نوري قد ابدى زهده بالحكم كما اسلفنا فاستقر رأيهم على ان يجيشوا بطله الهاشمي رئيساً للوزارة لمرحلة من المراحل التي تمهد الى الاتيان برشيد عالي وهكذا فقد فاتحوا طه الهاشمي بالامر وكان الرجل يعتقد انه قادر على السير بالسفينة مما له من اتصالات بكبار الضباط في الجيش ولتمتعه بالسمعة الحسنة والكفاءة لديهم خاصة بعد ان تعهد العقلاء الاربعة «الذين كان يطلق عليهم اسم المربع الذهبي وهم صلاح الدين الصباغ وفهمي سعيد

ومحمود سلمان وكامل شبيب» بعدم الاشتغال بالسياسة وكان يعتقد انهم سيوفون بعهدهم وتكن تحريض الساسة المؤيدين للكيلااني وبعض الساسة الفلسطينيين وعلى رأسهم الحاج امين الحسيني حمل العقداء واعوانهم على عدم الالتزام بالعهد الذي قطعوه للهاشمي ولما فكر طه الهاشمي بنقل احد العقداء (كامل شبيب) الى منطقة بعيدة تحول دون اتصاله بالعقداء الآخرين ظن العقداء الاخرون انه سيكون اول اجراء يتخذ ضدهم لتفريق صفوفهم والقضاء عليهم فاتصلوا برشيد عالي يحملوه على سدة الرئاسة . وتمهيداً لذلك قصد وفد منهم الى دار طه الهاشمي وايقاظه من نومه وطلبوا منه طلبات تعجيزية او حمله على الاستقالة ، وبيدوا ان الوصي كان عالماً بما يدبر له فغادر الى الديوانية ومن ثم الى البصرة قبل ان تستلم الاستقالة وبعد هرب الوصي عبدالاله الى البصرة تم تعيين الشريف شرف وصياً للعرش فوافق الوصي الجديد (شرف) على استقالة الوزارة واسندها الى الكيلاني الذي الف حكومة الدفاع الوطني في اول نيسان ١٩٤١ وبهذه المناسبة تألف وفد كبير من الحلة كما قدمت وفود اخرى الى بغداد من الالوية لتهنئة الوزراء وكنت احد اعضاء وفد الحلة والقيت كلمة في مجلس الوزراء قلت فيها :

«يا فخامة الرئيس لقد انجبتك الامة وادخرتك ليومها العصيب هذا وهي واثقة ومطمئنة وهي تأمل اتخاذ التدابير والاتصالات مع الدول العربية والدول الصديقه لمعاونتنا والعمل على اصلاح البلاد ومستقبل الامة والمحافظة على هذا الاستقلال الذي هو ثمرة النضال المرير في ثورة العشرين وغيرها آمليين منكم الحفاظ على هذه الأمانة والله ولي التوفيق» .



الفصل الثامن

السفارة البريطانية وتدخلها السافر

بشؤون العراق

كانت العلاقات بين وزارة الكيلاني الثالثة التي تألفت بعد وزارة نوري السعيد على اسوأ ما تكون مع السفارة البريطانية ومع البلاط على حد سواء فلم تكن السياسة غير الواضحة التي اتبعتها الوزارة مع بريطانيا بالسياسة الباعثة على اطمئنان السفارة، لهذا كانت تضغط على الوصي عبدالاله لتنفيذ ما لم تنفذه الوزارة من اعمال تتطلبها واجبات الحلف بين البلدين (العراق وبريطانيا) حتى في بعض القضايا التي لا ترتفع الى الخطورة التي تدفع السفارة الى ان تطلب من الوصي اقالة الوزارة الكيلانية مع عدم وجود نص دستوري يسمح للوصي بذلك حيث طلبت السفارة من الوصي اقالة الوزارة لانها لم تعطل (جريدة الاستقلال) التي كانت مقالاتها مضادة لبريطانيا وسياستها في الوطن العربي، وكان الوصي يشعر بالضيق من جراء الضغط الذي تمارسه السفارة هذه لان ذلك يسيء اليه، اذا ماشاع لدى الرأي العام، وان تنفيذه يدل على الانصياع للسفارة ويشجعها على المضي بسياستها التي تنطوي على الاستهانة المكشوفة بمقام العرش.

ولقد سرب الوصي الى كثير من الساسة الذين يترددون عليه بما يعانیه من ضغط السفارة وتصرفات الوزارة التي تدفع بالسفارة الى سلوك هذا الاسلوب غير اللائق مع سموه.

ولقد اخبرني السيد عبدالمهدي المتفكي بانه واجه الوصي وطلب اليه ان لا ينفذ قرار غلق الجريدة (جريدة الاستقلال) التي تعبر عن اراء الكثير من العاملين في الحقل الوطني القومي وان اتخاذ مثل هذا القرار يؤلب كل القوى ضد الحكومة في مثل هذه الظروف الصعبة التي تواجهها البلاد بسبب الحرب ووجود القوات البريطانية في العراق وممارسة الموظفين البريطانيين مسؤوليات كبيرة لحماية مصالح دولتهم.

وقال السيد عبدالمهدي للوصي انهم - اي رجال السفارة - لا يحق لهم المطالبة باقالة الوزارة لان هذا العمل غير دستوري وان واجبه الاول هو حماية الدستور من الانتهاك بصرف النظر عن الجهة التي يصدر عنها وان المحافظة على الدستور تعني الحفاظ على استقلال البلاد.

ولقد دعاني هذا التفكير فيما سيكون عليه مستقبل البلاد اذا ما تطورت الاوضاع العامة الى اسوأ ما تطورت اليه. فصممت على الذهاب الى البلاط وقابلت الوصي وقلت له :

«اننا كلنا نشجب تدخل ضباط الجيش في الامور السياسية مع انهم من ابناء البلاد ونعتقد انهم غيرون على مصلحتها ومستقبلها ولكننا لا نرضى بتدخلهم بالسياسة، لانهم جهة غير مسؤولة ولا يحق لهم ممارسة الواجبات الدستورية والنيابية، وفرض ما يريدون مع وجود البلاط ومجلس الامة والدستور الذي ينظم السلطات ويفصل بينها وما يقال عن تدخل الضباط يصح قوله على تدخل السفارة البريطانية بطلب تعطيل الجريدة او طلب اقالة الوزارة التي لا تنفذ لها ما تريد منها تنفيذه مع ان مسؤولية الوزارة حسب الدستور تكون امامكم وامام مجلس الامة وان هذا التصرف يدل على الاستهانة باستقلال البلاد الذي لم يتحقق الا نتيجة ما بذله هذا الشعب من دماء ابنائه واموالهم وجهودهم مدى السنين والاعوام واملنا ان تكون احرص الناس على هذا الكيان».

ولم يكن الوصي يتمتع بالمنطق الذي يستطيع الاجابة على ما يوجه اليه من اسئلة او ما يطالب به من اعمال فتلعثم وابدى بعض المعاذير عما وقع وانه سيتدارك الامور التي اخلت باوضاع الحكم.

وفي اليوم التالي جاءني الشيخ حسن السهيل الى الفندق الذي كنت انزل فيه وابدى لي تخوفه من الاوضاع العامة، وقال ان الوصي قال له : «ان عبود الهيمص اتى هنا وهددني» فاستكثرت هذا القول وقلت له : ثق ياشيخ حسن ان كل ما قلته لسموه ليس تهديداً بل مجرد تعبير عن رأي، رأيت من واجبي عرضه على رئيس الدولة كنائب كفل لي الدستور الجهر به ومع ذلك فكرت بالذهاب الى الوصي مرة ثانية لاصحح له ما قلته بتفصيل اكثر ولا شعره انما قلته ليس كما يتصور من قبيل التهديد بل هو مجرد عرض رأي ونصيحة خالصة، رأيت من واجبي النيابي والوطني

ان اعرضه عليه حفاظاً لمصلحة البلاد ولكن ظهر لي بعد ذلك انه كان يعتقد اني كنت مكلفاً من رشيد عالي بأن ابلغه ما قلت . والله يشهد وللتاريخ اقول ان رشيد عالي لم يكلفني ابداً بمثل هذه الامور . وبعد يومين او ثلاثة علمت ان السفير البريطاني قد تراجع عن طلب اقالة وزارة الكيلاني واكتفى بان طلب اجراء تعديل وزاري كأن يكون « طه الهاشمي » رئيساً للوزراء ويكون رشيد عالي وزيراً للداخلية والعدلية وتبقى الوزارة كما هي فرأيت في هذا « حلاً وسطاً » فذهبت الى مجلس الوزراء وقابلت رشيد عالي وقلت له لقد سمعت ان السفير البريطاني تراجع عن طلبه اقالة الوزارة واقتراحه تعديلها ونقلته له ماسمعت واضفت الى ذلك انه لا بأس بهذا الحل فانت وطه الهاشمي اخوان ولا فرق بين ان تكون انت اهورئيساً للوزراء؟ اذا كان ذلك كفيلاً بحل الازمة ونحن نعتقد ان ذلك يحقق مصلحة البلاد ايضاً .

اجابني الكيلاني على الفور: اني متأسف ماكنت اظن انك تخاف الى هذا الحد ياشيخ عبود! فقلت له اني آسف فانا ليس لي منصب اوشيء مما اخاف عليه او اريد المحافظة عليه وانما اخبرتك بهذا الرأي لأنني اظن فيه حلاً لازمة الناشئة بين الحكومة والانكليز وبينها وبين مجلس النواب . كما اني اعتقد ان البلاط والانكليز يتمكنون من التأثير على الوزراء الذين معك وحملهم على الاستقالة فاذا استقال اكثر من نصف الوزراء فتعتبر الوزارة مستقيلة بحكم الدستور وهذا ماكنت اخشى وقوعه فدفعني ذلك الى ان اطلب اليك ما طلبت .

قال الكيلاني : اني مستعد للبقاء في الحكم بمفردي حتى لو استقال جميع الوزراء !! وقد دفعني هذا القول الى التأمل والتفكير بان رشيد عالي يعتقد بان على الانسان ان لا يعطي لنفسه حق ارشاد الآخرين اذا لم يكن في موقع اكبر من موقع الشخص الذي يتوجه اليه بالارشاد والنصيحة ، وانه يعتقد بان هذه الارشادات والتوجيهات كلفني الوصي بان انقلها اليه وهذه من المفارقات التي اصبحت بعد طول التجربة ارتضيها لنفسني ، فان الوصي ظن اني مرسل اليه من رشيد عالي لأقول له ماقلت وان رشيد عالي ساوره مثل هذا الشك ، والله يشهد ان موقفني سليم وقد كنت مندفعاً بنفس بواعث الموقف الاول وان الموقفين كانا محض اجتهادي للهادف الى تغليب مصلحة البلاد وحفظ كيانها .

الفصل التاسع

حركة مايس ١٩٤١

دأب رشيد عالي الكيلاني على اتخاذ كل مايمكن اتخاذه من اساليب للاستمرار في الحكم الى الحد الذي قال لي في حديثي معه انه سيبقى في الحكم حتى اذا رضخ زملاؤه الوزراء لطلب الوصي والانكليز واجبارهم على الاستقالة وكان حرص الكيلاني على الاستمرار في الحكم من عوامل تفكير الوصي بالسفر الى البصرة للحيلولة دون وقوعه تحت ضغط رئيس وزرائه والضباط الذين اتخذه واجهة لهم باتخاذ قرارات تحقق له المضي بتنفيذ ما يريد او يراى منه تحقيقه وفكر الوصي - فيما فكر فيه - ان يستدعي اعضاء الحكومة الى البصرة ليقم هناك ما يسمى (بالحكومة الشرعية) ولكن يبدو ان الاوضاع لم تساعد اذ لم يستجب له احد فاضطر الى السفر الى عمان، وقد اهتم الانكليز بتطور الاوضاع الى هذا الحد، ولقد ذكر لي رشيد عالي بان بعض المسؤولين الانكليز قد اتصلوا به واتفق معهم مبدأياً على كيفية تنفيذ عمليات مرور قطعات الجيش البريطاني عبر العراق الى سوريا وكان يأمل ان يسير هذا الاتفاق الى آخر الشوط الا ان الانكليز لم يعترفوا بحكومته (حكومة الدفاع الوطني) وان سفير بريطانيا الجديد (سير كينهان كورنواليس) الذي بعثته وزارة الخارجية البريطانية الى بغداد ليمثلها فيها سفيراً لبلاده باعتباره من ذوي الخبرة بشؤون العراق حيث امضى (٢٤ سنة) فيه مستشاراً لوزارة الداخلية تعرف خلالها على عدد كبير من رجالات العراق، ان هذا السفير بالرغم من مضي مدة طويلة على وصوله لم يشأ ان يقدم اوراق اعتماده بل بقي يماطل بذلك مما يدل على عدم اعتزام حكومته بالاعتراف بالحكومة الجديدة في العراق الامر الذي حمل الحكومة على ارسال وحدات من الجيش العراقي الى القاعدة العسكرية البريطانية في الحبانية لمضايقة البريطانيين الموجودين هناك عسى ان تؤدي هذه المضايقة الى رضوخ بريطانيا بالاعتراف بحكومة الدفاع الوطني، كما سمعت في حينه من رشيد عالي انه اتصل بالسفير الامريكي في بغداد

للاتصال بالسفير البريطاني لتقديم اوراق اعتماده وقد رد السفير الامريكي بانه لم يحصل على موافقة الجانب البريطاني على تقديم اوراق الاعتماد قبل انسحاب وحدات الجيش العراقي التي تحاصر القاعدة العسكرية البريطانية في الحبانية يعني اذعان بريطانيا للتهديد وقد ابلغ الكيلاني صلاح الدين الصباغ بصفته القائد للجهة الغربية بتنفيذ قرار الانسحاب ولكن الغريب بالامر انه بانتهاء هذه المدة قامت الطائرات البريطانية بضرب الوحدات العسكرية العراقية وبدأ الصدام المسلح بين الجيشين .

وحين اعلن وقوع الاصطدام كنت بالحلة فذهبت الى دار المتصرف السيد امين خالص انا وسلمان البراك وعبدالمحسن الجريان واتصل بنا رشيد عالي يحررنا ويطلب التهيؤ والتسلح للذهاب الى الحبانية وبالفعل فقد توجهنا الى منازلنا وعشائرننا وهيانا الرجال والخيول والسلاح وكل ما ينبغي للمقاتلين والتزود به لمواجهة القوات البريطانية وفعلاً تحركت جموعنا من الهاشمية وقاربت الوصول الى الحلة قاصدين الحبانية ولكن الكثير من عقلاء العشيرة وكبار السن فيها قالوا ان الحرب القائمة حرب مع دولة كبرى وان جموعنا ذاهبة لمقاتلة جيش هذه الدولة الكبرى وهي تملك من المال والرجال والسلاح اضعاف ما نملك وتستطيع المصـ بالحرب الى اطول مدة ونحن لا نستطيع بعددنا وسلاحنا الحالي الاستمرار في مواجهتها مدة طويلة واضاف هؤلاء انهم مستعدون للحرب وتقديم كل ما تقتضيه من تضحيات بالمال والرجال والحلال ولكن نحن في موسم الحصاد (اي شهر مايس) فرجوا امهالهم مدة اسبوعين يتمكنون خلالها من حصاد زرعهم وهو مورد رزقهم ومعيشتهم فاذا اشتركوا بالحرب قبل الحصاد معناه فقدان الناتج الزراعي الذي يعولون عليه بالمعيشة .

ولوجهة رأي هؤلاء الرجال توجهنا الى بغداد انا وزملائي سلمان البراك وعبدالمحسن الجريان لمقابلة رشيد عالي لا بلاغه بتنفيذنا لكل ما يطلب من اعداد العدة الكاملة للاشتراك في قتال القوات البريطانية ووضحنا له بان دخول عشائرننا الفوري الى ساحة القتال وقبل حصاد حاصلاتهم الزراعية التي هي موردهم الوحيد كما ذكرنا في معيشتهم لا يؤدي الغرض المطلوب منهم على الوجه الصحيح وطلبنا امهالنا اسبوعين او ثلاثة لكي يستكملوا الحصاد وبعدها يتوجهون الى القتال وهم

مطمئنين على معيشة عوائلهم . وفعلاً قابلنا رشيد عالي في مبنى وزارة الخارجية فوافق على امهال المقاتلين ثلاثة اسابيع من اجل اكمال الحصاد .

وقبل ان ننصرف طلب منا مقابلة قائد القوات الغربية صلاح الدين الصباغ فقلنا له ان الوقت غير ملائم الساعة الان التاسعة مساءً والظلام مخيم على العاصمة وقد يكون صلاح الدين غير مستعد لمقابلتنا في هذا الوقت وبأماكنك الاتصال به واعلامنا بما تتفقون عليه فوافق وعدنا الى الحلة فور خروجنا من وزارة الخارجية وتوجهنا الى المواقع التي رابطت فيها عشائرتنا المسلحة وطلبنا منهم ان ينصرفوا لحصاد حاصلاتهم ومن ثم اعداد مايمكن اعداده لامكان نزولهم الى المعركة .

وقد بقينا معهم نفند الاشاعات والاكاذيب التي كانت تطلقها الاذاعات البريطانية المعادية للعراق كي نشد من عزائمهم ونقوي معنوياتهم ونضعف من استعدادهم للقتال .

وبعد انتهاء المدة المحدودة للحصاد والالتحاق بالثورة ، علمنا ان الحكومة المركزية ببغداد علمت بان الجيش البريطاني المرابط في الاردن بقيادة (كلوب باشا) الملقب «ابي حنيك» سيتوجه لاحتلال العاصمة العراقية عن طريق كربلاء وقد طلب اليّ ان اذهب بعشائري المقاتلين الى كربلاء لمحافظةها من الاحتلال الذي يتهدها .

وخلال تأهبي لقيادة اكثر من الف رجل في مسلح اتصلت بالمتصرف أمين خالص وبحضور السيد خيرى عبدالرحمن مدير طابو الحلة (وهو حي يرزق) فاخبرني المتصرف بانه استلم مبلغ ستة الاف دينار لعرضها على العشائر التي ستذهب لحماية كربلاء وقد قال ذلك بعد ان شاهد جيومي وجيوب من رافقني لمقابلته ممثلة لكثرة ما حملناه من المصوغات الذهبية التي جمعناها من نساء العائلة لرهنه والانفاق منه على رجالنا ، فقال ان هذه المخصصات امامك فخذها لانكم الوحيدون الذين ستوجهون الى كربلاء . فقلت له : يا ابا معمر لقد أتينا لنضحي بارواحنا ونسفك دماءنا لحفظ البلاد ولهذا لا يمكن ان نأخذ فلساً واحداً ولكن نحن بحاجة الى استعارة (١٠٠) بندقية وكان الضابطان (احمد زينل حمدي) و(مدلول الحاج عباس) حاضرين كضباط ارتباط بيتنا وبين قوات الحكومة وكان يرافقان

حملتنا فذهبنا الى الحامية وهيئنا لنا البنادق المطلوبة مع كمية من العتاد وتوجهنا الى كربلاء واخذنا نرسل الدوريات والحراس الى خارج المدينة للمراقبة، وقد استقبل اهالي كربلاء جموعنا المسلحة بالحفاوة البالغة والتكبير والتهليل والاهازيج واقامت لنا الولائم من قبل سراة كربلاء من (آل كمونة) و(آل الصافي) وغيرهم وقد القيت في جماهير كربلاء التي احتشدت في صحن الامام العباس خطاباً في التحريض على الاسهام في الثورة ومواصلة الحرب ضد الانكليز نشر في جريدة كربلاء والقي عدد من الخطباء والشعراء قصائد وخطب مماثلة كان لها اثرها في إلهاب المشاعر الوطنية والقومية.

وفي يوم ٢٥ مايس اوعز اليانا ان نتجه بحشودنا الى حماية المسيب حيث علمت الحكومة ان الجيش الانكليزي الذي كان يعتزم سلوك طريق كربلاء والتقدم لاحتلال بغداد قد سلك طريق الرطبة - الرمادي - الفلوجة. وعند وصول جموعنا المسلحة الى المسيب لمواجهة الجيش الانكليزي الذي كان على وشك التوجه اليها، ذهبت انا وشاكر حميد متصرف كربلاء الى بغداد لمقابلة رشيد عالي وقد حاولنا الاتصال به في كل مكان يحتمل ان يكون موجوداً فيه بحكم مسؤولياته الكبرى فلم نعثـر عليه فاضطررنا الى المبيت في بغداد وفي صباح اليوم التالي ٢٧ او ٢٨ مايس ذهبت الى مجلس النواب فوجدت المرحوم (عبد الوهاب محمود) نائب البصرة وعددًا من النواب يتخطون في الشرفة المطلة على نهر دجلة وقد سمعنا ونحن في غمرة الاحاديث مع بعضنا اصوات المدافع تتعالى في منطقة التاجي فاشار عبد الوهاب محمود بان نستعجل العودة الى كربلاء لان الوضع اصبح حرجاً وخطيراً فتركته وذهبت الى مجلس الوزراء لمقابلة رئيس الوزراء والوقوف على مايجب على جموعنا المسلحة ان تقوم به، ومن الغريب اني وجدت الفريق (امين زكي) رئيس اركان الجيش حاضراً في المجلس فابدت استغرابي من وجوده في مقر رئاسة الوزراء في الوقت الذي يسمع سكان بغداد وما يجاورها اصوات المدافع تتعالى من منطقة التاجي وقد ظهر لي انه كان يستعجل طبع كتاب صادر من مجلس الوزراء على الآلة الكاتبة وتوقيعه من الجهة المسؤولة بمنحه مبلغ (١٠٠٠ دينار) قبل انتهاء الدوام الرسمي.

وفي هذا الاثناء وصل رشيد عالي الى مكتبه فأخبرني الموظفون بذلك ففضلت ان اعطيه مهلة قبل الدخول عليه ولوبضع دقائق واذا بموظف يخبرني بانه خرج من مكتبه فاسرعت وراءه ولحقت به وهو يحاول ركوب سيارته وقلت له : يا ابا فيصل لقد اتيت ومعني متصرف كربلاء لمواجهةك واخذ التعليمات منك عما يجب عمله ونحن منذ الامس واليوم نحاول ان نتصل بك فلم يحالفنا الحظ ، ولما اقتربت منه وجدته مضطرباً ومصفر الوجه وقد علمت انه جاء الى الدائرة لأخذ بعض الاوراق المهمة الخاصة به وبعد ان أخذها اراد الانصراف دون انه يواجه احدأ . واكتفى بان قال لي «زين زين هسه مستعجل ان شاء الله نتواجه بعد ذلك في القريب العاجل» . وقد علمت فيما بعد بانه دبر امر سفره خارج العراق . وبعد ذلك ذهبت انا و(عبد الرضا بن عبدالكاظم الحاج سكر) الى دار (صلاح الدين الصباغ) في العيواضية فاستقبلنا خادمه الذي يعرفني فقلت له نريد نواجه عمك . ففتح لنا باب غرفة الضيوف وحين دخلناها وجدناها معتمة ومغلقة الشبايك وقد اسدلت عليها الستائر فطلبنا من الخادم فتح الشبايك لتجديد الهواء ، وفي هذا الاثناء دخل صلاح الدين الصباغ وامارات القلق والاضطراب بادية عليه ولما رأيناه على مثل هذا الحال تركناه بعد ان اشار الينا بالعودة الى المسيب .

وفي مساء اليوم نفسه وصلنا المسيب فسمعنا من الاذاعة نبأ توقيع الهدنة بين المعسكرين المتحاربين العراقي والبريطاني وانتهاء الحرب وفي ذلك اليوم اقام لي (السيد عباس البلداوي) حاكم المنطقة وليمة غداء حضرها عدد من الضباط في حامية المدينة المذكورة اذكر منهم (شاكر محمود رامن) وبعد انتهاء الغداء قلت للضباط : اذا كان بإمكانكم الاستمرار بالحرب فاننا معكم فقالوا : يا شيخ عبود نحن موظفين في الحكومة اي حكومة شرعية تأتي نحن معها ولا يسعنا التفكير في الحرب .

ومن المصادفات التي اذكرها انه في ذلك اليوم حومت طائرة بريطانية في اجواء المسيب لغرض الكشف على بعض المواقع فاطلق عليها الجنود العراقيون المرابطون في الحامية نيران بنادقهم وساهم مسلحونا كذلك بالرمي فهوت محترقة غرب المسيب بحوالي ثلاثة كيلومترات فذهبنا انا والقائم مقام وبعض الضباط لرؤية الطائرة المحترقة فوجدنا فيها بعض الضباط الانكليز قتلى .

وفي عصر ذلك اليوم تهيأنا للرجوع الى ديارنا ولكننا حين أتينا الى محطة البانزين لتزويد سيارتنا بالبانزين منعنا الحراس من ذلك لأنهم تلقوا أمراً بعدم تجهيز البانزين لأحد فاضطررنا الى تهديدهم بالقوة وتزودنا بالبانزين وعدنا الى ديارنا في الشوملي .

وبعد ثلاثة ايام ارسل عليّ قائمقام الهاشمية (حميد الدبوني) الذي كان مؤيداً كل التأيد للحركة الكيلانية ومع انه يعتبر نفسه من المساهمين بالثورة العراقية الاولى في منطقة تلعفر وانه ما يزال عليّ ايمانه باهداف تلك الثورة الا انه اخبرني بوجوب ارسال برقية تهنئة للوصي بعودته الى بغداد فقلت له يا استاذ عبد الحميد انا اعلم ان الحركة انتهت وان الوصي عاد للبلاد فليس لبرقيتي ولا برقية غيري اي اثر على الموقف واني لن ارسل اية برقية حفظاً لكرامتي وثقة الناس بيّ لانني بالامس القريب كنت مسلحاً على رأس عشيرتي ومؤيداً للحركة التي هي ضد الانكليز وليست ضد الوصي فأرجو ان تبلغ المتصرف بذلك ، فرجاني ان اذهب انا للمتصرف وابلغه برفض ارسال برقية . وقد ذهبت فعلاً الى المتصرف السيد (امير خالص) الذي أيد الحركة الكيلانية وعرض عليّ مبلغ ستة آلاف دينار لتمويل العشائر التي سارت بقيادتي لحراسة كربلاء والمسيب من خطر الاحتلال البريطاني . ومن الغريب ان امين خالص نفسه كرّر عليّ والحّ بوجوب ارسال البرقية فقلت له : يا أمين بك لو تقطع يدي الآن فلا ارسل البرقية المطلوبة لان ذلك يسي الى سمعتي ويزعزع ثقة الناس بي ، وان القضية قضية كرامة ، ولكنه قال لا تنسى معتقلات العمارة فقلت له : ان الشخص الذي يشتغل بالامور العامة يجب ان يوطن نفسه على معتقلات العمارة وغيرها فأرجو ان لا تكرر الطلب ورجعت الى الهاشمية .

بعد ايام ذهبت الى بغداد للقيام بواجباتي النيابية فالتقيت (بالسيد عبد المهدي) الذي بادرني بقوله : انه يجب عليك يا شيخ عبود ان تذهب الى البلاط وتقابل الوصي واستجابة لرجائه ذهبت الى البلاط وقد اخبرني رئيس التشريفات (السيد باقر احمد) ان الوصي مشغول فعلمت انه تعمد ان لا يراني ، وبقيت سنة كاملة لا اتصل بالحاكمين واتحاشى الحفلات والمناسبات التي يكون الوصي موجوداً فيها .

وبعد حوالي سنة قام الوصي بجولة في بعض الالوية الجنوبية زار خلالها مدينة الحلة وكان متصرفها يومذاك (السيد سعد صالح) واعدت الاستعدادات لأقامة حفلات رسمية متعددة للوصي دعيت لها بصفتي نائباً في المجلس النيابي وكرئيس عشيرة وكان من بينها حفلة استقبال للوصي في سدة الهندية ووليمة عشاء وحفلة شاي وغيرها وقد قلت للمتصرف وهو يعلم بمقاطعتي للمناسبات الرسمية واني لم ار الوصي طيلة هذا المدة كما لا ارى من اللياقة بعد هذه القطيعة ان احضر الحفلات المقامة للوصي وافضل ان اذهب خلال هذه الايام الى بغداد او الشوملي لالتحاشي الاحراج.

فقال المتصرف : انا اعرف تفاصيل الموقف وافكر في ايجاد حل له وهو انك لا تحضر حفلة الاستقبال ولا حفلة العشاء والشاي وسوف يبقى الوصي مقيماً في داري وسأكلم (صالح جبر) و(عباس مهدي)^(١) و(باقر احمد سرکشك) عن موضوعك وهم يعرفونك ويكنون لك كل الاحترام فإذا تمكنت من تعيين موعد لمقابلة الوصي قبل الحفلات يكون الخير فيما وقع وسأرسل اليك رسولاً وان لم يحصل ذلك فانت في حل من اي شيء وتستطيع السفر الى بغداد او الشوملي . وفي عصر اليوم التالي جاءني رسول من المتصرف الى داري في الحلة ليقول لي ان عندك مقابلة مع الوصي الساعة الخامسة بعد ظهر غد وسأتحدث عما دار في هذه المقابلة وما جرى بعدها في فصل قادم .

(١) عباس مهدي كان يشغل منصب رئيس الديوان الملكي .

محاولات خبيثة وموقف نبيل

بعد انتهاء حركة رشيد عالي بمدة حضرت الى مجلس النواب فوجدت في غرفة رئيس المجلس كلاً من نوري السعيد رئيس الوزراء وتحسين العسكري وزير الداخلية ففاجأني تحسين بان قدم لي ورقة وقع عليها بعض النواب اقتراحاً يطلبون فيه من الحكومة اعلان الحرب على دول المحور وطلب مني ان اوقعها فقلت له : ارجوك اعفني من هذا الامر فاستكثر ذلك واستغرب من موقعي هذا فعقبت على ذلك قائلاً : انك تعلم انني كنت من مؤيدي حركة رشيد عالي الكيلاني وهي حركة يقال عنها انها موالية للمحور ومعنى توقيعني على هذا الاقتراح اني تراجعت عن رأيي السابق وعن موقف مبدي ولا يسعني ان اوقع حتى لو تراجعت عن رأيي ، لان القضية قضية كرامة شخصية فانا ايدت الحركة لانها حركة كانت تستهدف الدفاع عن الوطن من خطر نزل به مهما كانت اسبابه لذلك لا استطيع توقيع مثل هذا الاقتراح لان في توقيعني هذا الطلب ان الناس تفقد الثقة بشخصي كما ان توقيعني لا يقدم ولا يؤخر لان الحكومة سوف تعلن هذه الحرب . وبالرغم من ان نوري السعيد كان حاضراً هذا الحوار فلم يقع علي الحاح اكثر من التوقيع بعدما لاحظوا اصراري على الامتناع . ومن الغريب انه في اليوم التالي لهذا اللقاء وكنت في سراي الحلة اد فوجئت باحد موظفي اللواء يقول لي ان وزير الداخلية تحسين العسكري يطلبك بالتلفون من غرفة المتصرف وفعلاً كلمني الوزير مكرراً الرجاء بالتوقيع على اقتراح اعلان الحرب على دول المحور وطالباً مني مجيئي الى بغداد لهذا الغرض فاستغربت من الحاحه وذكرته بما حدث في لقائنا أمس وبالاسباب التي تمنعني من تلبية طلبه وهذه الاسباب لازالت قائمة ولا مجال مطلقاً بالتفكير بتغيير موقعي السابق .

وبعد مدة واظن في اول مايس ١٩٤٢ كان قد مر على الحركة الكيلانية سنة كاملة ذهبت الى وزارة الداخلية لمقابلة مستشارها الميجر (ادموندس) وهو من كبار الموظفين البريطانيين الذين كانوا يقيمون العلاقات والصدقات مع رؤساء العشائر ويزورونهم ويحضرون رحلات الصيد ويعلمون الكثير من خصوصياتهم ومكانة كل منهم ، وهو يعرفني ويعرف اخوتي واهلي ودورنا في الثورة الاولى «ثورة العشرين» ولما

قابلي سألني : شيخ عبود في مثل هذه الايام من السنة الماضية اين كنت؟ فعرفت ما يقصد بذلك فقلت له بصراحة : كنت في مثل هذه الايام من العام الماضي في كربلاء لمحافظتها من الاخطار التي كانت تهددها . فقال لماذا انت تقف ضدنا هذا الموقف؟

فقلت له : ان حكومتنا اشتبكت في حرب وطلبت اليها اسنادها في المحافظة على كربلاء التي هي مدينة مقدسة . واستغربت منه كيف يوجه لي وحدي مثل هذا السؤال كأني وحدي كنت اتخذت موقف الدفاع عن كربلاء ، مع العلم ان كثيرين من الشيوخ والنواب وقفوا مثل موقفي مثل (نايف ا' حريان) و(سلمان البراك) وحتى اولاد عمران الزنبور حضروا الى كربلاء فقال لي : هذا شيء وهذا شيء؟

قلت له : لماذا هذا شيء وهذا شيء فكلنا ذهبنا لغرض واحد وهدف واحد . قال : انت كنت الزعيم المدبر للحركات في الفرات والجماعة الذين ذكرتهم سافروا الى كربلاء خوفاً من الحكومة ومجاعة لها وهذا فرق كبير واضاف الى ذلك بلهجته : «شوف يا عبود لو كان الالمان موجودين وانت تعمل ضدهم عشر ما عملته ضدنا كان من زمان قضوا عليك ، والآن تحت الارض انت ومن معك ، ولكن نحن ننظر بعيداً ونريد ان تبقى العلاقات الحميدة والصداقة مع العراق والدول العربية فاكذت له : اني شخصياً لا اعرف الالمان ولم اتصل بهم ولكننا قمنا بالواجب الوطني ولم يكن ذلك ناشئاً من حب الالمان . وعلى ذكر الاعتقالات التي جرت في العراق او التي كادت تجري في لواء الحلة بعد فشل ثورة مايس اقول ان وزارة الداخلية كانت تفكر وبكلمة اخرى ان الانكليز كانوا يفكرون باعتقال عدد كبير من رجال الحلة ممن أيدوا ثورة مايس من امثال (رؤوف الجبوري) وهو من الشعراء المعروفين بمعارضة السلطة و(الشيخ غانم الشمران) وكاتب هذه الخواطر ، ولكن المتصرف السيد سعد صالح ، وهو من رجال الادارة المدركين ومحل ثقة الحاكمين من العراقيين والانكليز في ذلك الحين ، حين علم برغبة وزارة الداخلية باعتقال بعض الوطنيين ممن ذكرت اسمائهم من اهالي الحلة ، سافر الى بغداد وقابل المسؤولين واقنعهم ، كما اخبرني بذلك شخصياً ، بان حوادث الماضي قد مرّ عليها زمن والافضل نسيان الماضي واسدال الستار عليه والقبول بطاعة الناس وابتعادهم عن الاعمال السابقة ، فاذا قبض على عدد من رؤساء العشائر والوجهاء المعروفين

فإن اعتقالهم سيثير احقاد وغضب ذوي العلاقة بهم ويجعلهم يترقبون ويتربصون ويجري الحوادث واستغلالها للقيام بما يعكر صفو الأمن وليس هذا من المصلحة العامة بشيء والحرب قائمة والظروف مجهولة الافضل الاكتفاء بمراقبة الناس ، فإذا كان ما ظهر من بعضهم يكدر الصفو والأمن فبالوسع انذاك اتخاذ الاجراءات القانونية ضده بالقبض عليه واعتقاله وارساله الى معتقلات العمارة وبالنظر لثقة المسؤولين باخلاص المتصرف وحصافته قبلوا وجهة نظره ولم تقع الاعتقالات في الحلة . وللتدليل على بعد نظر السيد سعد صالح اذكر حادثة وقعت بالحلة في وقت كان موجوداً في بغداد لاشغال رسمية ، ومؤدى هذه الحادثة ان قبيلة انفجرت تحت سكك الحديد قرب محطة قطار الحلة وقبل وصول القطار في موعده المقرر . وكان مدير الشرطة اللواء محمد علي اسعد قد عين وكيلاً للمتصرف وتأثير من الضباط الانكليز الذين تصوروا هذه الحادثة تخريباً حيث كانت القطارات تنقل الحبوب والسلاح من البصرة لارسالها الى سوريا لخدمة المجهود الحربي للحلفاء وأصدر أمره بالقبض على حوالي (١٢) شخصاً من اهالي الحلة ، فاتصل ذوو المعتقلين بالمتصرف السيد سعد صالح فور عودته من بغداد الى الحلة فارسل على (الكابتر آرثر) الممثل السياسي الانكليزي في الحلة و(الميجر أليس) ممثل الجهة العسكرية للحضور الى داره ودعا مدير الشرطة كذلك ، وقال له بحضورهما ان الاجراءات التي اتخذتها بتوقيف هؤلاء الاشخاص غير صحيحة لان الذين تم توقيفهم هم من (الافندية) و(الادباء) الذين يحسنون الكلام في المقاهي والنوادي ولا يحسنون تفجير القنابل او توقيتها لان هذه الاعمال لا يحسنها الا اصحاب الخبرة او المختصون بها ، فابحثوا عن الفاعلين الحقيقيين فاقتنع الممثلان البريطانيان بقول السيد سعد واطلق سراح الموقوفين .

وبعد يوم او يومين ألقت الشرطة القبض على عريف مسرح من الجيش اثر فشل حركة الكيلاني وعاد الى مسقط رأسه في قرية كويرش المجاورة لاطلال بابل وبعد تعذيبه بالشكل الذي مارسته السلطات المذكورة ضده . قال معترفاً بأنه القائم بالعمل التخريبي وان الذي حرضه على هذا العمل هو عبود الهيمص . . ١١٠

وبعد ان رفع تقرير بالحادث الى السيد سعد صالح بادر الى طلب حضور المتهم الى داره واعطاه الرأي والامان ان يقول له الحقيقة واذا به يؤكد انه في تاريخ

وقوع الحادث كان هو في سجن الرمادي وانه لا يعرف عبود الهيمص شخصياً ولكنه سامع باسمه ، وتحت تأثير التعذيب الوحشي طلب البعض منه ان ينسب تهمة التحريض اليه . وقد عرض المتصرف على الممثلين الانكليز حقيقة ما توصل اليه فأقروه على وجهة نظره واطلق سراح المتهم البريء ولكن بعد مالقي من التعذيب متمنياً الموت على هذا التعذيب الفظيع . ولان دلت اعمال السيد سعد صالح فإنها تدل على رجل الحق والعدل والقانون وعدم قبوله بأخذ البريء بجريرة المجرم لكي يثبت مقدرته على الادارة ويحرز رضا المسؤولين الكبار من عراقيين وانكليز ولو كان بقية رجال الادارة في مستوى السيد سعد صالح لتفادت البلاد الوقوع في كثير من الاخطاء التي عانى منها الكثير من المواطنين العناء والظلم .



مقابلي للوصي عبد الاله

قبل الوقت المحدد لمقابلي للوصي في دار المتصرف السيد سعد صالح بدقائق دخلت صالون الدار فاستقبلني صاحبها وعدد من المسؤولين الذين كانوا في عداد الركب الاميري في جولته وقد طلب اليّ بعضهم ان اكون هادئاً وواسع الصدر فقد يبدو من الامير عتاب لك على ماكان حوادث الماضي القريب اشارة الى اسهامي مع عشائري في مساندة ثورة مايس فقلت : اذا كنتم تعتقدون انه سيصدر من الوصي ما لا يرضى فانا لا اقبل منه ذلك وقد ارد عليه ، فطلبوا مني العودة فوراً قائلين : ان ما نقوله لك من قبيل الاحتياط ولا نعرف ما سيحدثك به الوصي .

وفي الوقت المحدد للمقابلة وجدت الوصي واقفاً بالشرفة ويادبرته بالسلاط فرأيت منه لطيف المجاملة والتقدير ثم جلس واجلسني الى جانبه وقال : ايه عبود ان الناس لا يعرفون ما بينك وبينني .

فقلت له : ان شاء الله ما بيننا الا الخير .

فقلت : ان بلادنا اشتبكت في حرب وكان لزاماً علينا شئنا ام ابينا ، الدفاع عن الوطن وانا اعتبر نفسي غير مخطيء ولا مقصر وعلى فرض ان هناك بعض الخطأ ، فانا اعتقد ان لنا في ماضينا في خدمة البلاد وتنفيذ ارادة ابائك واجدادك في استقلال الامة العربية وتضحياتنا في الثورة العراقية ما يكون شفيحاً وقديماً قال الحكيم العربي (ان من حق الامة على ولي امرها حسن القبول لظواهر طاعتها وضربه صفحاً عن مكاشفتها لان للظروف احكاماً ومن احكام الظروف ما جعل صاحب العرش يكون بعيداً عن الوطن .

فقال : والله اني اعتبر نفسي سائراً على خطة آبائي واجدادني لخدمة الامة العربية ولنتم في الحقيقة لكم الماضي المجيد في خدمة البلاد وعفى الله عما سلف ، وانا ارجو مساعدتكم فيما اقوم به لخدمة الناس وها انا اقوم بجولة لغرض الوقوف على احتياجات الشعب والوقوف على ما يتطلب انجازه من مشاريع فإذا كان لديك ما تريد عرضه منها فلا تتردد ، فذكرت حاجة اللواء الى تجفيف (هورابي نجم) الذي يغطي مساحة شاسعة من الاراضي التي يمكن ان توزع على المزارعين للاستفادة منها في معيشتهم وزيادة الانتاج ، وطلب تنظيم شط الحلة لارواء بعض

اراضي الديوانية وتوسيعه ، وغير ذلك ، وبعد انتهاء المقابلة ذهبنا الى حفلة الشاي التي اعقبتها حفلة العشاء ، عدنا بعدها الى الهاشمية ، وكانت صلاتي بالبلاط والمسؤولين العراقيين اعتيادية بعد هذا اللقاء .

ويبدو ان زوال الجفوة بين الوصي وبينني بعد اللقاء الذي تم بيننا ، وان اقتناع السلطات البريطانية بوجهة نظر المتصرف السيد سعد صالح وبعض المتزنين من المستشارين البريطانيين بعدم وجود ضرورة لأعتقالي مع من اسهموا بشكل او آخر بالحركة التي قادها رشيد عالي - يبدو ان ذلك لم يرق لبعض من يقيمون امجادهم على اساءة العلاقات بين الجهات العليا وبين بعض العاملين بالقضايا العامة فبدرت منهم ما تنطوي عليه نفوسهم .

جمع التبرعات للمجهود الحربي البريطاني

كان مما اتخذ من مظاهر لتحسين العلاقات العراقية - البريطانية بعد حركة مايس الوطنية القيام بجمع تبرعات لمنكوبي الحرب من البريطانيين وقد ألفت لجنة لهذا الغرض وأقيم اجتماع في سينما الحلة لتشجيع القادرين على الاسهام بالاكتاب لمنكوبي الحرب ولدعم المجهود الحربي للحلفاء، حضره عدد كبير من الوجوه والاعيان ورؤساء العشائر والقيت خطاباً قلت فيه :

«ان تغيير الأحوال بين الامم وتغيرها من حرب الى سلم ومن حرب الى صلح ومن سلم الى حرب تأتي وفقاً للمصالح العليا لهذه الامم وهي التي تكون تاريخ العالم، وعلى هذا الاساس فاننا حينما نرى حسن النية في الحليفة بريطانيا نرى من الواجب علينا مساعدة المنكوبين ببعض ما نتمكن تقديمه لهم من مساعدات دليلاً على حرصنا على التعاون مع الحليفة وتصديقاً لنواياها، ونرجو ان يكون لذلك اثر كبير في سياسة الحليفة حيال العراق والاقطار العربية جميعاً» .

وقد جمعنا مبالغ كبيرة سلمت الى الحكومة في حينه وكان مقرراً في ذلك اليوم ان يحضر هذا الاجتماع الوصي على العرش الامير عبد الله والسفير البريطاني لافتتاح المستشفى الكبير في الحلة وبدوانه لم تتح له الفرصة للحضور فاناب عنه كلاً من السيد تحسين علي رئيس الديوان الملكي آنذاك والحاج محمد حسن كبة وزير الشؤون الاجتماعية وكان الواجب ان نرحب بهما بصفتهم ممثلين للوصي فالقيت كلمة بالمناسبة يبدو انها كانت دون المطلوب لاني وجدت علائم عدم الارتياح ظاهرة على وجه السيد تحسين علي لانني لم اضمن كلمتي الترحيبية اية عبارة من عبارات الشاء على شخص تحسين علي اولاً ولأنه كان يحقد علي بسبب اشتراكي بشورة مايس ثانياً، وحين انتقلنا من المحطة الى دار المتصرف التفت الي تحسين علي قائلاً: مالك تنظر الينا هكذا - دون ان تكون مناسبة - فهل عندك خطبة اخرى؟

فأجبت: ان الخطب في اوقاتها ربما تكون مفيدة ولكني انظر اليكم حسب ما يقال ان النظر في وجوه الصالحين عبادة. فضحك عدد من الحاضرين، فرد علي بانفعال: شنو هالشتائم؟ «اي ما هذه الشتائم» فقلت له: ليس هناك شتائم فانا اقول انكم صالحون.



اعتقال صالح جبر

كان لأصهار صالح جبر من آل جريان من شيوخ عشيرة البوسلطان في الحلة بعض الاثر في مجريات الاحداث التي كان لها مساس بالقضايا العامة وفي احداث كنت على صلة بها وقد يكون في اجمالها ما يمتع القاريء اذا لم تضاف اليه معلومات جديدة يستكمل بها معلوماته غير الظاهرة عن بعض اوضاع العراق.

فلقد اشغل (صالح جبر) منصب متصرف في عدد من الالوية بعد استيزاره لاول مرة في عهد وزارة جميل المدفعي الاولى سنة ١٩٣٣ لانه لا يملك المورد الثابت الكبير الذي يمكنه من الاستمرار في العمل السياسي خاصة وانه لم يوطد علاقاته بالساسة الذين كانوا يتعاقبون على الحكم. واذا كان قد اشترك في وزارة المدفعي لأن المدفعي اراد ان يكون له بعض الاعوان وكان هو وراء مجيء صالح جبر نائباً لاول مرة في سنة ١٩٣٠ في المجلس الذي جرى انتخابه من قبل نوري السعيد لابرام المعاهدة العراقية البريطانية المعروفة.

وفي فترة اشغاله متصرفية البصرة توفيت زوجته الاولى فأشير عليه من بعض اصدقائه بمصاهرة عائلة عشائرية كبيرة فمال الى الاخذ بهذه الاشارة لاتفاقها مع طموحه الى الحكم، فوقع الاختيار على احدي كريمات الشيخ عداي الجريان وقد كلف صالح صديقه عبدالمهدي كما كلفني وعدداً من النواب لاكمال مراسيم الخطبة بشكل رسمي وقد قصدنا دار عمها نايف الجريان وتمت الخطبة فقط قبل حدوث حركة رشيد الكيلاني.

وحينما اضطر الامير عبدالاله في عهد وزارة رشيد عالي التي نشبت فيها الازمة بينه وبين الانكليز من جهة وبينه وبين البلاط من جهة اخرى الى ان يغادر بغداد الى البصرة سراً ليحول دون استمرار رشيد عالي في الضغط عليه وتنفيذ ما يريده العقلاء الاربعة الذين ساهموا في حركة مايس من مطالب كتعيين وزراء ينفذون خططهم وحل مجلس النواب الذي فيه كثير من المعارضين لهم، وقف صالح جبر الى جانب الامير عبداله وساهم في النشاط الذي بذله في دعوة بعض الساسة الى البصرة لتأليف حكومة شرعية بديلة لوزارة الكيلاني وللاستعانة بمن كان يعتقد بولائهم واخلاصهم له من قادة الجيش وضباطه وشيوخ العشائر ورجال

الادارة، ولمالم تتحقق آمال الوصي والرف رشيد عالي حكومة الدفاع الوطني بعد خلع الوصي عبد الاله وتنصيب الشريف شرف وصياً على العرش، كان في طليعة الاعمال التي قامت بها الحكومة الجديدة اعتقال صالح جبر والاتيان به مخفوراً الى بغداد.

في امسية احد الايام الاولى من ايام حكومة الدفاع الوطني ذهبنا انا وعبدالمحسن الجريان الى محطة قطار الحلة فرأينا صالح جبر وعدد من الحرس في احدى عربات القطار العائدة من البصرة الى بغداد وقد حاولنا التقرب منه الا ان الحرس منعونا من الاتصال به.

ولما كان عبدالمحسن الجريان ابن عم خطيبة صالح جبر فقد ذهبت في اليوم التالي الى بغداد واتصلت بالسيد حسام الدين جمعة مدير الشرطة العام وطلبت منه ان يمهّد لي السبيل لمقابلة صالح جبر وقد لبي الطلب وذهبت الى مخفر الشرطة الذي اوقف فيه، وهودار تعود الى السيد مزاحم الباجه جي تقع في مدخل باب الشيخ وقد وجدته في لباسه الكامل دون ان يبدو عليه التأثر وكان يطالع في عدد من الصحف والمجلات ومكثت معه مدة قلت له بالاشارة باني سأواجه (عبد الواحد الحاج سكر) (السيد علوان الياسري) وغيرهم من الاخوان الذين كانت لهم الكلمة المسموعة لدى المتنفذين في حكومة الدفاع الوطني. وفعلاً واجهت السادة المذكورين وطلبت منهم بلزوم حمل رشيد عالي ويونس السبعراوي وزير الاقتصاد الذي شغل ايضاً قائد القوات الشعبية وصاحب التأثير النافذ لدى العقلاء وبعد مواجهتنا لهم، وعد كل منهم خيراً وبعد حوالي الاسبوع تقرر اطلاق سراحه وقد طلب اليه السفر الى خارج العراق فاستجاب لذلك واختار السفر الى ايران. ولتأمين مستلزمات السفر استدان مبلغ (٣٠٠) دينار من محمد جواد عجيبة الذي لم يدفع له المبلغ الا بعد ان كفله صديقه سعد صالح وعلي الشريقي الذي تغيرت علاقته بهما على النقيض حيث تحولت الصداقة الى تنكرو وتباعد مع كل واحد منهما على حدة، ولم تنفع المحاولات الكثيرة للمصالحة بين هؤلاء الاصدقاء.

وبعد فشل حركة مايس عاد صالح جبر الى العراق، وطبيعي ان يكافأ على موقفه الداعم للامير عبد الاله ووقوفه ضد الحكومة التي وقفت موقف العداء من بريطانيا وان يغدو وزيراً للداخلية.

وفي تلك الايام كان غضبان فارس الجريان في خصومة مع عمه نايف الجريان وابنه عبدالمحسن ، لقبولهما بتزويج بنت عمه من صالح جبر وعلى ما اخبرني غضبان بانه قابل السيد محمد الصدر شاكياً له موقف عمه وابنه وان السيد الصدر شاركه في اعتراضه لقبولها هذا الزواج . وكان المرحوم سعد صالح يتوقع ان مثل هذا الزواج لن يستمر لاختلاف طباع الزوجين ، وان الزوجة ستفرض على زوجها ما لا يستطيع تنفيذه ولكن ثبت بعد ذلك ان السيد سعد صالح لم يكن مصيباً في توقعه فلقد تبدلت احوال صالح واخذ يتفوه بكلمات يشني بها على زوجته مما اضطر الى تنفيذ كثير من الامور اوجبت انتقاده من قبل اصدقائه وسببت له الكثير من الاحراجات . وبعد مدة عازمت الحكومة عن طريق صالح جبر وزير الداخلية اعتقال عدد كبير من رجال الحلة ممن ساهموا بشكل او آخر في دعم ثورة مايس وكنت واحداً منهم ، ولكن السيد سعد صالح متصرف لواء الحلة بحنكته وبعد نظره اقنع المسؤولين من عراقيين وغيرهم بان هذه الاعتقالات ستفتح الجروح المندملة وتسبب ترويع الناس بعد ان مضت مدة طويلة على الاحداث كما ذكرنا وقد تؤدي الى النقمة وقد أقر المسؤولون هذا الرأي وعلى رأسهم الامير عبد الله فلم تتم هذه الاعتقالات .

انني لا اريد الاسهاب والاطالة في الحديث عن تأثير صالح جبر بتوجيهات اصهاره الجدد . فقد اسهب في ذكر ذلك معارضو وزارة حمدي الباجه جي الثانية الذي كان فيها صالح جبر وزيراً للداخلية ، وفي المقدمة من هؤلاء المعارضين صديقه الحميم سعد صالح ولكن - كما قلت - لا تناول القضايا التي كنت طرفاً فيها .

لاني كما ذكرت ان هذا الترددي سمح لبعض الطامعين الهوج ان يستولوا على الحكم كما حدث ثماني مرات في هذه البلاد على ما اتخطر وارغموا صاحب العرش على التسليم في الامر الواقع ولو كان التنظيم السياسي صحيحا في هذه البلاد لما وقع كل ذلك وصاحب الجلالة لم يكن ليملك حق اقالة الوزارة ولو كان يملك ذلك لما حدث ما وقع ولنجت البلاد من مخاطر كثيرة ومن الامور التي اعتقد لزوم معالجتها وجمع الرأي عليها هي السياسة القومية وانما ارجو ان تكون السياسة القومية معلومة الحدود وواضحة ولا تترك لبعض المدجلين المتاجرة بها. سادتي جميعنا يتفق في تأييد السياسة القومية والسعي لها بشكل معقول يناسب الظروف الحالية ولنا اهداف ومثل عليا نأمل تحقيقها فاذا تحقق الاستقلال الشامل للبلاد العربية فاعتقد ان هذا بحد ذاته يشكل احد الاحداث التاريخية الكبرى. ثانيا التفريق في القوانين، سادتي نحن نطلب توحيد الشعور في البلاد والشعور في الواجب والحكومات سائرة على طريقة التفريق في القوانين وهذا معناه التفريق بين الامة. ثالثا - مشاكل الاراضي والاقواف وتسكين القبائل الرحل واني اعتقد ان ذلك من اهم مصادر عدم الاستقرار في البلاد. رابعا - الامة السائدة في الشعب وهذا خطر عظيم فيجب تعميم التعليم الالزامي في البلاد وارجو ان يعاد النظر في مؤسسات الدولة وتشكيلات الحكومة لانها وضعت في وقت ليس للرأي الوطني قيمة فيه. سادتي لقد عرضت بعض المشاكل التي هي من اسباب عدم الاستقرار وليس لها حل او علاج واعتقد أن امل البلاد في وحدة اراء القادة والزعماء في هذه المملكة وتوحيد الكلمة في مثل هذه الظروف العصيبة هو ما نصبو اليه وما اخرج الامم في هذه الظروف الى توحيد الصفوف فعلا م يختلف القادة في هذه البلاد ولم يكن هناك مناهج كي يختلفوا عليها قاني اعتقد ايها السادة ان الظرف يحتاج الى توحيد الرأي والصفوف لان العالم اليوم يجتاز ازمة من اخطر الازمات وتقرر فيه مصائر الشعوب، واني آمل ان يزيل الزعماء الاختلافات الشخصية وان يتفقوا على منهاج قومي شامل يكون سببا لاصلاح هذه الدولة ونأمل انهم يلاحظون حالة البلاد التي اولتهم مناصبها واعطتهم الثروة والجاه العريض.

الفصل العاشر
الوصي عبد الأله والعرش
السوري



الوصي عبد الاله والعرش السوري

كان الوصي على العرش الامير عبد الاله ، مندفعاً للتربع على العرش السوري ، حيث كان اولاد عمه الملك عبد الله قد استقروا في الاردن ، واولاد عمه الملك فيصل الأول قد استقروا في العراق ، وبقي هوبدون ملكية وبلاط اسوة بابناء عمومته ، ولذلك كان متشبهاً بكل الوسائل للحصول على عرش سوريا ، وقد شجعه على ذلك ، اضافة الى طمعه الشخصي ، بعض المتاجرين بالسياسة من السوريين الذين كانوا فاتحين واجهات (دكاكين!) سياسية للمتاجرة بالعروبة والوحدة ، يبيعون بالمفرد تارة وبالجمله تارة اخرى ، يشاركونهم في ذلك بعض الساسة من لبنان والاردن ، وفي ظني وتقديري ان اتصال عبد الاله بهؤلاء هو الذي ادى الى نشوب الخلاف السياسي الدائم بينه وبين نوري السعيد ، فضلاً عن العوامل الاخرى ، والتباين الكبير في الادراك بين الشخصين .

كان عبد الاله يرى نفسه الوريث الشرعي لملكية عمه فيصل الاول ، في سورية بينما كان نوري السعيد يرى انه لا يمكن تحقيق عرش سوري لعبد الاله ، وشتان ما بين هذين الرأيين المتعارضين ، ومن هنا احتدم الصراع بينهما ، وصار يأخذ اشكالا متعددة . وقد بلغ الصراع اشده اثناء حكم العقيد . اديب الشيشكلي الذي اطيح بحكم سامي الحناوي الذي قاد الانقلاب ضد حسني الزعيم واعدامه . ولا بد هنا ان نشير الى الانقلابات التي حدثت في سوريا بسبب تدخل القوى الغربية والجهات العربية مما ادى الى تأزيم الاوضاع في هذا القطر العربي . ففي يوم الاربعاء ٣٠/٣/١٩٤٩ قام حسني الزعيم بانقلاب عسكري ضد الرئيس شكري القوتلي وابعده خارج سوريا .

وفي ١٤/٨/١٩٤٩ قامت حركة عسكرية بقيادة الزعيم سامي الحناوي اطاحت بحسني الزعيم وأعدم مع رئيس الوزراء حسني البرازي . وفي ١٩/١٢/١٩٤٩ قام العقيد اديب الشيشكلي بانقلاب ثالث واخراج سامي الحناوي ومن ثم اغتياله في بيروت .

نقول ان الخلاف بين الوصي عبد الاله ونوري السعيد بلغ مداه اثناء حكم الشيشكلي ، وكان الاخير قد طلب من البرلمان السوري ان يفتح البرلمان العراقي

حول اعلان الوحدة الفورية بين سوريا والعراق ، وكان الهدف الاساس من هذا
المطلب المستعجل هو الاحراج وليس الوحدة الحقيقية . فالوحدة التي يطلبها عبد
الاله مرتبطة برغبته في اعتلاء العرش في سوريا ، بينما الوحدة التي يتظاهرها
الشيشكلي غير صادقة ومفتعلة ، لأستحالة قيام وحدة على الاسس القومية
الصحيحة التي تكفل لها الديمومة والاستمرار والاستقرار . هذا من ناحية ومن ناحية
ثانية فان قيام الوحدة معناه ان يتنحى الشيشكلي عن الحكم اولاً باول . وهذا
المطلب لا يرتضيه حاكم مثل الشيشكلي . وقد اشرت الى هذه الحقيقة في خطاب
في مجلس النواب العراقي حين عرض طلب البرلمان السوري في الجلسة
الاعتيادية لمجلس النواب العراقي بتاريخ ١٤ / ١ / ١٩٥٧ ، وكان نوري السعيد
يعتقد بان معارضتي مثل هذه الوحدة الفورية بين العراق وسورية ، سوف تقابل
بالرضى والقبول من قبل اكثرية النواب في المجلس ، ولا مجال للطعن في ذلك ،
لان موقعي هذا يعد امتداداً لمواقفي الوطنية والقومية المعروفة .

ومن مظاهر الصراع بين الامير عبداله ونوري السعيد هو هذا الموضوع
الذي اتخذ اشكالا متعددة برزت آثارها على الساحة السياسية بشكل اصبح حديد
المجتمع . ففي احدى المرات حمل الوصي نوري السعيد على الاستقالة من
رئاسة الوزارة ، ثم طلب اليه تأليف وزارة جديدة يشترك فيها الدكتور محمد فاضل
الجمالي وعلي ممتاز . وفي الوقت نفسه طلب الوصي اليهما - اي الجمالي وممتاز -
ان يمتنعا عن المشاركة في الوزارة الجديدة ، وكان الوصي يقصد من ذلك احراج
نوري السعيد واظهاره بمظهر العاجز عن تأليف الوزارة بالشكل الذي كان قد اقترحه
الوصي عليه ، وذلك لكي يتسنى للوصي ان يأتي بوزارة اخرى برئاسة سياسي آخر
ينفذ ما يطلب منه ، وكان المؤهل لهذا الدور علي جودة الايوبي ، الذي كان بعض
الساسه السوريين من المتصلين بالوصي عبداله قد رشحوه ، لان ما يريده الوصي
لا يمكن تحقيقه في ظل وزارة يرأسها نوري السعيد المعروف بموقفه المتصلب ضد
«وحدة فورية» غير مبنية على اسس صحيحة ، وضد اي تدخل في اوضاع سوريا من
اجل ضمان عرش لعبداله ، لان هذا التدخل يفسح المجال امام اذاعات القاهرة
وصوت العرب لشن المزيد من الحملات الاعلامية على العراق وسياسته .

في ١٠/١٢/١٩٤٩ تم تشكيل الوزارة الجديدة برئاسة علي جودة الايوبي ، وكان المؤمل منها (عقد هدنة) مع الجانبين المصري والسوري على حد سواء مع اختلاف اهداف وتوجهات هذين الطرفين . هذين الطرفين .

ولقد تم اختيار مزاحم الباجه جي نائباً لرئيس الوزراء ، لانه كان في الاونة الاخيرة ، وبعد ابتعاده عن الحكم واشترائه مع الاحزاب المعارضة للحكومات التي توالى على سدة الحكم ، ولتوطيد علاقاته مع دول الحلف الرباعي الذي تتزعمه القاهرة ، وان وجوده في وزارة الايوبي قد يخفف من حدة عداوة هذه الدول للسياسة العراقية . وقد ضمت الوزارة ايضاً عدداً من الساسة المعارضين ، الذين كانت احزابهم مجمدة حينذاك ، بسبب الاستمرار في تطبيق الاحكام العرفية ، وكان الغرض من استيثار هؤلاء المعارضين ، امتصاص النقرة الشعبية ، وكان المعارضون ومنهم الاستاذ حسين جميل قد اشترطوا عدة شروط ، منها الغاء الاحكام العرفية ، واطلاق سراح الموقوفين بدون تهمة ، واعفاء المحكومين منهم ، كما ضمت الوزارة عناصر جديدة لم تكن اوراقهم مكشوفة او معروفة لكافة الاطراف التي يهمها معرفة الاتجاهات السياسية العراقية .

استهلت الوزارة الايوبية عملها بارسال برقية تهنئة الى مصطفى النحاس رئيس الوزراء بمناسبة فوز حزب الوفد في الانتخابات باجراء اتصالات مع السفارة المصرية ببغداد بهدف ايقاف الحملات بين العراق ومصر ، ثم صدرت تصريحات عن وزير الخارجية بالوكالة علي ممتاز ، تشير الى اعتدال سياسة العراق العربية نحو القاهرة ، وبان وفداً عراقياً سيغادر الى مصر في القريب العاجل .

وبالمعل غادر الوفد يوم ٢١/١/١٩٥٠ برئاسة مزاحم الباجه جي نائب رئيس الوزراء وعضوية الاستاذ نجيب الراوي وزير المعارف ، الذي تربطه مع الساسة المصريين اوثق الروابط والاستاذ سعد عمر وزير الشؤون الاجتماعية الذي لم يكن ذا سياسة معلنة ضد الاتجاهات الوحشية ، وبعد ان اجري الوفد مداوولات ومشاورات مع الجانب المصري ، استقر الرأي على توقيع الاتفاق الذي عرف باتفاق الكرام (الجتلمان) ، وقد ورد في الفقرة الاولى منه : « ان يمتنع كل منهما مدى خمسة اعوام من تاريخ التوقيع على هذا الاتفاق ، من التدخل في امور سوريا

الداخلية، ومن اشارة او تشجيع ماقد يعتبر تدخلاً فيه بالذات او بالواسطة». ويبدو ان الاخبار قد تسربت الى الوصي فما كان الوفد يعود من مصر الى بغداد حتى دعى الوصي الى عقد اجتماع في قصر الرحاب، حضره الوفد واعضاء الوزارة، مع عدد من رؤساء الوزارات السابقين ومن المعنيين بقضايا الوحدة على اختلاف قناعاتهم، لان الوحدة التي سعى اليها الساسة الاوائل لم تكن لها مطامع شخصية او تطلب عرشاً!!! بخلاف الوحدة التي يسعى اليها الساسة الحاليون. وكان من رأي حسين جميل وزير العدل في الوزارة، ان يسبق هذا الاجتماع - اي اجتماع قصر الرحاب - اجتماع مجلس الوزراء للنظر في النتائج التي توصل اليها الوفد مع الحكومة المصرية، ولكن ذلك لم يقع حيث لم يلق اقتراحه اية استجابة!!

وخلال الاجتماع استفسر الوصي من مزاحم الباجه جي عن سبب تحديد مدة خمس سنوات تمتنع خلالها كل من العراق ومصر من التدخل في شؤون سوريا، فاجابه مزاحم: «خلال هذه المدة ستنتهي وصايتك على العرش»، فغضب الوصي غضباً شديداً، وانفض الاجتماع، وكان معنى هذا ان تستقيل الوزارة الأيوبية. وخشي الوصي ان تبادر الوزارة الى تقديم استقالتها فاعز الى عمر نظمي وزير الداخلية ووزير الدفاع وكالة وعلي ممتاز وزير المالية بالاستقالة ولكنهما لم ينصاعا الى طلب الوصي ولم يقدموا استقالتيهما، لانهما شعرا بقرب انتهاء مهمة الوزارة، خاصة بعد ان وقع انقلاب ضد الشيشكلي في سوريا. وقد أوعز الى الصحف المحلية ان تهاجم بعنف مباحثات القاهرة، وقد فهم اعضاء الوزارة هذه الإشارة، واخذ مزاحم على عاتقه كتابة استقالة الوزارة ضمنها بعض العبارات الشديدة، وقد حاول الوصي ان يحمل رئيس الوزارة على تلطيف اسلوبها ولهجتها وحذف بعض العبارات القاسية منها، إلا ان رئيس الوزراء رفض ذلك، فاستقالت الوزارة في ١٩٥٠/٢/٥ وتشكلت بعدها وزارة برئاسة توفيق السويدي التي تقدمت بمنهجها الوزاري. وخلال مناقشة المنهاج في البرلمان انتهز مزاحم الباجه جي الفرصة والقي في مجلس الاعيان خلال انعقاد جلسته الثالثة في ١٩٥٠/٢/٢٥ خطبة مطولة، وكان مزاحم يومها عضواً في مجلس الاعيان، حمل فيها حملة ضارية على الوزارة، وخص بحملته هذه عبد الاله بصورة غير مباشرة، اتهمه فيها بانه ينفذ السياسة

(التمورطاشية)^(١) في إدارة شؤون البلاد، أي أنه كان يستعمل الأسلوب نفسه الذي كان يستعمله رضا شاه في تنفيذ مصالحه عن طريق وزيره المعتمد (تمورطاش)، ويقصد مزاحم بذلك أحمد مختار بابان الذي كان يشغل منصب رئيس الديوان الملكي الذي كان له يومذاك تأثيره القوي على الوصي عبد الله.

(١) كان تمورطاش وزير البلاط في عهد رضا شاه بهلوي، وكان شاه إيران ينفذ سياسته وأوامره عن طريق وزير بلاطه تمورطاش.

اسقاط عضوية الاعيان عن مزاحم الباجه جي

بعد اجتماع قصر الرحاب اخذت الدسائس تحاك ضد مزاحم الباجه جي وزعزعة مركزه السياسي . وقد تطوع مصطفى العمري ، كما شاع في الاوساط السياسية ، باشعار نوري السعيد وصالح جبر والايحاء اليهما بأن عضوية مزاحم في مجلس الاعيان غير دستورية ، لان الارادة الملكية التي صدرت بتعيينه عضواً في الاعيان قد وقعت في ارض غير عراقية ، بسبب وجود الوصي في الاردن يوم توقيعها في ١١/٧/١٩٤٨ .

كان الباعث لمصطفى العمري على ذلك ، حقه على مزاحم لانه سبقه الى تأليف وزارة كان مصطفى العمري موعوداً بان يكلف بها مكافأة له على نجاحه في اجراء الانتخابات النيابية بعد وثبة كانون الثاني الوطنية عام ١٩٤٨ التي تمت على عهد رئيس الوزراء السيد محمد الصدر .

لقد تلقف نوري السعيد وصالح جبر هذه «الفتوى العمرية» بكل ترحاب وحماس . فاعززا لاحد اعوانهما في المجلس النيابي وهو محمد جواد حيدر نائب لواء المنتفك خلال الجلسة التي عقدها مجلس النواب يوم ٢٨/٣/١٩٥٠ ، الذي اثار القضية بدعوى ان صدور الارادة الملكية وتوقيعها خارج العراق يجعلها غير قانونية .

وازاء حالة خطيرة كهذه ، فقد تقرر إحالة القضية الى محكمة عليا تم تشكيلها من اربعة اعضاء من مجلس الاعيان هم السادة : مصطفى العمري ، عبدالهادي الجلي ، اسماعيل نامق وجمال بابان ، واربعة اعضاء آخرين من محكمة تمييز العراق هم السادة : ابراهيم الشابندر ، انطوان شماس ، شهاب الدين الكيلاني وعبدالجبار التكرلي . عقدت المحكمة العليا جلستها يوم ١٠/٤/١٩٥٠ برئاسة عبدالهادي الجلي واصدرت قرارها التالي :

«عندما يتغيب الملك عن العراق ويُنصَّب قبل غيابه نائباً عنه، او هيئة نيابية، ويعيَّن الحقوق التي يفوضها لمن ينوب عنه بموجب المادة (٢٢) من القانون الاساسي، لا يمارس الملك اذ ذاك، وهو خارج العراق، كلاً او بعض تلك الحقوق التي فوضها على الوجه المذكور، اذ تصبح ممارستها من اختصاص النائب او هيئة النيابة».

وعلى اثر صدور هذا القرار، بادرت الوزارة الى استصدار الارادة الملكية رقم (٢٢٢) بتاريخ ١١/٤/١٩٥٠ القاضية بالغاء الارادة الملكية رقم (٤٧٨) في ١١/٧/١٩٤٨ المتضمنة تعيين مزاحم الباجه جي عضواً في مجلس الاعيان، كما تم نشر هذه الارادة في الجريدة الرسمية - الوقائع العراقية -.

وهكذا ضاعت عضوية مزاحم في مجلس الاعيان، لا بسبب كونها غير دستورية بل لاسباب انتقامية كما عبر عن ذلك السيد توفيق السويدي في مذكراته: «ان انتهاء عينية مزاحم على هذه الصورة، كانت بمثابة عقوبة له على تصريحاته، اكثر من ان يكون الانهاء تدبيراً او تصحيحاً لخطأ دستوري كما ادعته الحكومة في حينه». وذلك لما بدر من مزاحم من كلام ضد الامير عبد الاله.

لم يكن اخفاق الوزارات المتعاقبة التي كان الوصي على العرش الامير عبد الاله يعتقد انها قادرة على تحقيق حلمه الكبير بقيام الوحدة العراقية - السورية واعتلائه عرش سوريا مقتصرأ على الفشل في تحقيق هذا الحلم فقط، بل ان انشغالها بالوسائل التي تؤدي الى تحقيقه صرفها عن تدارك الاسوء المتراكمة على الاوضاع الداخلية في البلاد، فان موارد النفط الهائلة التي بدأت تمتد الخزانة العراقية، ضاعفت من طموح ابناء البلاد الى ان ينالوا من الرخاء العام الشامل ما نالته الاقطار التي سبقت العراق الى الحصول على المزيد من موارد النفط. ان ازدياد عدد المتفعين ازدياداً مطرداً، وتنامي الحركات الوطنية والاجتماعية في العالم، لم يدفع بالمسؤولين الى العمل لاصلاح الاوضاع الداخلية الى جانب عملهم لتحقيق الاهداف التي يؤمنون بها على الصعيدين العربي والدولي.

ويبدو ان الدكتور محمد فاضل الجمالي، استطاع ان يلقي في روع عبد الاله انه قادر على ان يحقق مطامحه في الوحدة العراقية - السورية، او ضمان العرش السوري له، بوسائل جديدة غير تلك الوسائل القائمة على مقاومة الحريات

العامة والتلكؤ في عمليات الاصلاح والافادة من المعونات والخبرات الامريكية في هذا المجال .

وقد سبق لي ان ذكرت انه خلال مقابلاتي لنوري السعيد اثناء طلبه مني القاء كلمة في مجلس النواب العراقي حول الوحدة الفورية بين العراق وسوريا، انتهاز الفرصة للتحديث عن الاوضاع الداخلية مع نوري السعيد فقلت له : «ياباشا قبل مدة اعلتكم الاحكام العرفية في بعض مناطق العراق، ولم نبد في حينه معارضتنا لاعلان هذه الاحكام، لاننا كنا آنذاك نشاطر المسؤولين في الحرص على استتباب الأمن والاستقرار وجعل هذا الامر فوق كل اعتبار، وكنا نأمل ان هذه الاحكام ستلغى بعد زوال الاسباب التي اعلنت من اجلها، وكنا نأمل فيك، وانت اقدر الناس على حل المشكلات التي وقعت في اقصية الحي والنجف وغيرهما والتي اتخذت الاجراءات القاسية بسببها، ولكن ذلك لم يقع، الامر الذي يجعل المعارضين وخصوم الحكم في الداخل والخارج يوجهون اليه الاتهامات والتهجمات». فقاطعني نوري السعيد قائلاً: «ياشيخ عبود ألا تعلم ان الشيوعية منتشرة في ازقة وسرايب النجف وكذلك في الحي؟. قلت: ياباشا، ألا ترى لماذا تتغلغل الشيوعية في هذين القضائين؟ في حين ان في العراق اكثر من مائة وعشرين قضاء، لم تنتشر فيها الشيوعية على النحو الذي ذكرت، وان وجود ما يسمى بالشيوعية في هذين القضائين له أسبابه وعوامله، وارجوياباشا ان لا تنهما كل معارض او مطالب بالاصلاح بالشيوعية، وكما تعلمون ان النجف بلد مقدس فيه اعداد كبيرة من العلماء والشعراء والمثقفين مرهفي الحس والشاعرين بالمساوي، وفي مقدمة ذلك اطلاق الرصاص من قبل الشرطة على المتظاهرين وطلاب المدارس ووقوع عدد من الضحايا. هذا من ناحية ومن ناحية اخرى كانت الاموال والهيئات التي تأتي من الجهات الاسلامية في الهند وايران الى المدارس الدينية وعلماء الدين توزع على الطلبة، وحين وقع الانفصال بين الهند وباكستان، توقفت الاموال التي كانت ترد من الهند، كما قطعت الاموال التي كانت تصل من ايران بسبب معاداة الشاه للعلماء ورجال الدين فانقطعت الموارد المالية عن طلبة العلم. كما توقف طريق الحج البري، هذه العوامل ادت الى شيوع البطالة في عدد كبير من العمال والكسبة، وكان المؤمل ان تتخذ الحكومة التدابير العاجلة وایجاد المصانع التي

تؤمن فرص العمل للعمال وایجاد مجالات الرزق لغيرهم ، وان كثيراً من هؤلاء اصبحوا جوعاً والجوع كافر كما تعلمون . اما سبب انتشار ما يسمى بالشيوعية في قضاء الحي ، فسببه الوحيد هو تصرفات الشيخ عبدالله محمد الیاسین ، الذي اشترى معظم اراضي السعدون في الحي باثمان بخسة ، واصبح الناس داخل الحي لا یملكون الحق في الحصول على الطین الذي یستخدمونه لتبلیط سطوح منازلهم وحمايتها من الامطار او حتی لدفن موتاهم من الاطفال وغيرهم ، وكثيرون ممن یتعذر علیهم تحمل نفقات نقلهم ودفنهم في النجف حسب العادة الجارية ، ولاشك في ان تصرفات عبدالله محمد الیاسین تصرفات طائشة ، ومن حق الناس ان یعزوها الى دعم ومساندة السلطة له ، وانني اری ان خیر وسيلة للحد من هذه التصرفات ، هي قيام الحكومة باستملاك بعض الاراضي التي اشتراها وتوزيعها على الناس باسعار رمزية لكي یستغلوها في الزراعة والسكن ورعاية المواشي وحتی في دفن موتاهم !! حتی یحصل الاستقرار ویستتب الامن وفي ذلك خیر ضمان مانع وراذع لانتشار الشيوعية وتفشيها بین الجماهير .

بعد هذا الكلام والعتاب ، التفت اليّ نوري السعيد قائلاً : «انا اؤيد ما قلت ، فقد تلقيت من خارج العراق ومن بعض الاقطار الاسلامية برقيات تستنكر ما وقع في النجف ، وانني عازم على تلافي ما وقع في القريب العاجل ، لقد سبق السيف العذل» .

نعود الى موضوع العرش السوري ، فنقول لم یكن اخفاق الوزارات المتعاقبة التي كان الوصي عبد الاله ، یعتقد انها قادرة على تحقيق حلمه الكبير بقیام الوحدة العراقية - السورية واعتلائه العرش السوري مقتصرأ على الفشل في تحقيق هذا الحلم فقط ، بل ظن ان الاتيان بالدكتور محمد فاضل الجمالي رئيساً للوزراء ربما یكون سبباً ودافعاً لارضاء الامريكان وتأييدهم له في تحقيق طموحه اي طموح عبد الاله - خاصة وان الجمالي وعضو وزارته السيد عبدالكريم الازري ، كانا یكثران من التصريح والاعلان بامكانية تحقيق هذه المطامح ، وان وجود عدد كبير من رجالات السياسة في سوريا ممن یمكن الاعتماد علیهم في هذا الامر ، غیر ان هناك عقبة ، وهي عدم تمتع الجمالي بثقة المجلس النيابي ، بسبب وجود كتلة نيابية كبيرة تساند نوري السعيد ، وبسبب كون المستقلين من النواب لا یجاهرون بتأييد الجمالي ،

لأنهم لا يطمثون الى امكانية بقاءه واستمراره في الحكم مدة طويلة، اضافة الى شعورهم بعدم امكانية عودته في حالة فشله، كما فشل اخوان له من قبل، ويعود ذلك كما ارى الى ما ابداه من ضعف ازاء بعض المناورات التي وضعت في طريقه، يضاف الى ذلك عدم اسناده من قبل الساسة الذين كانوا يوصفون بالقوة والمقدرة، بل عملوا على خذلانه، حتى ان المجلس النيابي بالرغم من ضعفه الذي اخذ يزداد على توالي السنين والاعوام، قد واجه معارضة لم تكن متوقعة او ملحوظة في السابق، حتى من اولئك النواب الذين كانوا يؤيدون نهج الجمالي ويسرون على خطه العام، وما جرى في المجلس يمكن وصفه بالمرحبة الساخرة او المهزلة.



القضية السورية في المجلس النيابي

في عام ١٩٥٥ دعاني الاستاذ عبد الوهاب مرجان رئيس المجلس النيابي لمقابلته واخبرني خلال تلك المقابلة : « ان رئيس الوزراء نوري باشا السعيد يريد مواجهةك في مكتبه الرسمي ، وقال انه يعلم بما يريدته رئيس الوزراء من هذه المواجهة » وقد لبيت الطلب بالذهاب الى مكتب رئيس الوزراء فاستقبلني نوري السعيد استقبالا حاراً ، وبعد تبادل التحايا بادرني قائلاً : « انت تعلم يا شيخ عبود ، نحن لم نحارب الاتراك العثمانيين إلا من اجل استقلال العرب ووحدتهم ، ولكن الاقدار والظروف ، جعلت الاقطار العربية مقسمة الى دويلات يحارب بعضها بعضاً في السر والعلن ، ولكننا ماضون في طريقنا الى تحقيق الهدف الذي ثرنا من اجله ، على قدر ما نستطيع اليوم القيام به وما تسمح به الظروف . وقد تسلمت اليوم برقية موجهة من مجلس النواب السوري موجهة الى مجلس النواب العراقي يطلبون فيها اعلان الوحدة الفورية ، وانت تعلم ان الشيشكلي الذي جاء بهذا المجلس ليس جاداً في حمل المجلس السوري على تقديم مثل هذا الطلب ، بل انه ضرب من المزايدات في سبيل احراج الغير ممن لا يتعاطى بالشعارات . وحيث انك من الشخصيات المعروفة بالمواقف الوطنية والقومية البعيدة عن الاتجاهات الحزبية ، فانا آمل ، باعتبارك نائباً في مجلس النواب ، ان تلقي كلمة تكشف فيها البواعث والنوايا الحقيقية المفتعلة حيال الوحدة العراقية السورية ، وتقول ما نعتقده في موقف كل من البلدين ، وفيما اذا كان من المناسب الدعوة الى وحدة فورية في مثل هذه الظروف الصعبة التي يمر بها العرب ، فاذا تكلمت انت ، فان اكثريه المجلس ستشاطر الرأي ، ولا يملك الآخرون اي اعتراض على رأيك ، وبذلك تخلصنا من هذا المأزق !!

قلت له انا حاضر ، ثم جرت الاحاديث حول الاوضاع العامة ، فانتهزت الفرصة لاتحدث معه بصراحة عن الاوضاع السيئة التي يمر بها العراق واعلان الاحكام العرفية ، وسأشرح تفاصيل ما دار حول ذلك في فصل آخر .
وعند انعقاد الاجتماع الاعتيادي لمجلس النواب في ١٤/١/١٩٥٧ تليت البرقية المرسلة من قبل مجلس النواب السوري .

كلمة في المجلس

وقد تناوب في الكلام عدد من نواب المجلس، ثم طلبت الكلام والقيت الكلمة التالية: (١)

«أيها السادة، جميل جداً أن نسمع برقيات متبادلة وفي الفاظها بعض العبارات المعبرة عن الاماني القومية، وكنا نتمنى أن يُقدر العرب ضحاياهم الغالية التي ذهبت لتحقيق اهدافهم العالية في الوحدة والاستقلال، ولا شك ان العراق قد ضحى بكثير من امواله ودمائه في سبيل تحقيق الاهداف القومية، ولقد آوينا الاحرار في ظل الانتداب، آويناهم ونصرناهم وقال الله تعالى: «والذين آووا ونصروا اولئك هم المؤمنون حقاً». ولا يمكن ان نكفر بالعروبة بعد ايمان وبعد ان هدانا الله.

اننا عرب بالجنس والعقيدة، وفينا البيت الهاشمي الرفيع الذين هم اصحاب الميراث الشرعي وحماة التراث القومي، ومنهم الضحايا والقرايين في سبيل العرب والاسلام. كنا مع سوريا متعاونين واخواناً على سرر متقابلين، حتى ظهرت الانانيات والزعامات وكثرت الانقلابات، فاختلطنا معهم. ولا شك ان ما حدث في الماضي لم يكن للعراق ضلع فيه مع الاسف الشديد، انهم صاروا يتاجروا بالقومية العربية سراً وعلانية حتى اصبحت القومية كأنها سلعة تباع وتشتري، وبالتالي عملوا حلفاً ثلاثياً وقيادة موحدة، وكنا نتمنى ان نكون معهم، لكنهم استقلوا في هذا وحدهم، اللهم لاشماتة ولا عار، ولكن أتساءل: ما الذي فعلوه في هذا الحلف الثلاثي؟ كنا نأمل انهم يهجمون على اسرائيل عندما وقعت الواقعة على مصر العريضة، ونكون في مقدمة الصفوف، نضرب هامة الاعادي، ولكنهم تقاعسوا واكتفوا بالأقوال والانشيد، ولم ينقذوا (بورت سعيد)، بل اكتفوا بشتن نوري السعيد؟ هل هي القافية التي اجبرتهم، ام انه من المصلحة القومية؟ كلا بل ان مصلحة العرب تقضي عليهم ان يتحدوا بالنظر للاحداث المحيطة بهم. فاخواننا العرب عارضوا حلف بغداد قبل الحوادث الاخيرة، ونعتقد بانه لم يكن له اثر فيها لا من قريب ولا من بعيد، وقد اتفقنا مع جيراننا من الدول المسلمة الشاعرة بالاحطار المحدقة، ولا يخفى ان الشرق الاوسط، كان وحدة مرتبطة المصير في

(١) محاضرات جلسات مجلس النواب ١٩٥٦ - ١٩٥٧، ص ١٢، ١٣

جميع الاحداث التاريخية الكبرى كغزو الاسكندر والمغول . فاذا اتفقنا مع جيراننا لحماية بلادنا فلا أعلم لماذا يغضب علينا الاخوان ، مع اننا لازلنا محتفظين وشاعرين بواجباتنا القومية ومستعدين للتضحية في كل مجال . ولاشك ان حلف بغداد هو من مصلحة العراق والعرب . وسنوفي بالعهد لقوله تعالى : « اوفوا بالعهد ان العهد كان مسؤولاً » .

العرش السوري ومغازلة امريكا

ولنعد الآن الى موضوع العرش السوري ، سبق وان ذكرنا ان الوصي عبدالاله كان يحاول وباصرار اظهار نوري السعيد بمظهر العاجز عن تأليف الوزارة ، وذلك بايعازه الى من يرشحهم الوصي الى منصب الوزارة ، بعدم قبول هذا التكليف ، حتى يخرج المكلف بتأليف الوزارة ويؤكد فشله . هذا ما جرى في وزارة الدكتور محمد فاضل الجمالي ، فاصبح الوصي يعتقد ان الانكليز هم الذين يوعزون الى نوري السعيد بعدم العمل والسعي من اجل الحصول على العرش السوري ، فانسحب ذلك على علاقة الوصي بالانكليز ودفعه شعوره هذا الى ان يتوجه لمغازلة الامريكان . واذكر بهذه المناسبة ان اللواء عمر موفق حبيب - وهو من عائلة البيكات في الحلة - اقام وليمة على شرف الوصي على العرش في احد البساتين العائدة لهم في الحلة فقال له الوصي - كما حدثني بذلك الضابط عمر موفق نفسه - ان لا توجه الدعوة الى السفير البريطاني ، ومن الافضل دعوة السفير الامريكي لحضور الولاية . ولما كان للانكليز عيون كثيرة منتشرة بين مختلف الاوساط ، ولما لديهم من خبرات وتجارب باحوال العراق وسكانه ، فقد كانوا - اي الانكليز - على علم ومعرفة بتوجهات الوصي عبد الاله الجديدة . ومما يذكر ايضاً بهذه المناسبة اننا دعينا لحضور المناورات العسكرية في منطقة المنصورية (قره شان) التي كان يجريها الجيش العراقي في خريف كل عام . وقد حضرها جلالة الملك فيصل الثاني والوصي عبد الاله وعدد من رجال الدولة والملحقون العسكريون . وقد لاحظ الحاضرون ان توجهات الامير عبد الاله ومجاملاته الى الملحق العسكري الامريكي كان اكثر من الملحق العسكري البريطاني وكان ذلك واضحاً لدى الجميع .

بعدها نرى الحكومة الامريكية توجه الدعوة الى الملك فيصل الثاني لزيارته الولايات المتحدة الامريكية وكان برفقة جلالة الملك وفد كبير من المدنيين والعسكريين مثل نوري السعيد ، داود الحيدري . والعقيد عبدالله عبيد المضايقي وسندرسن طبيب العائلة الملكية (لاحظ الصورتين آخر الكتاب) .

كان الوصي عبد الاله يعقد آمالاً على علاقاته مع الولايات المتحدة الأمريكية، وحسب اعتقادي، ان هذه الامور وغيرها قد حملت الانكليز على الشك في نوايا الوصي وعدم الثقة به وبولائه للسياسة الانكليزية، مما حملهم على الاستفسار والاكثر من التساؤل عن سلوك الوصي . . . هل يقبل الرشوة؟؟ وغير ذلك من الاشاعات والاراجيف. هذا من جهة ومن جهة اخرى ان الانكليز اعتقدوا بان النظام القائم في العراق لا يصلح ان يكون سداً مانعاً لايقاف التيار القومي المتصاعد الآخذ بالازدياد نتيجة لقيام الجمهورية العربية المتحدة بين سوريا ومصر، وهذا بلاشك سيهدد المصالح الحيوية البريطانية وفي مقدمتها النفط في العراق ومنطقة الخليج العربي . . كما لم تحصل لدى الدوائر البريطانية القنعة والاطمئنان الكافي من جدوى قيام الاتحاد الهاشمي بين الاردن والعراق. وكان الشيخ علي الشرقي - الوزير يومذاك - قد قال في مجلس الوزراء: «ان الاتحاد بين الاردن والعراق يشبه (حشفتين)!! بسبب عدم توفر الاموال الكافية لضمان استمرار قيام هذا الاتحاد والافضل السعي ان تكون «الكويت» ضمن هذا الاتحاد لتكون (رطبة بين الحشفتين)!! ولما بذلت المساعي بهذا الخصوص اخبر السفير البريطاني ببغداد المسؤولين القائمين بتلك المساعي بان «الكويت» غير راغبة بالانضمام الى هذا الاتحاد!!! ولكننا سنحاول ان نقنع حاكمها آنذاك باعطائكم منحة مالية مناسبة.

ولما لم تحصل القنعة لدى الجهات العراقية بهذا العرض البريطاني، وجهت الحكومة العراقية الدعوة الى امير الكويت لزيارة العراق.

فزار العراق في ١٠/٥/١٩٥٨، ولما فاتحوه بفكرة الانضمام الى الاتحاد الهاشمي، اعتذر قائلاً: «انا حاضر ان اتوسط بينكم وبين الرئيس جمال عبدالناصر وتسوية الامور بين العراق ومصر». ولما كان الغرض من دعوته هو انضمام «الكويت» الى الاتحاد الهاشمي ولم يحصل المقصود، بادر نوري السعيد وبعض الساسة العراقيين الى الاجتماع بالسفير البريطاني ببغداد للمداولة حول هذا الامر. ويظهر - كما علمنا من الاستاذ ضياء جعفر، الذي عاد مؤخراً من لندن - ان وزارة الخارجية البريطانية تستغرب من موقف نوري السعيد وتعتب عليه من موقفه من قضية الكويت وكيف استولى عليه الغضب والاحتجاج خلال اجتماعه بالسفير البريطاني، وضربه

وضربه على الطاولة مخاطباً السفير بكل حدة وغضب
«انتم تقدرون ان تضغطوا على الكويت للانضمام الى الاتحاد الهاشمي، ولكن يظهر
انكم غير راغبين بذلك»! ومنذ ذلك الوقت اصبح نوري السعيد ميالاً للاتصال
بأمريكا وتوثيق العلاقة معها، فاتفقت رغبته مع رغبة الامير عبد الاله في هذه
القضية، وان كانت المقاصد والغايات مختلفة، حيث كان نوري السعيد يطمح
بادخال «الكويت» الى الاتحاد الهاشمي ليقف سداً منيعاً امام التيار القومي الجارف
الذي كان يقوده الرئيس جمال عبدالناصر، بينما كان الوصي عبد الاله يأمل مساعدة
الامريكان في امر تنصيبه ملكاً على العرش السوري، مما حمل الانكليزان يقولوا
صراحة: «ان البلاط والحكم ونوري السعيد لا يسمعون رأينا ولا يصغون لنصائحنا
وهم يتجهون اتجاهاً اخرى!!».

الفصل الحادي عشر علاقتي بالأحزاب السياسية



الفصل الحادي عشر

علاقتي بالاحزاب السياسية

كان بودي ان لا اتطرق الى الاحزاب السياسية التي قامت في العراق وعلاقتي بها، سواء تلك التي قامت قبل ابرام معاهدة ١٩٣٠ التي مهدت لدخول العراق عصبة الامم او لتلك الاحزاب التي قامت بعد ذلك لاني آثرت البقاء بعيداً عنها لعدم ايماني بها، رغم قناعتني بانها احد الاسس التي تقوم عليها الحياة الدستورية النيابية والانظمة الديمقراطية.

لم يكن تأليف الاحزاب السياسية وغيرها والانتماء اليها معروفاً في العراق إلا بعد الانقلاب العثماني عام ١٩٠٨، وتأليف جمعية الاتحاد والترقي الذي سيطر على شؤون الدولة العثمانية، ثم جاء تأليف حزب الحريه والائتلاف في ١٩١١/١١/٨ الذي دعى الى الحكم اللامركزي في الولايات العثمانية معارضاً بذلك سياسة الاتحاد والترقي وتسلطها على امور الامم والشعوب الخاضعة للعثمانيين. وازاء هذه السياسة الجائرة شكل فريق من الطلاب العراقيين الذي كانوا يواصلون دراساتهم في المعاهد العثمانية، جمعية اطلقوا عليها اسم (جمعية العلم الاخضر) عام ١٩١٢ وقد اقتصر نشاطها وفعاليتها على الامور الادبية وتوثيق الصلات والاخوة بين اولئك الطلبة. ثم توالى حركة تأسيس الجمعيات والنوادي مثل: النادي الوطني العلمي في بغداد، وجمعية البصرة الاصلاحية عام ١٩١٣، ثم جمعية العهد السرية التي أسسها عزيز علي المصري عام ١٩١٣ في اسطنبول بهدف جمع شمل العرب وقد اقتصرت عضوية هذه الجمعية على العسكريين فقط.

بعد انتهاء الحرب العالمية الاولى (١٩١٤-١٩١٨) واستيلاء القوات البريطانية على العراق، فقد تأسس في عهد الاحتلال عدد من الجمعيات السرية ذات الاهداف والغايات الوطنية التي لم ترق لسلطات الاحتلال البريطانية فلم توافق على منحها الاجازات لممارسة نشاطها السياسي، نذكر من بينها:

- ١ - جمعية النهضة الاسلامية التي تأسست في النجف سنة ١٩١٧ .
- ٢ - جمعية حرس الاستقلال التي تأسست في بغداد في اواخر شهر شباط (فبراير) عام ١٩١٩ .
- ٣ - جمعية الشبيبة
- ٤ - جمعية العهد العراقي التي تأسست عام ١٩١٩ كفرع لجمعية العهد المؤسسة في اسطنبول .

اما في عهد الانتداب البريطاني التي امتد من عام ١٩٢١ الى عام ١٩٣٢ فقد قامت عدة جمعيات وتشكلت احزاب كثيرة نذكر منها :

- ١ - الحزب الوطني العراقي تأسس في ١٩٢٢/٨/٢ ثم اغلقه المندوب السامي البريطاني في ١٩٢٢/٨/٢٤ .
- ٢ - جمعية النهضة العراقية التي اجيزت في ١٩٢٢/٨/١٩ واغلقها المندوب السامي البريطاني في ١٩٢٢/٨/٢٤ .
- ٣ - الحزب الحر العراقي الذي حصل على اجازته في ١٩٢٢/٩/٣ بتأييد ودعم من السلطات البريطانية لاسناد وزارة السيد عبدالرحمن النقيب، فلما استقالت وزاره في ١٩٢٢/١١/١٦ تضاعف شأن هذا الحزب واختفى ع الوجود .
- ٤ - حزب الامة وقد اجيز في ١٩٢٤/٨/١٩ .
- ٥ - حزب التقدم، الفه السيد عبد المحسن السعدون في ١٩٢٥/٨/٢٣ وانتهى بانتحاره يوم ١٩٢٩/١١/١٣ .
- ٦ - حزب الشعب الذي الفه ياسين الهاشمي في ١٩٢٥/١١/٢٥ .
- ٧ - حزب الجبهة الوطنية الذي اجيز في ايار (مايو) ١٩٢٨ ثم لم يلبث ان اندمج مع الحزب الوطني العراقي لتقارب اهدافهما .
- ٨ - حزب العهد العراقي الذي الفه نوري السعيد في ١٩٣٠/١٠/١٤ بهدف ابرام المعاهدة العراقية - البريطانية .
- ٩ - حزب الاخاء الوطني، الذي تشكل من الحزبين : حزب الاخاء الوطني والحزب الوطني .

انني لا اريد الخوض في تفاصيل تأليف تلك الاحزاب والجمعيات ومناهجها، ومن يريد ذلك فعليه مراجعة الكتب والمراجع التي الفت في هذا الصدد وفي مقدمتها كتاب (تاريخ الاحزاب السياسية العراقية) للاستاذ المؤرخ السيد عبدالرزاق الحسيني وغيره من المراجع.

اعود بعد هذا الموجز عن الاحزاب والجمعيات لاقول: لما كان انطلاقنا للاشتراك في الثورة العراقية عام ١٩٢٠ منبثقاً من الرغبة في الحصول على الحريات والحقوق الاساسية العامة للشعب العراقي عامة، كان بودنا ان تكون انطلاقة العمل السياسي بعد قيام الحكم الوطني على الاساس الذي قامت عليه الثورة، إلا انه يبدو مع الاسف، ان الشعب والبلاد لم يكونا مهياين لذلك، او ان طبيعة (الحكم الشاذ) القائم يومذاك - كما وصفه المرحوم السيد ياسين الهاشمي - لم تسمح بقيام الاحزاب على الاسس الصحيحة، لكي تضمن استمرار دوامها وترسيخ مبادئها وتحقيق اهدافها ومناهجها، حتى وإن كان الموت يؤدي بحياة قادتها ومؤسسيها، او خروج بعض المساهمين فيها من كبار الساسة والمتنفذين من حلبتها.

ومن واكب نشوء الاحزاب وفعاليتها ونشاطاتها يجد من السهل ان اكثر تلك الاحزاب، كان الغرض الاساسي من قيامها مرهوناً باهداف وظروف معينة، سرعان ما ينتهي هذا الحزب او ذاك بانتهاء تلك الظروف وتحقيق الهدف!!

فقد قام الحزب الحر العراقي برئاسة السيد محمود بن السيد عبدالرحمن النقيب لدعم الحكومة المؤقتة، ومرار المعاهدة العراقية - البريطانية التي ارادتها حكومة الانتداب البريطاني. كما قام (حزب النهضة) برئاسة المرحوم امين الجرججي على اهداف خاصة بعيدة عن الاتجاهات الوطنية العامة، وقام (الحزب الوطني العراقي) لتحقيق غايات واهداف وطنية سعى اليها مؤسسوه. ولم تمض على قيام هذه الاحزاب سوى مدة قصيرة حتى جرى تجميدها او حلها وتوقفت عن ممارسة نشاطاتها وفعاليتها السياسية، وتنقل اقطابها بين احزاب اخرى ألقت لاغراض تمشية سياسات معينة ودعم حكومات مثال ذلك (حزب التقدم) الذي اسسه عبدالمحسن السعدون بغرض دعم سياسة حكوماته المتعاقبة. كما قام (حزب العهد) بهدف اسناد وزارة نوري السعيد وتوقيع معاهدة سنة ١٩٣٠، كما

قامت احزاب مؤقتة اخرى، كان اهمها حزب الاخاء الوطني برئاسة ياسين الهاشمي، الذي بالرغم من انضواء عدد كبير من العاملين في القضايا العامة تحت لوائه، فان عمر هذا الحزب لم يطل، بل ان زعيمه الهاشمي هو الذي اصدر امراً بحله بعد ان تسلم رئاسة الوزارة في ١٧/٣/١٩٣٥ بدعوى: «ان البلاد في امس الحاجة لتوحيد الكلمة وادماج الاحزاب في هيئة واحدة» كما جاء في البيان الصادر بعد المؤتمر العام للحزب في ٢٩/٤/١٩٣٥، وقد تبع ذلك حل الاحزاب الاخرى حين وجد ان وحدة الامة اجدى من التفرق بين الاحزاب، ولا احسبني بحاجة الى ذكر الاحزاب المصطنعة الاخرى كحزب الوحدة الوطنية الذي ألفه علي جودة الايوبي لدعم وزارته التي شكلها في ٢٧/٨/١٩٣٤ ولم يمتلك هذا الحزب من مقومات الاحزاب واهدافها إلا اسمه!!

وعلى ذكر الاحزاب المصطنعة، اقول للتاريخ انني رأيت المرحوم محمد امين الجرججي زعيم (جمعية النهضة العراقية) في اواسط العشرينيات، رأيت رجلاً وقوراً طيب السريرة، عمره يقارب الستين، كان يمارس العمل التجاري، ولم يكن ذا خبرة في الاوضاع السياسية او من المتمرسين في العمل السياسي. قال مرة «انه اقدم على تأليف حزبه حتى لا يقال ان القرن العشرين خال من الرجال! ولد اردت اثبات العكس بتأليف الحزب (اي الجمعية) وبان في العراق رجالاً».

اما الحزب الحر العراقي ورئيسه السيد محمود النقيب، فمن المعلوم ان السلطات البريطانية هي التي اوعزت اليه بضرورة تأليف هذا الحزب، بقصد اسناد السياسة البريطانية في العراق وترويج اتجاهاتها. وكان هذا الحزب موضع سخريه وتندر الوطنيين العراقيين، منها ان المرحوم السيد داود النقيب ابن عم رئيس الحزب السيد محمود، كان يردد على الدوام اغنية شعبية لها قصدها ودلالاتها وهي من الاغاني الشائعة:

(كل الشرايع زلگ، من يمنا العبرة)

والمقصود بها ان من يريد السلامة ويضمن الحصول على المنافع الشخصية، فعليه الانتساب الى هذا الحزب لان شريعته مأمونة^(١)، ومطلع البيت: يللي تريد العبور من الفرگ تبرا كل الشرائع زلگ من يمنا العبرة

(١) الشريعة هي محل العبور من ضفة النهر الى الضفة الاخرى والعبور منها لا يؤدي الى الزلق.

وقد هاجم الشاعر الشعبي الكبير الملا عبود الكرخي الحزب وعرض بالسيد
النقيب الكبير قائلاً :

مگموعک ابو عین الکریمه الکر

گام وصار لی رئیس الحزب الحر

وعلى اثر ذلك السخط الشعبي العارم على الحزب ورئيسه ، قام لفيف من
خصوم الحزب المذكور ليلاً بسرقة اللوحة التي تحمل اسم الحزب ، التي كانت
معلقة فوق مدخل بناية الحزب ، ونقلوها وعلقوها فوق إحدى الدور الواقعة في محلة
الميدان !!



ولم يسلم هذا الحزب من نقد الشاعر الوطني معروف الرصافي الذي قال في
احدى قصائده :

قولوا لحزب تسمى الحر معتدلاً
هل انت من بعد نفى القوم معتدل؟
تالله ما انت حرٌ في مطالبه
وانما انت للحكام معتمل

ويقصد الرصافي بالحكام هم الانكليز.
كما اصدر الحزب جريدة تنطق بلسانه اسمها (العاصمة) اما الهيئة المؤسسة
له فهم السادة :

السيد محمد النقيب، توفيق الخالدي، ناجي شوكة، عبدالمجيد الشاوي، جميل
صدقي الزهاوي، فخري الجميل، يوسف غنيمه، حسن غصيبة، صلاح بابان،
طه ياسين، وصدر الدين الشواف.

ان دل هذا الامر على شيء فانما يدل على الوعي المبكر والمشاعر الوطنية
للشعب العراقي ومعارضته للسياسة الاستعمارية ولكافة العناصر التي تروج لتلك
السياسة.

اما عن انطباعاتي عن تشكيل الاحزاب في بداية تشكيل الدولة العراقية فاد
اغلبها كانت احزاب موسمية، اي انها تنتهي وتختفي عن الوجود بانتهاء المهمة
التي تألفت من اجلها، ولا نريد الاطالة في ذكر الاهداف والمقاصد التي تختفي
وراء ذلك لان فيها ما يسيء الى البعض وهذا مالا نرتضيه.

يضاف الى ما تقدم ان ضعف ايمان العديد من الشخصيات السياسية التي
كانت تهرع للانتساب الى هذا الحزب، نراها بعد برهة من الزمن سرعان ما تتحول
الى حزب آخر طمعاً في اكتساب المنافع والحصول على المغانم باسرع وقت. واذا
سئل احدهم عن اسباب ابتعاده عن الحزب الأول والتخلي عنه، نجده يقول
متذرعاً: «هذه حزبية وليست عبودية!!!». اما البعض الآخر فتراه يتذرع بالقول:
«اني رأيت خدمة البلاد بسلوك هذا الطريق الافضل وهذا امر طبيعي».

لم تكن لي علاقات وثيقة مع المرحوم ياسين الهاشمي واعوانه من حزب
الاخاء الوطني عدا العلاقات الرسمية الشكلية. وفي يوم من ايام سنة ١٩٣٤ جاءني
رسول من النجف الاشرف يحمل رسالة شفوية من العلامة الشيخ محمد جواد
الجزائري، يرغب فيها ان ازوره في النجف للتحدث في امور مهمة، فلبيت الرجاء
وذهبت لمقابلة الشيخ الجزائري الذي رحّب بي قائلاً: «انه تلقى طلباً من ياسين
الهاشمي لاقناعي وترغيبني للعمل في صفوف حزبه - حزب الاخاء الوطني - وقد
استضافني الشيخ الجزائري في دار اخيه عبداللطيف وقدم لي جميع التسهيلات
الممكنة في حينه، عدت بعدها الى الحلة، ولم تمض إلا ايام معدودة حتى اتصل
بي عدد من اصدقائي من المنتمين الى الحزب المذكور طالبين مني الانتماء الى
الحزب فاعتذرت مكتفياً بتأييد سياسة الحزب دون الانتساب اليه.

وليسمح لنا القاريء الكريم بالعودة الى الاحزاب وكيف تؤول وتنتهي
بحسب رغبات الاشخاص الذاتية، او الظروف التي استوجبت قيامها او اغلاقها.
فياسين الهاشمي كان قد طلب من الشيخ محمد جواد الجزائري العمل على اسناد
حزبه عام ١٩٣٤ ثم لم يلبث ان امر بحل الاحزاب كما مر ذكره. وقد آذرت ودعمت
حزب الهاشمي - حزب الاخاء الوطني - دون ان انتسب اليه، نظراً لما رأيت
ولمست من ان الانتساب اليه قد يؤدي الى كثير من الخصومات والمساومات التي
كنت في غنى عنها.

لقد مضت فترة تزيد عن عشر سنوات على تعطيل الاحزاب عام ١٩٣٥،
حتى اعادتها مرة اخرى عام ١٩٤٦، وخلال ذلك، وبسبب قناعاتي بعدم جدوى
الانتماء الى اي حزب من الاحزاب لم يكن لي موقف معين منها بل بقيت مستقلاً
مترقباً الاحداث وما سيؤول اليه مستقبل البلاد.

وبعد عودة الاحزاب واجازتها للمرة الثانية تحت واجهة الرغبة بفتح صفحة
جديدة في تاريخ العراق السياسي واحياء الحياة الديمقراطية بعد انتهاء الحرب
العالمية الثانية بانتصار جبهة الحلفاء الديمقراطية، ووجوب انعكاس هذا النصر
على النهج السياسي الذي ستسير عليه الحكومات الضالعة مع المعسكر الغربي
المنتصر، وازاء هذه الازعاج، لم يكن بعث الاحزاب من جديد امراً طبيعياً، لان
الحاكمين كانوا يتوجسون خيفة من الاحزاب السياسية لانها ستشكل خطراً على

مصالحهم . وبناء على ذلك فان هؤلاء الحاكمين على اتم الاستعداد لمجابهة الاحزاب التي ستؤلفها العناصر الشابة ذات الاتجاهات الجديدة ، ورميها واتهامها بمختلف الاتهامات كالتطرف او الشيوعية .

لقد حاول احد السياسيين وهو توفيق السويدي الذي شكل الوزارة في ١٩٤٦/٢/٢٣ وتعهد باعادة الحياة الحزبية في العراق ، قد حاول ان يجمع الصيف والشتاء على سطح واحد ، كما يقول المثل ، في الحزب الذي اسسه باسم (حزب الاحرار) واعلن ان حزبه يأخذ من اليمين واليسار مما ادى الى ان الكثيرين من شيوخ العشائر والتجار الذين آزروا حزبه يوم كان في الحكم رئيساً للوزارة ، هؤلاء انفضوا عنه بعد تنحيه عن الوزارة كما انفض الشباب والمثقفون الذين كانوا يتطلعون الى حياة سياسية اقرب الى اليسار منها الى اليمين .

اما الاحزاب الاخرى فلم تكن تملك الدعم في المدن والاوراسط العشائرية ، كما لم تكن الاكثرية الساحقة من سكانها عارفة او مطلعة على اهداف وغايات مؤسسي هذه الاحزاب ، يضاف الى ذلك ان هؤلاء المؤسسين انفسهم لم تكن تربطهم باهالي المدن والقرى الروابط المادية التي تربط بين الاغنياء والملاكين باهالي هذه المناطق وعليه لم اجد وسيلة انفع من الاحتفاظ بصداقة اجائنا واصدقائنا من المشاركين او المتسبين الى تلك الاحزاب والدعاء لهم بالدعوات الصالحات والتوفيق لتحقيق الاهداف والاماني الوطنية .

والحقيقة التي ارى الكشف عنها في هذا المجال انني سألت الوصي عبد الاله يومئذ ، عما اذا كانت الدولة او الحكومات مؤمنة بالحياة الحزبية ، فأفصح عن هذا الامر وابدى عدم جدية ذلك وقال ارجح ان لا تنضم الى الاحزاب ، وقد توافق ذلك مع ما كنت افكر فيه واقدره منذ زمن بعيد ، وبالرغم من موقفي هذا فقد كانت هناك اتصالات ومحاولات تجري معي بهدف حثي على الانضمام الى الاحزاب اذكر منها :

١ - في السنوات التي اعقبت فشل ثورة مايس ١٩٤١ وخلال سنوات الحرب العالمية الثانية كنت مهتداً بالاعتقال لمشاركتي الفعلية في هذه الثورة ، وما جرى بعدها من احداث سبقت الاشارة اليها في موضعها . وكان وضعي آنذاك لم يساعدني على المشاركة في العمل السياسي بالشكل العام . ولما تشكل حزب

الاحرار بتاريخ ٢/٤/١٩٤٦^(١) اتصل بي رئيسه الاستاذ توفيق السويدي وكذلك نائب الرئيس الاستاذ سعد صالح الذي كانت تربطني وياه اوثق الروابط الاخوانية واقواها، وطلبا مني الانضمام الى حزبهم (حزب الاحرار)، وقد ابدت لكل منهما اعتزازي بصداقتهما واحترامهما واعتذرت بعدم قدرتي على العمل السياسي والانضمام الى اي حزب، مع تمنياتي لهما بالتوفيق والنجاح في مسعاهما في خدمة الوطن، وقلت لهما ان اشغالي الخاصة تحول دون الانتساب وافضل ان ابقى مستقلاً بعيداً عن الانتماءات الحزبية. وقلت لهم مؤكداً هذا الموقف: يمكن ان توجهها الي العتب اذا ما وصل الى اسماعكم ان عبود الهيمص قد انتمى الى حزب غير حزبكم!، فاقنتنا بذلك وقبلا اعتذاري.

٢- ولما قام صالح جبر بتأليف حزبه (حزب الامة الاشتراكي) زارني في دارنا في الشوملي كل من الشيخ دوهان الحسن والسيد جعفر القزويني وعدد من اصدقائي من المنتسبين الى الحزب المذكور وابلغوني برغبة صالح جبر وبرغباتهم الشخصية بان انضم الى حزب الامة الاشتراكي، فابتسمت متمنياً لهم التوفيق والنجاح في تحقيق آمال الشعب ومصلحة البلاد، وعززت اعتذاري بانني افضل البقاء مستقلاً، وسوف يرون مني كل خير.

بعدها عدت الى بغداد، وخلال ذلك حضر الى الفندق الذي نزلت فيه، السيد جعفر القزويني (رحمه الله)، وطلب مني ان نذهب سوية لزيارة صالح جبر بداره في الصالحية وذلك بناء على رغبته، فامثلت لطلب السيد القزويني وقمنا بزيارة صالح جبر الذي رحب بنا واستقبلنا بحفاوة واخذ يشرح لنا مبادئ الحزب واهدافه وماشاكل ذلك من الاماني والامال، ثم التفت الي قائلاً: ماذا تقول يا شيخ عبود؟ فاجبته معتذراً وبينت له الأسباب نفسها التي سبق لي بيانها الى زملاء آخرين فاتحوني بذلك.

٣- ثم فوجئت بعدها بزيارة خليل كنة الي في الفندق مرات عديدة، ودعاني الى داره الواقعة في الصالحية، وقد كرّر دعوته خلال هذه اللقاءات بالانضمام الى حزب نوري السعيد (حزب الاتحاد الدستوري)، فاعتذرت اليه مؤكداً رغبتي في البقاء مستقلاً متمنياً لهم التوفيق بتقديم الدعوات الصالحات لهم في صالح الاعمال التي تسعد البلاد.

انني أودّ عندما اذكر هذه الامور والاشارة الى اهتمام الذوات الكرام بشخصي ودعوتهم اياي بالانضمام الى احزابهم للمشاركة في العمل السياسي ، واصراري على الاعتذار، لشعوري وقناعاتي بان تلك الاحزاب لم تكن بالمؤسسات السياسية الجادة التي تملك قوة الاستمرار والعمل في صفوف الشعب ، وبالتالي العمل على قيام حكم نيابي ديمقراطي مستقر، وقد اثبتت الاحداث التي وقعت بعد ذلك صدق ما ذهبت اليه .



ملاحظة

كان المفروض انسجاماً مع السياق التاريخي ان يتقدم الفصل الثاني عشر الذي يتناول (التمردات العشائرية في الفرات الاوسط) على الفصل السادس حول (انقلاب بكر صدقي العسكري)، إلا اننا اثّرنا وضعه هنا حسب اهمية الموضوعات، لذا اقتضى التنويه مع الاعتذار.

عبود الهميص

(١) وافقت وزارة الداخلية على تأسيس الحزب بكتابها المرقم ٤٥٨٩ في ١٩٤٦/٤/٢ .

الفصل الثاني عشر

التمردات العشائرية في

الفرات الاوسط

بعد قيام علي جودة الايوبي باجراء الانتخابات عام ١٩٣٤ حصل توتر بين الوزارة والمعارضة التي كان يقودها حزب الاخاء الوطني بزعامة رئيسه ياسين الهاشمي وبتأييد من زعماء العشائر في الفرات وفي مقدمتهم السادة: عبد الواحد الحاج سكر، وعلوان الياسري، ومحسن ابوطبيخ، رحمهم الله.

وقد صادف خلال وجودي ببغداد ان ألتقي بهم، فألحوا عليّ بضرورة الذهاب الى بيت رشيد عالي الكيلاني الكائن في منطقة الصليخ. فذهبنا سوياً، وما ان استقر بنا المقام في قاعة الاستقبال، حتى قام رشيد عالي وجاء بالقرآن الكريم ملفوفاً بالمخمل الاخضر (القطيفة) في صينية تناثرت فوقها حبات الحنطة والشعير باعتبارها نعمة من نعم الله سبحانه وتعالى. فاقسمنا بالقرآن الكريم بان نقاوم وزارة علي جودة الايوبي وان نطالب بتنفيذ الدستور واصلاح بعض القوانين. وقد تكررت هذه اللقاءات والاجتماعات التي كانت نواة لما عرف بعدئذٍ بـ (مؤتمرات الصليخ)، التي كانت تعقد مرة في دار رشيد عالي الكيلاني واخرى في دار حكمة سليمان. وكان في كل اجتماع من هذه الاجتماعات يُطلب من الحاضرين الجدد تأدية القسم كما أديناه. وأذكر من الذين حضروا احد الاجتماعات وأدوا اليمين كلاً من السادة: الشيخ حبيب الخيزران رئيس عشائر العزة والشيخ عاصي العلي رئيس عشائر العبيد، وحמיד الحسن رئيس عشائري بني تميم القاطنين في لواء ديالى، وعلي كمال والشيخ دارا الداوده، والشيخ داود الجاف من زعماء العشائر الكردية، كما حضر الاجتماعات من الوسط والجنوب بعض الرؤساء منهم: الشيخ عبادي الحسين، وشنشول حسن اغا، وسماوي الجلوب والشيخ حسن البدر الرميض والشيخ ريسان الغاصد والشيخ صغبان العلي.

وقد تم الاتفاق بين الحاضرين على معارضة حكومة علي جودة الايوبي وعدم تنفيذ اوامرها، والامتناع عن دفع الضرائب، ثم القيام بالتمرد والعصيان المسلح، ومقاطعة السلطات القائمة في الالوية وعدم مراجعتها.

وانني، اذا لم تخني الذاكرة، ان بعض من حضر هذه الاجتماعات من رؤساء العشائر، واطنه الشيخ حبيب الخيزران صرح بوجوب الاطاحة بنظام الحكم كله، ولعله لم يكن جاداً في قوله، وانما كان راغباً في معرفة اتجاه قادة المعارضة ونواياهم وعلى رأسهم ياسين الهاشمي، ولكن الهاشمي سارع الى الاعتراض قائلاً: ان نظام الحكم القائم هو النظام الصالح لهذه البلاد، وان الذي نطالب به هو الاصلاح في ظل الدستور وفي ظل القوانين الصحيحة والتنفيذ العادل لها.

وفي تلك الفترة ارسلت الحكومة الى منطقة الفرات الاوسط الفريق عبد اللطيف نوري الذي كان يشغل منصب قائد احدى الفرق العسكرية، ثم اصبح فيما بعد وزيراً للدفاع في وزارة حكمة سليمان بعد انقلاب بكر صدقي. وكان الهدف من زيارة الفريق عبد اللطيف نوري الاطلاع على اوضاع المنطقة وتحري الحقائق، لتقديم تقرير عن الاوضاع القائمة. وبعد انتهاء المهمة وقبل وصوله الى الحلة، حضر لزيارتي في داري في الشوملي المفتش الاداري للواء السيد تحسين العسكري وبرفقته عبد المحسن الجريان، وطلبا اليّ ان ارافقهما الى محطة قطار الهاشمية لمواجهة الفريق عبد اللطيف نوري وذلك بناء على طلبه. فاعتذرت لهما، ولما حان موعد تناول طعام الغداء، رفضا تناوله حتى استجيب الى طلبهما. وقد أكّدا لي ان لا خشية عليّ من هذه المقابلة، فقلت لهما: انني غير خائف، ولكنني متضامن مع جماعتي وملتزم بالوعد الذي قطعته لهما. وازاء اصرارهما كنت مضطراً للحضور الى محطة القطار بانتظار مجيء الفريق عبد اللطيف نوري من الديوانية في طريق عودته الى بغداد.

وحين وصوله كان برفقته وكيل القائمقام الاستاذ مكي الجميل الذي ابدى حماساً وتأيداً لوزارة علي جودة، وذلك بتأثير متصرف اللواء الاستاذ عارف قفطان الذي كان يعدّ من اخلاص اصدقاء رئيس الوزراء علي جودة.

وبعد الترحيب وتبادل عبارات التحية والسلام، التفت وكيل القائمقام نحو الفريق عبد اللطيف قائلاً: باشا... ان لواء الحلة هاديء، ليس فيه اية تحركات

سوى تحركات الشيخ عبود الهيمص!، فبادرت معقباً: ان ذلك صحيح، وان علاقتي ليست مقتصرة بالحلة فقط، وانما مع بعض رجال لواء الديوانية والناصرية، حيث اتفقنا على مقاطعة الحكومة، وكنت اقصد بذلك الاتفاق مع الرؤساء الذين اشتركوا معنا في مؤتمرات الصليخ.

بعدها غادر القطار المحطة متوجهاً الى بغداد. وقد علمت فيما بعد ان الفريق عبد اللطيف نوري، رفع تقريراً الى الحكومة ذكر فيه ان الثورة منتشرة في ألوية الحلة والديوانية وكربلاء، وان الجيش لا يتمكن من اخمادها، مما يستوجب التفكير بايجاد حل سياسي بهدف وضع حد لهذه الحركات. وعلى ما اظن انه اقترح ذلك بتأثير من رئيس اركان الجيش طه الهاشمي، شقيق ياسين الهاشمي الذي كان يتزعم المعارضة. وعلى هذا الاساس استعان جلالة الملك غازي في محاولة تهدئة الاوضاع بكل من الشيخ علي السليمان، والشيخ مشحن الحردان وهما من رؤساء عشائر الدليم، طالباً اليهما الاتصال بالشيخ عبدالواحد الحاج سكر وغيره من الشيوخ والرؤساء المعارضين، بضرورة الحضور الى بغداد للمداولة في الامور الجارية. فارسل الشيخ عبدالواحد نص الكتاب الموجه من الشيخ علي السليمان، الى الشيخ شعلان العطية والي، وكان مضمون الكتاب مامعناه: (انتم مبخوتون ببخت الملك غازي للمفادضة، وستعودون اذا لم تتم الموافقة الى مواقعكم سالمين). ولكننا اتفقنا على عدم الذهاب الى بغداد.

وبعد ايام مضت اخبرنا الشيخ عبد الواحد ان بعض الضباط ومنهم حسين علوان الدوري وكان من اعوان ياسين الهاشمي اتصلوا به قائلين انهم غير مستعدين لمحاربة زعماء الثورة العراقية، لأن ذلك يخالف الواجبات الوطنية والقومية. ولم تلبث وزارة علي جودة الايوبي ان استقالت بعد ان تأزم وضعها، وقام السيد جميل المدفعي بتأليف الوزارة الجديدة التي لم تبق في الحكم اكثر من عشرة ايام، ليمهد السبيل الى ياسين الهاشمي بتأليف الوزارة. وقد اسندت وزارة الداخلية فيها الى السيد رشيد عالي الكيلاني بعد ان كان من المؤمل اسنادها الى حكمة سليمان الذي كان راغباً فيها بقوة. وقد اختلف الهاشمي مع حكمة بسبب اصرار الاخير على تعيينه بمنصب وزير الداخلية التي كانت تعد من اهم الوزارات يومذاك. ومنذ ذلك الحين بدأ حكمة سليمان معارضته لوزارة الهاشمي باعتبارها قد اخلت

بمجهودها التي قطعتها على نفسها بشخص رئيسها الهاشمي في مؤتمرات الصليخ . وبالرغم من تأليف الوزارة على النحو المحقق لرغبات الرؤساء المجتمعين في المؤتمرات السابقة ، فان الشيخ شعلان العطية واتباعه من عشيرة الاقرع (الاقرع) في منطقة صدر الدغارة ظلوا يرفعون علم الثورة ضد الحكومة ويحتلون مخافر الشرطة ، مما اضطر وزير الداخلية رشيد عالي الكيلاني ووزير الخارجية نوري السعيد التوجه الى الديوانية ، وبعد وصولهما طلبا من رؤساء العشائر في المنطقة الحضور وعقد اجتماع للتباحث في الاوضاع القائمة . واسوة بالآخرين ذهبت مع بعض رؤساء الجبور امثال الشيخ علوان العبود والشيخ حميد العزيز والشيخ سلمان الموجد الى الدغارة فتناولنا طعام الغداء على مائدة الشيخ شعلان العطية وأقنعناه بضرورة مرافقتنا الى الديوانية ومواجهة الوزيرين والتباحث معهما . وقد استقبلتنا جموع العشائر واهالي الديوانية بالاهازيج والهوسات الشعبية .

وفي سراي الحكومة حيث عُقد الاجتماع ، هاجم الشيخ شعلان العطية بعنف متصرف لواء الديوانية حميد عبد المجيد الملقب بـ (حميد صرصر) ، موجهاً اليه الكلمات القاسية قائلاً : انه سبب المشاكل التي سببت اثاره الناس ، وأشار الى حادثة معينة لم يوفق المتصرف الى معالجتها بالحكمة والروية ، ويقوم بالواجب كما تقتضيه الاعراف والتقاليد العشائرية ، ولم يجبه المتصرف ، مما اثار اعجابنا بمقدرة المتصرف بضبط اعصابه تجاه هذه الالهانات والالفاظ القاسية التي وجهت اليه بحضور وزيرين من وزراء الدولة . وقد طلبت من الشيخ شعلان العطية التوقف عن شن الهجمات وتسليم المخافر الى الحكومة اصرّاً الاخير على موقفه وعدم تسليم مخافر الشرطة ومواقع صدور شط الدغارة الى الحكومة إلا بعد موافقة الشيخ محمد الحسين آل كاشف الغطاء . وتجاه هذا الموقف المتصلب كنا مضطرين الى البقاء في الديوانية ، فتقرر ارسال الشيخ عزيز الشيخ كاظم الى النجف لمواجهة الشيخ آل كاشف الغطاء وزودناه بكتاب الى سماحته للايعاز الى شعلان العطية بالعدول عن موقفه المتشدد ، وبعد المغرب بقيتا في دار المتصرف ، حيث توافد عدد آخر من رؤساء العشائر بانتظار جواب كاشف الغطاء ، جدد شعلان حملته على المتصرف ، ولم يكتف بتوجيه العبارات القاسية بل سحب خنجره دون مراعاة حرمة المكان واحترام الآخرين ، وهو يصيح : سأقتلك بهذا الخنجرياً فاسد ، فقمنا على الفور

للمحاجزة بينهما ، واضطررنا الى اخراج الشيخ شعلان من دار المتصرف وايصاله الى داره ، ولم يطل بنا المقام وما ان قارب الليل من النصف ، حتى عاد الشيخ عزيز بموافقة الشيخ كاشف الغطاء يطلب فيها من الشيخ شعلان القيام بتسليم المخافر الى السلطات الحكومية .

وقبل هذه الحادثة كنا على اتصال بعلماء النجف : الشيخ كاشف الغطاء والشيخ صاحب الجواهر ، والشيخ عبدالكريم الجزائري ، حيث عقدت معهم عدة اجتماعات .

وبعد قيام ياسين الهاشمي بتأليف الوزارة كنا نفكر بالقدوم الى بغداد لتقديم التهاني ، ولكن بعد الاتصال بعلماء الدين حسب الاتفاق الذي عقدناه معهم ، وخلال اجتماعنا في الديوانية ، الذي سبقت الاشارة اليه ، وصل الى علمنا ان بعض زملائنا من جبهة المعارضة مثل : الحاج رايح العطية والشيخ شعلان السلمان الظاهر والشيخ داخل الشعلان والشيخ مرزوك العواد ، اخذوا يتصلون بعلماء الدين ويؤلبونهم ضدنا ، وكان من نتائج ذلك تأزم الموقف بيننا وبين علماء الدين والرأي العام في النجف ، ولما اجتمعنا في الديوانية اتصل ياسين الهاشمي بالحاج عبد الواحد الحاج شكر وطلب منه المجيء الى بغداد . ولما كان اهتمامنا منصباً حول موقف زملائنا المعارضين الذين وقفوا موقفاً آخر مع الشيخ كاشف الغطاء قرر المجتمعون في الديوانية ايفادي الى النجف وتزويدي بكتاب تفويض من قبلهم لمواجهة علماء الدين والاتفاق معهم .

بعد سفري الى النجف ومواجهتي لعلماء الدين وجدت ان الشيخ كاشف الغطاء يقف موقفاً متحمساً ضدنا وضد حزب الاخاء الوطني بسبب المؤثرات والمسايعي التي قام بها المعارضون الذين اشرنا الى خذلانهم لنا واتصالهم به من ورائنا ، واصرارهم على لزوم حضور الشيخ عبدالواحد والشيخ شعلان العطية الى النجف . فلم يكن امامي ازاء هذا الاصرار إلا ان اتصل بهما هاتفياً وطلبت منهما بالحاج الحضور الى النجف للمداولة والتفاهم ، وكانا مترددين اول الامر ، فقلت لهما : ان الحاضر يرى ما لا يراه الغائب وعليه يجب حضوركما عن طريق الحلة خشية تعرضكما عن طريق الحلة للسوء اذا ما جئتما الى النجف عن طريق ابي صخير - الشامية حيث كان اعوان مرزوك العواد من عشائر الحميدات محتشدين

وشاهري السلاح في هاتين المنطقتين . وقد لبيا الطلب وحضرا الى النجف بسلام . وفي صباح اليوم التالي اجتمعنا وذهبنا سوياً : عبدالواحد وشعلان وانا الى دار الشيخ كاشف الغطاء ، وكان كل من الشيخ صاحب الجواهر والشيخ عبدالكريم الجزائري حاضرين . وبهذا اكتمل النصاب ، فقد كنا ثلاثة مقابل ثلاثة ، وبعد مناقشات ومداولات طويلة استقر رأي العلماء على ان اي امر نتفق عليه مع جعفر ابي التمن فهم موافقون عليه ومقبول من قبلهم ومؤيدون له . وكان الشيخ عبدالكريم الجزائري على علم ومعرفة بمواقف الشيخ كاشف الغطاء المترددة ، اذ ربما يتراجع عن موقفه ويغير رأيه ، ولهذا التفت الشيخ الجزائري نحو الشيخ كاشف الغطاء قائلاً : «ياشيخ أيش على هذا القبول؟» اي هل انت مؤيد لهذا القبول؟ فردَّ عليه كاشف الغطاء : «على هذا عهد الله وميثاقه ، اي ان اي شيء يتم الاتفاق بشأنه مع ابي التمن ، فان موقفني منه موقف المؤيد ، واضاف بقوله : «ان الرأي العام متوتر هنا . وبناء على ذلك فقد طلب الاخوان الحاضرون ان يقوم احدنا بالقاء خطاب في الصحن الشريف لاقتناع الناس وتطمينهم . فذهبنا الى صحن مسجد الامام علي (ع) وهناك القيت خطاباً اكدت فيه للجمهور المحتشدة : «ان ماقمنا به ، قصدنا به خدمة اهداف الشعب ومطالب الامة الحققة ، واننا يشهد الله ، لم نكن من طلاب المنافع الشخصية ، واننا اتفقنا مع العلماء على ما يتطلع اليه الجميع ، وبلزيم اقناع الحكومة بتشريع القوانين اللازمة للاصلاح . وقد استطاعت هذه الكلمات الموحزة انتزاع التصفيق والاستحسان والتأييد من جمهور الحاضرين . بعد ذلك توجهنا الى الحلة سوياً وامضينا ليلتنا فيها وكان الشيخ عبدالواحد قد بات ليلته في بيت شبيب البغدادي ضيفاً على آل حمادي الحسن ، وقد اجتمعت في هذه الدار وفود من الحلة والديوانية وكربلاء والنجف والناصرية وكانت متأهبة للسفر الى بغداد ، فانتهزت الفرصة فألقيت في الاجتماع كلمة اشرت فيها الى الجهود التي بذلت بكل اخلاص وصدق ونكران ذات في سبيل المصلحة العامة ، واكدت على وجوب الاتحاد وجمع الكلمة . بعدها تحركت الوفود في موكب كبير مؤلف من اكثر من مائة سيارة تعج بالملحين ، فتوجهت اليهم راجياً ترك السلاح احتراماً لهيبة الدولة ، إلا ان الشيخ شعلان العطية اصرَّ على لزوم بقاء السلاح والملحين مما اخرج موقفنا واضطربنا الى الاتصال تليفونياً بالسيد رشيد عالي الكيلاني وزير الداخلية ، فلم اجده في

مكتبه فرأيت ان اتصل برئيس الوزراء ياسين الهاشمي وقلت له بصراحة : اننا محرجون ازاء اصرار الشيخ شعلان على ابقاء المسلحين بكامل اسلحتهم ، اذ ربما يؤدي هذا الموقف الى حصول خلاف ، فارجوان تسمح السلطات الادارية بدخول المسلحين الى بغداد فوافق على ذلك .

وبعد وصولنا بغداد ، وجدت ان الحكومة قد اتخذت تدابير احتياطية بان لا يكون دخول المسلحين من شوارع بغداد الاعتيادية ، اذ قاموا باغلاق جسر مود والجسر القديم في الكرخ فتوجهت الوفود صوب الكاظمية وعبرت جسر الاعظمية ، ومن ثم نحو مجلس الوزراء .

وبعد وصولنا الى بغداد بيومين ، ذهبنا الشيخ عبدالواحد وانا الى دارابي التمن ، وبعد ان رُحِب بنا اخبرناه بماتم الاتفاق عليه مع العلماء . وطلبت منه ان يدون بعض الامور التي يجب ان نعمل على تحقيقها مثل ، إلغاء ضريبة الكودة ، وتخفيف الضرائب وتعديل بعض القوانين ومنها قانون تسوية حقوق الاراضي ، فقال ابو التمن : انالا اكتب هذه الفقرة الخاصة بتعديل قانون التسوية لان لي فيها بعض الآراء وماله صلة بامور الاراضي وتوزيعها . فاستغرب الحاج عبدالواحد من ذلك وقال له : لماذا لا تكتبها وهي من الامور التي تخصنا جميعاً ، فاجاب : والله لو قطعت يدي فلا اكتب شيئاً بخصوص تسوية حقوق الاراضي . فقلت له : طيب . . انا اكتب هذه الفقرة ! وفعلاً كتبتها بخطي ، فوافق عليها ، وتناولنا طعام الغداء على مائدته ، وفي اليوم التالي اخذ ابو التمن نص الاتفاق الذي عقدناه وذهب بنفسه الى النجف لمواجهة العلماء وفي مقدمتهم الشيخ كاشف الغطاء ولما عرضه عليهم تنصل الشيخ كاشف الغطاء عن التزامه ورجع عن آرائه السابقة ولم يوافق خلافاً لما تعهد به ، ولم يكتف بذلك بل اصدر ذلك المنشور المشهور الذي تضمن بعض المطالب التي لم نتطرق اليها ابداً ولا توافق نهجنا الوطني ومشاعرنا القومية . وقد ثبت بالبرهان - مع الاسف - ما سبق ان حذرنا منه الحاج عبدالمحسن شلاش فكان من اثر ذلك المنشور نشوب بعض الحركات العشائرية المؤسفة كحركة الشيخ خوام في الرميثة والحركة التي وقعت في الكاظمية تحت واجهة الدفاع عن حرمة مقبرة الكاظمية ، وهي الحركات التي اعلنت بسببها الاحكام العرفية وصدور بعض الاحكام على القائمين بها كما اشرنا الى ذلك سابقاً .

وفي بغداد عقدت بعض الاجتماعات بيننا وبين بعض رؤساء العشائر من
اعضاء حزب الاخاء الوطني في ديالى وكركوك للتفاهم حول الانتخابات النيابية،
وقد حضر هذه الاجتماعات ياسين الهاشمي، وحين جرت المداوالات حول توزيع
الكراسي النيابية ظهرت علامات الخلاف والانشقاق بين رؤساء العشائر الذين بقوا
على ولائهم لحزب الاخاء الوطني، وبين اولئك الذين خرجوا على الاتفاق واتصلوا
بكاشف الغطاء على النحو الذي تحدثنا عنه، ثم اتفقوا مع خصومهم. وفي احد
تلك الاجتماعات اعترض سماوي الجلوب على ترشيح كل من رايح العطية،
ومرزوك العواد، وشعلان السلمان، للنيابة، وطلب من الهاشمي عدم الموافقة
على ترشيحهم. فقال له الهاشمي ملاطفاً: «يا شيخ سماوي لا تخبصنا بالخمس
طلقت مالتك!! هذه دولة، وهذا شعب، وهذا نظام. وهؤلاء لهم نصيب في
مناصب التشريع والحكم مثل غيرهم، ولا يجوز ان نحرمهم من النيابة، فهذا
مجلس امة، ومن حق الجميع ممن تتوفر فيهم الشروط الترشيح له»، وبالفعل
اصبح هؤلاء الثلاثة من المعارضين نواباً في المجلس.

اعقب ذلك قيام حركات عشائرية في منطقة الرميثة قام بها الشيخ خوام العبد
العباس، وقد خذله اعوانه الذين تعهدوا بمناصرته. وقد اشار احد الشعراء الى هذه
الحادثة بقوله:

خانوا بخوام من بعد اليمين له شان مابين خوام وخوا
وقد تصدى لهذه الحركات الجيش العراقي بقيادة بكر صدقي، وبعد معارك
بسيطة ألقى القبض على الشيخ خوام واحيل الى المجلس العرفي العسكري
وحكم عليه بالاعدام.

ولما كنت من انصار الحكم القائم، سافرت الى بغداد وقابلت السيد ياسين
الهاشمي في مسعى للتخفيف عن خوام، ليس بدافع الشفقة على خوام، لانه كان
معارضاً للعهد القائم ومخاصماً لنا، ولكن بياعث النصيح، فقلت للهاشمي: «ارجو
ان لا تكون اول من يتعرض لاعدام معارضي الحكم عن طريق الحركات واثارة
المشاغبات، لانه سبق ان وقعت مثل هذه الحركات العشائرية في الشمال والجنوب
في العهود السابقة، فلم يتعرض احد من قادة هذه الحركات لحكم الاعدام، فاذا
حصل هذا الامر في عهدك، فان هذا سيلحق الضرر بك وبسمعة الحزب على

المدى البعيد ، كما ان هذه الاحكام ستستغل من قبل الخصوم . وقد تأمل الهاشمي لهذه الاقوال قليلاً ، فلم يلبث ان استجاب لها ، وبعد ايام صدر الامر بالغاء حكم الاعدام ونفى الشيخ خوام الى شمال العراق .



بعد مدة ظهرت خلافات بين حكمة سليمان وجميل المدفعي من جهة وبين الحكومة من جهة اخرى ، فثار الفريق الاول بعض الحركات العشائرية ضد الحكومة في كل من الناصرية والكاظمية وصدرت ضد القائمين بها احكام مختلفة تتراوح بين الاعدام والسجن . وقد جرت حولها مناقشات في مجلس النواب ، ورفعت بعض الالتماسات الى جلالة الملك غازي للعفو عن المحكومين فاستجاب صاحب العرش لها .

وفي احدى الجلسات التي عقدها المجلس النيابي ، جرت مناقشات طالبنا فيها بضرورة العفو عن المحكومين من قبل المجالس العرفية عن مشاركتهم في الحركات العشائرية سالفه الذكر ، فاعترض على ذلك الاستاذ الشاعر معروف الرصافي نائب الدليم يومذاك واصفاً هذه الحركات بالطائفية ، فاجبته قائلاً :

« هذا خطأ عظيم لم اكن انتظر صدوره عن الاستاذ الرصافي ، وكان الواجب عليه التروي ودراسة الموقف ، حيث ان الشعوب تنتفض احياناً ضد الحاكمين من اجل سوء تصرف البعض من الحكام ، او من جراء وقوع بعض المظالم ، او المطالبة باصلاح المعوج . واني اعتقد ان الحكم الوطني لم يبرهن - مع الاسف الشديد ، على الفارق الكبير بين الحكم الوطني والحكم الاجنبي ، والى عهد قريب كان بعض بقايا الاتراك او المحسوبين كعملاء للانكليز يتولون بعض وظائف الدولة مما سبب تراكم المساوىء وتفاقم الاوضاع السيئة ، فادى ذلك الى وقوف البعض ضد الحكومة الحالية ، التي قد تكون غير مسؤولة عنها . واني آسف لان يتعرض المخلصون للاضطهاد ، وان يكون بعض اعوان العهد الاستعماري يعينون في مجلس الاعيان ، رغم ان الدستور نص في احد بنوده على ان يكون انتخاب الاعيان من ذوي الماضي المجيد . فعلى الاستاذ الرصافي الا يقحم الناس المخلصين بامور لا دور لهم فيها . ولما اطلت في الكلام قاطعني رئيس المجلس الاستاذ محمد زكي قائلاً : « ارجو من النائب ان لا يخرج عن الصدد » .

فاجبته : ارجو من الرئيس ان لا يخرج عن الحياد ، وقد ايد ياسين الهاشمي اقوالي ونفى ان تكون الحركات ذات صبغة طائفية .

وبعد اشهر وقعت قلاقل اخرى وتوترات في منطقة الدغارة كان من ورائها بعض الساسة من بغداد ويتحريض منهم مثل : حكمة سليمان ، وجميل المدفعي وجعفر ابو التمن .

وفي اثناء ذلك كنت في الشوملي فعلمت بتفاصيل هذه الحوادث ، لان المنطقة التي حدثت فيها التحركات العشائرية كانت مجاورة لنا - اي مجاورة لمنطقة الشوملي ، واقتصرت هذه الحركات على قطع خطوط التلفون واطلاق الرصاص على احدى سيارات الشرطة خلال مرورها بين الدغارة وعفك . جئت الى بغداد وقابلت رئيس الوزراء ياسين الهاشمي وشرحت له الوضع القائم . فاجابني : انه من الغريب ان اتصل هذا اليوم بمتصرف لواء الديوانية الاستاذ خليل عزمي الذي اخبرني بان الامور عادية وكل شيء على ما يرام . فقلت له : انني اتمنى ذلك وان يكون المتصرف صادقاً في اقواله وفيما عرضه عليك ، ولكننا مجاورون للمنطقة التي تسكنها عشائر الاكرع (الاقرع) ولنا معهم علاقات ومناسبات .

وفي مساء اليوم التالي ذهبت الى (النادي العراقي) مع النائب في المجلس الشيخ سلمان البراك^(١) والسيد احمد الراوي . وخلال وجودنا في النادي حضر احد المسؤولين في النادي واخبرني بانك مطلوب على التلفون من قبل السيد هاشم العلوي مدير الشرطة العام ، الذي بادرنى بقوله : «هاي انت وين صار لنا ساعه نفتش عنك» .

قلت : خير إن شاء الله !

قال : ياسين باشا يريدك في بيته .

استأذنت من اصدقائي وذهبت الى دار رئيس الوزراء الواقعة في محلة الميدان على مقربة من المدرسة الثانوية المركزية . فلم اجده في البيت ، بل وجدت وكيله السيد محمود النعماني الذي اخبرني ان الهاشمي الآن موجود في دار السيد محمود الشابندر ، وسوف نتصل به ونخبره بوجودك هنا ليأتي على الفور . وبعد الاتصال به حضر على جناح السرعة ، لان دار الشابندر قريبة من دار الهاشمي . وبعد تبادل التحايا طلب مني ان اسافر على عجل الى الدغارة ، لانه «قد بلغه ان

عشيرة (البونايل) وعشيرة (الاكرع) في شمال الديوانية قد اعلنوا العصيان ، ومصممون على قطع سكة الحديد ، وكما تعرف يا شيخ عبود ان الجيش مشغول الآن في معالجة حوادث الرميثة ، فاذا قطعوا السكة الحديد شمال الديوانية ، فمعنى ذلك محاصرة الجيش والقضاء على هذا الكيان الذي ساهمتم في بنائه . واضاف الهاشمي انه يريد مني الذهاب الى الدغارة للاتصال بالرؤساء من قادة الحركة وان اعطيهم من الوعود ، وانه - اي الهاشمي - كفيل بالتنفيذ على شرط حفظ هبة الحكومة . فقلت له : ماذا تقصد بهيبة الحكومة ، قال انه سمع بان شعلان العطية رجل طماع ويريد المال ، ولا يمكن لحكومة تحترم نفسها ان تدفع (خاوة) ، ولكن بإمكانك ان تقدم له وعوداً بانشاء مشاريع الري ومنح السلف الزراعية والمعونات الاخرى كالاُمور المتعلقة بالتجنيد ومصالح الناس العامة ، فانت مخول من قبلي بان تعد بما تشاء وانا ضامن للتنفيذ . قلت : يا باشا . . . لقد عرضت عليكم مراراً وجوب اصلاح بعض الاحوال ولم تستجيبوا لها .

فقال : ارجوك ان الوضع خطير ولا مجال للعتاب . وقد سافرت بعد مغادرتي دار الهاشمي ، وكانت الطرق ترابية متعرجة ، فوصلت الحلة الساعة الحادية عشرة ليلاً فواجهت متصرف اللواء السيد احمد زكي الخياط . واخذت منه بندقيّة اضافية الى مالدينا من سلاح احتياطاً للطوارئ لكون الطريق غير مأمونة . وبعد مسيرة وصلت الى دار شعلان العطية في الدغارة بعد منتصف الليل ، فايقظناه من نومه ، وارسلت الى رؤساء (البونايل) وبقينا نتداول طول الليل ، اقنعهم مرة بالكلام اللين والوعود ، واخرى بالتهديد والوعيد ، وانذرت الحاضرين باننا سنضطر الى الوقوف بجانب الحكومة ضدهم ، وفي الصباح الباكر اتفقنا على الذهاب لمواجهة وزير الداخلية رشيد عالي الذي كان حينذاك موجوداً في الديوانية ، وبعد مواجهته استطعنا تهدئة الاوضاع وقد نالني من التعب ما تعذر عليّ الرجوع الى بغداد ، فاتصلت تليفونياً برئيس الوزراء واخبرته بما جرى فشكرني على جهودي .

ربما يرى البعض ان تكليفي بمثل هذه المهمات من قبل رئيس الوزراء ، رغم وجود وزير الداخلية في الديوانية ، فيها شيء من الغرابة ، غير ان الواقع يشير الى ان جميع الحركات العشائرية التي حدثت في العراق ، سواء أكانت في شمال الوطن ام في جنوبه ، فان الحكومات دفعا للاضرار

كانت تستعين ببعض زعماء العشائر والوجهاء من ذوي الرأي والمنزلة الشعبية من الموالين لها لتهدئة الامور بدافع الرأفة بالناس وحماية مصالح الشعب ومستقبل البلاد وذلك من منطلق - وادفع بالتى هي احسن - .

هذا من جهة ومن جهة اخرى ، فان الامكانيات التى كانت لدى تلك الحكومات محدودة وضعيفة لا قبل لها من تحمل مزيد من الخسائر والاضرار . حتى ان الكثيرين من الوزراء كانوا يرددون هذه الحقائق على الدوام ، اذكر منهم الفريق جعفر باشا العسكري (رحمه الله) الذى قال لى عندما التقيته مرة من المرات فى مجلس النواب : «هل سمعت يا شيخ عبود ، الهوسة التى كان يهزج بها ويرددها اهالى الرميثة (طشار البول على الباشا) ! فما هو ذنبى يا شيخ ؟

أجبتة : يا باشا اذا لم تقطع الايدي المحرصة على التمرد والعصيان فسوف تستمر هذه الامور ويستفحل خطرهما فاجابني : «الحكم ضعيف والامكانيات محدودة ، وعليه فلا يمكن قطع الايدي التى تعمل على التحريض» .

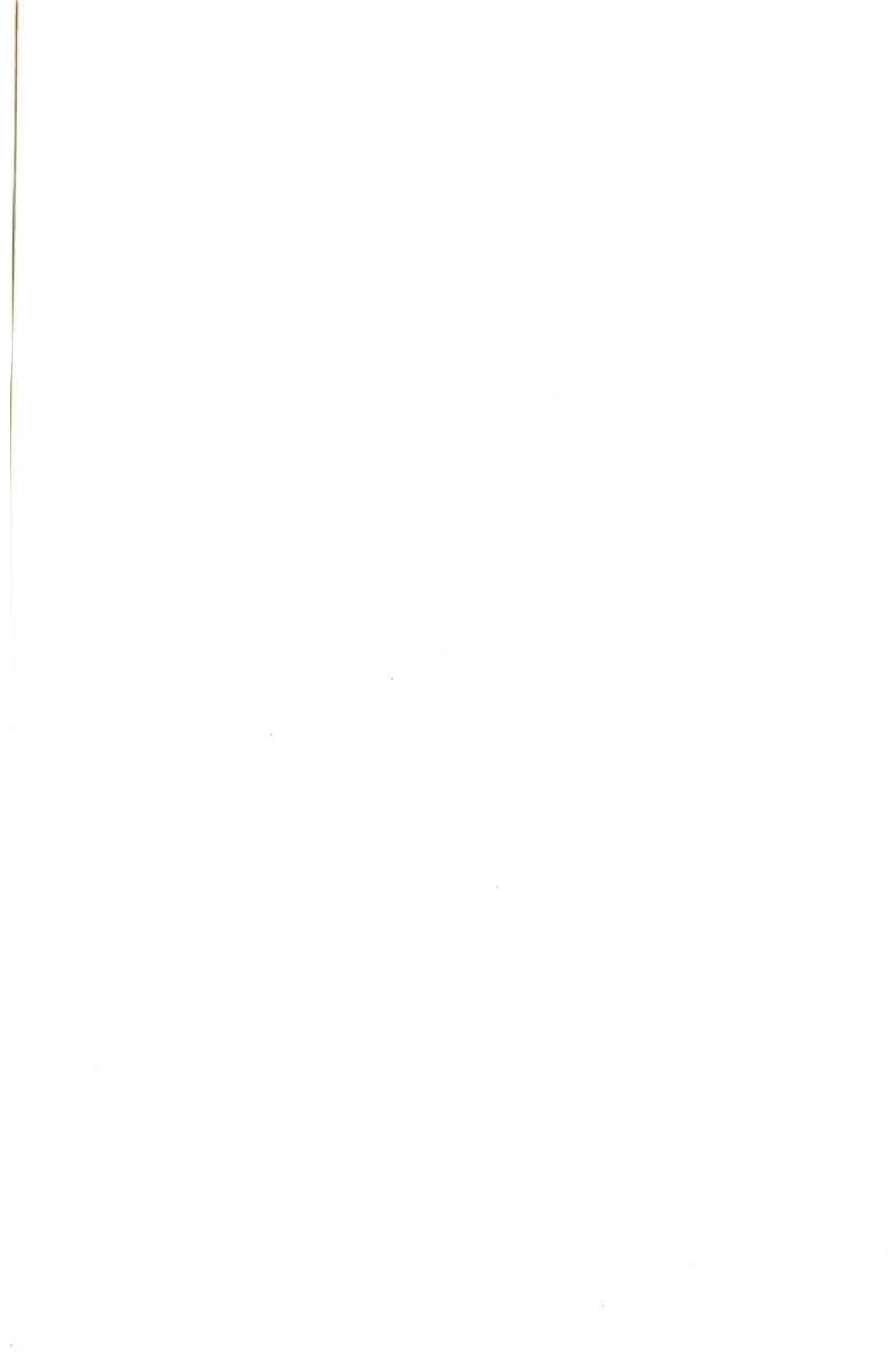


ساد الهدوء فى المنطقة ، وبعد اسبوعين عادت عشائر الاكرع الى الثورة ، فارسل على رئيس الوزراء ورجاني ان اذهب الى الديوانية ، وقال ارى من المستحسن ، ان رأيت يا شيخ عبود ، استصحب المفتش الاداري السيد سعد صالح ، ولا بد من الاتصال بالشيخ مظهر الحاج صغب ، وارجوان تتصل بمتصرف كربلاء صالح جبر لا شعار الشيخ مظهر بوجوب الذهاب الى الدغارة . فذهبت الى الحلة فوجدت كلاً من السيد سعد صالح والشيخ مظهر بانتظاري ، وقد امضينا ساعات طوال من الوقت فى المداولة والمذاكرة فى دار المتصرف احمد زكي الخياط ، فاتصلنا تليفونياً بدار شعلان العطية وكلفنا ولده موجد الشعلان ، بان يتوجه الى الديوانية لمقابلتنا هناك هو والسيد كاظم عوزي ، احد السادة المتنفذين فى الدغارة . وقد اجتمعنا بدار متصرف لواء الديوان خليل عزمي وقد حضر كل من السيد كاظم وموجد الشعلان ، ومن هناك ذهبنا الى المتصرفية ، فطلبت من الحاضرين الذهاب الى الدغارة

لمواجهة الشيخ شعلان . قال سعد صالح : ان الشيخ عبود منكم ولكنتي موظف حكومي وعليه لا يمكنني الذهاب الى الدغارة ورايات الحرب مرفوعة والهوسات تتعالى ، فقال موجد ، انني لا يمكنني ان اتعهد بانزال الرايات ، وإيقاف الهوسات . فانتهزت الفرصة فاختليت بموجد وحذرته من هذا التصرف ، فاجابني انت واهم ، لان حكمة سليمان اخذ وعداً من قائد المنطقة بكر صدقي بعدم توجيه نيران الاسلحة نحونا ، فلا تخاف علينا وفي اثناء ذلك اتصل رئيس الوزراء هاتفياً بالمتصرف ، وقال له : انا اشكركم ، فقد استقر الرأي على حرب عشائر الاكرع اليوم او غداً . فارجو منكم ترك الاتصال بشعلان وكان المتصرف خليل عزمي صريحاً للغاية ، لانه قال لموجد اننا سنوزع عصر اليوم منشورات على المتمردين ، وغداً صباحاً سيتحرك الجيش ، فاذهب ودير بالك !!^(١).

فرجعنا انا والسيد سعد صالح الى الحلة ، بعد قيام الجيش بضرب عشائر الاكرع واضطر الشيخ شعلان الى الاستسلام بعد ايام قليلة بوساطة من الشيخ مظهر الحاح صغب .

(١) اي خذ حذرك .



الفصل الثالث عشر احداث واشخاص



الفصل الثالث عشر

احداث واشخاص

عاصرت احداثاً ورجالاً في مختلف العهود، العهد العثماني، عهدي الاحتلال والانتداب، العهد الملكي والعهد الجمهوري، وقد تسنى لي الاتصال عن قرب باكثر رجالات الدولة وبعض رؤسائها وقادتها، وتكونت لدي انطباعات عن شخصياتهم واعمالهم وتصرفاتهم، مما يكون سجلاً ضخماً عن هؤلاء الرجال، لو كان الوقت يتسع لي - وقد بلغت من العمر عتياً! ان اسجل ذكرياتي وخواطري عنهم، ولكن رأيت ان اكتفي بذكر لمحات عن البعض منهم، تاركاً لغيري من المؤرخين والكتاب هذا الدور.

وقد تحدثنا عن بعض هذه الشخصيات منها:

١- الملك غازي الاول

٢- الوصي على العرش عبد الاله

٣- عبدالسلام عارف

٤- مزاحم الباجه جي

٥- نوري السعيد

٦- عبدالكريم قاسم

٧- سيف الاسلام عبدالله

الملك غازي^(١)

نصب الامير غازي ملكاً على عرش العراق بعد وفاة والده العظيم فيصل الاول في ١٩٣٣/٩/٨ ، وكان شاباً قليل التجربة . احاطت به زمرة من رفقاء السوء ، فانصرف الى اليهودون مراعاة لمقامه كملك ، فكان موضع نقد وتجريح من قبل افراد العائلة المالكة ومن رجال السياسة من العراقيين المخلصين الحريصين على مصلحة البلاد وسمعة العائلة المالكة ، ومما اضطر رئيس الوزراء ياسين الهاشمي الى اصدار مرسوم الاسرة المالكة رقم ٧٥ لسنة ١٩٣٦^(٢) لصيانة العائلة المالكة مما يسيء الى سمعتها .

وكان قد بلغني في حينه ان الملكة عالية - زوج الملك غازي - قد اشتكت من تصرفات زوجها الى السيد محمد الصدر بصفته من المخلصين للعرش والموالين للبيت الهاشمي ، ونظراً لمكانة السيد الصدر الدينية والاجتماعية والسياسية يضاف الى ذلك كبرسته وتجاربه في الحياة ، فهو استناداً الى هذه الصفات والمزايا يستطيع ان يؤثر على الملك الشاب ويحملة على الكف عن ممارسة بعض الاعمال والتصرفات ، وبالرغم من الجهود التي بذلت في هذا المجال ، فلم تسفر الى اية نتيجة مرضية ، بل كانت موضع غضب رجال السياسة ، وفي مقدمتهم ياسين الهاشمي ، وخيبة آمالهم .

لقد انتهز خصوم الوزارة الهاشمية هذا الجو المضطرب فعملوا على زرع الشكوك بين الملك غازي وياسين الهاشمي وتعميق الهوة بينهما ، مما جعل الملك غازي يضرر النعمة والحقد على الهاشمي ووزارته ، ومما زاد في هذه النعمة اضافة الى صدور المرسوم الذي اشرنا اليه سابقاً ، قرار الحكومة بابعاد سائق الملك الخاص الى شمال العراق لاعتقاد المسؤولين بان هذا السائق كان السبب في حصول بعض الامور التي تلحق الضرر بسمعة العرش وصاحب العرش .

(١) ولد الملك غازي في مكة المكرمة في ١٩١٣/٣/٢١ ثم انتقل مع عمه الملك عبدالله الى عمان عام ١٩٢٣ ، ثم استدعي الى العراق فوصل بغداد في ١٩٢٤/١٠/٥ ، وقد توفي في حادث غامض في ١٩٣٩/٤/٤ وهو في السابعة والعشرين من عمره .

(٢) فيما بعد استبدل بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٣٨ .

وهنا أود أن اذكر امانةً للتاريخ ان الملك غازي من جراء تفاقم المشكلات العامة امامه، وانصرافه الى شؤونه الشخصية، ادى الى اهمال شؤون بيته وافراد عائلته مما اضطر الحكومة الى تخصيص احدى الدور التابعة لمديرية السكك الحديد العامة في منطقة الصالحية لايواء شقيقتيه الاميرتين، وقد ترتب على هذا الامر ضرورة رصد مبلغ ثلاثة آلاف دينار في ميزانية عام ١٩٣٦ المالية، لتأمين معيشتهم، ولما كان ذلك يتطلب موافقة المجلس النيابي، فقد عرضت الفقرة الخاصة بارصاد هذا المبلغ عند مناقشة الميزانية في المجلس النيابي من قبل لجنة الميزانية في المجلس المذكور، وبناء على ذلك، ولكوني عضواً في هذا المجلس كانت اللجنة مؤلفة من السادة: حامد النقيب، سليمان فيضي، عبدالمهدي المتفكي، ومحمد علي محمود. اما سكرتير اللجنة فكان ابراهيم حليم.

جرت المناقشة، التي حضرها كل من وزير المالية، السيد رؤوف البحراني ووزير الاشغال والمواصلات محمد امين زكي، وقد اعترضوا على المخصصات المرصدة لاعاشة الاميرات اعضاء اللجنة ورفضوا الموافقة عليها لدواعي، منها ان الملك ملزم شرعاً باعالة شقيقاته، ولا يجوز فتح باب لتخصيص مبالغ اضافية لاعالة بعض افراد العائلة المالكة. ولما تأزم الموقف اضطر السادة الوزراء الذين حضروا جلسات اللجنة المالية الى الاتصال هاتفياً برئيس الوزراء السيد ياسين الهاشمي طالبين منه الحضور انقاداً للموقف، ولم يلبث الهاشمي ان حضر بعد دقائق، حيث كانت داره قريبة ومجاورة لبناية المجلس النيابي. عرض عليه الوزراء مادار من نقاش في اللجنة ورفضها الموافقة على هذه التخصيصات، فرد الهاشمي قائلاً: وان مقالته الاخوان وذهبوا اليه هو الصحيح من النواحي الشرعية والقانونية والاجتماعية، ولكن: يا اخوان، ان لكل امر من الامور عدة وجوه، فالوجهة التي ذكرتموها لا غبار عليها، ولكن دعونا ننظر الى هذه القضية من الوجه الثاني، وهو ان جلالة الملك غازي عليه التزامات وواجبات جعلته يضطر الى ترك شقيقاته الاميرات، واهمال رعايته لهن، وهن بنات الملك فيصل الاول مؤسس الدولة العراقية ومن سلالة اشرف مكة المتفق بالاجماع على انتسابهم الى الرسول (ص)، فهل تقبل غيرتكم وشرفكم ان نتركهن على هذه الحال؟! ولهذا ارجو إعادة النظر في الامر والموافقة على تخصيص المبلغ. ولم ير اعضاء اللجنة ازاء هذه الحقائق التي طرحها السيد الهاشمي إلا الموافقة.

هذه الامور وغيرها ومحاولة الوزارة الهاشمية الحد من تصرفات الملك غازي
وتصرفات الحاشية السيئة المحيطة به ، وانتهاز بعض العناصر المتربصة ، ادت الى
الانقلاب الذي قاده الفريق بكر صدقي يوم ٢٩ / ١٠ / ١٩٣٦ واسقاط وزارة ياسين
الهاشمي الثانية . وبالرغم من كل ما قيل فقد كان الملك غازي ذا نزعات وطنية
وطموحات قومية كانت موضع سخط وغضب السلطات الاستعمارية ورجال السفارة
البريطانية التي ساعدت على ترويج الاشاعات والتلفيقات ضد الملك غازي .

مع الوصي على العرش الامير عبد الاله

في احد الايام من شهر مايس سنة ١٩٥٨ زارني في داري في محلة السعدون السيد محسن ابوطبيخ والسيد محمد صادق الصدر من اعضاء مجلس الاعيان وهي زيارة اعتيادية، وفي الساعة الخامسة في عصر ذلك اليوم فوجئنا بزيارة (المسترفول) المستشار في السفارة البريطانية ببغداد فاستغربت جداً من زيارته المفاجئة هذه دون ان يسبق ذلك اتصال هاتفي حسب الاصول، وبعد مجاملات مختصرة انصرف السيدان محسن ابوطبيخ ومحمد صادق الصدر لتصورهما ان لدى الزائر الجديد موضوعاً خاصاً قد يتعذر عليه البحث فيه بوجودهما: وبعد مغادرة هذين الضيفين، قال المسترفول: «بلغ المسؤولين في السفارة ان الوصي يأخذ الرشوة ممن يعينهم اعضاء في مجلس الاعيان او النواب، وقد طلب اليّ اركان السفارة التحري عن حقيقة ذلك».

وقد كانت مفاتحة هذا الرجل لي بهذا الموضوع مفاجئة، فابدت استغرابي من هذا السؤال الخطير الغريب فقلت له: ان موضوع الرشوة لا يستطيع ان يثبت احد لأن القوانين العقابية في بلدنا (الراشي) و(المرتشي) و(الوسيط) يعدون مجرمين ويعاقبون جميعاً على جريمة الرشوة، ولهذا فلا يخبر احد عن الرشوة لانه يعتبر شريكاً في الجريمة. وفي ظني ورأيي الشخصي ان الوصي لا يأخذ الرشوة، ولكن ربما يقع ذلك في مناسبة زواج او مناسبة رسمية عند قبوله بعض الهدايا من الخاصة وهذا مجرد ظن واحتمال وانا لم اطلع على شيء من ذلك ابداً. فقال مستر فول: ان لدينا معلومات اكيدة عن ذلك فقلت اذاً لماذا استشرتني بالذات؟ قال: اردت ان اتأكد، فقلت له لا علم لي بذلك ابداً.

فاجاب: بانكم لا تعلمون ان الامور العامة قد اصبحت على درجة من السوء الى الحد الذي يقال «ان النار تلتهب تحت الطابوق» وأشار الى بلاط الغرفة التي كنا جالسين فيها، و اضاف ان النار تلتهب تحت هذا الطابوق وسوف تستيقظون على

صوت الانفجار الهائل . فقلت له لا اظن ذلك ولا اظن ان الامور وصلت الى هذه الدرجة ، فاكد انها واصلة الى هذه الدرجة وان لديهم معلومات عن ذلك . فقلت اذن لم لا تنصحون الحكومة او البلاط لتفادي وقوع الانفجار . فاجاب ان الحكومة والبلاط متجهان اتجاهات اخرى ولا يسمعون رأينا واستشارتنا . وكرر القول انكم عن قرب سوف ترون الانفجار الهائل ، وودعني وانصرف . اني لم اصدق في حينه مقال المسترفول فقد استكثرت ان الانكليز يتصرفون بهذا الشكل تجاه سلوك وتصرفات الوصي . هذا ما جرى فعلاً وان ربط الاحداث ببعضها يمكن ان يلقي بعض التفاسير للوقائع والاحداث التي حصلت بعد ذلك .

وقد صادف ان زارني في داري الشريف حسين^(١) وكان بصحبته احد موظفي السفارة البريطانية من ذوي الاتصال الشخصي الوثيق مع الساسة العراقيين ، كان الشريف حسين على وشك السفر الى خارج العراق .

وبعد ان تناولا القهوة ، ذهبا لزيارة احد الاصدقاء من العراقيين ، وبعد حوالي الساعة من انصرافهما اتصل الشريف حسين بي هاتفياً وقال اننا مدعوون الى وليمة عشاء في دار صديقنا العراقي يقيمها بمناسبة قرب سفري الى الخارج فارجوان تحضر هذه الوليمة ، فاعتذرت لانني لم اتلق دعوة بذلك ، وبعد هنيهة اتصل بي صاحب الدعوة ورجاني بالحضور ، لان الدعوة كانت مستعجلة وتقتصر على عدد محدود من اصدقاء الشريف حسين . فقبلت الدعوة شاكراً .

وقد فوجئنا بحضور السفير البريطاني السرمايكل رايت وبصحبه مستشار السفارة البريطانية المستربومنت - الذي عين سفيراً في العراق فيما بعد - وقد دارت احاديث شتى كان من بينها الاشاعات التي كانت تدور في الاوساط عن قبول الوصي عبد الاله للرشوة ، وكان كل من السفير البريطاني والمستشار يستفسران عن مدى صحة ذلك ، وقد ربطت بين اقوال السفير واقوال الموظف البريطاني (فول) .

حدثني الشيخ علي الشرقي مرة عن حساسية الوصي عبد الاله وخشيته من لقاء اي مسؤول بريطاني ، ولو كان الوصي يعلم بلقاء الشريف حسين والسفير البريطاني لأقام الدنيا واقعدها ، لان الشك والريبة هما الظاهرة المتبادلة بين الوصي

(١) عقد قران حسين بن علي امير مكة الاسبق على الاميرة بديعة شقيقة الوصي عبد الاله في ٢٣/٢/١٩٥٠ .

من جهة والسفارة البريطانية من جهة أخرى ويمكن للمرء المواقف للاحداث ان يجد اكثر من دليل على شعور المسؤولين بان حكمهم آيل الى الانهدام ومائل الى الغروب!

وبالرغم من ان المجالس النيابية الاخيرة التي سبقت انهيار الحكم الملكي بقليل كانت من مجالس (التركية) التي يطمئن نوري السعيد لها، فقد ظهر ان (دار السيد لم تكن مأمونة)^(١) بالنسبة له فقد لوحظ وجود تكتلات ضيقة بين بعض النواب تدل على التحول مع الرياح التي قد تكون غير ملائمة لنوري السعيد.

فان حل المجلس الذي اجري انتخابه ارشد العمري لضمان اكثرية كبيرة مؤيدة للوصي، وضغط الانكليز عليه بفعل تهويلات نوري السعيد لمخاطبة المجلس الجديد المنتخب ترك غضاضة في نفس الوصي ولكن ما الذي يفعله بعد ان فرض عليه حل المجلس وانتخاب مجلس جديد عزز من نفوذ نوري السعيد لدى الانكليز والمجلس على حد سواء.

والحقيقة ان بعض النواب كانوا يتلقون ايعازات لمعارضة مشاريع نوري السعيد في الفترات التي يتضايق فيها الوصي من استمرار حكمه، او حصول خلاف معه، فكان بعض موظفي البلاط ينقلون هذه الايعازات ولكن لا يعرف هل انها صادرة عن الوصي بالذات او من بعض حاشيته الكبار او من جهات اخرى، والذي ظهرت بوادره، منها قيام معارضة جزئية مفتعلة ضد نوري السعيد محسوسة في اوساط ضيقة، واذكر يوماً كنت في البلاط واذا بالامير عبد الاله يمسك سترتي بشكل عصبي عنيف ويقول: يا شيخ عبود اكاد انفجر من الغيظ، وكررها ثلاث مرات، فقلت له لماذا يا سمو الامير؟ قال لقد بلانا الله بنوري السعيد انه يريد ترقية عدد من الضباط بدون استحقاق، فهونت عليه الامر وقلت ان مثل هذه الامور تحل بالتفاهم ونوري يعتبر نفسه من مؤسسي الجيش والحريصين على كيانه، وقد كرر تذمره من تصرفات نوري السعيد وكنت اهون عليه. فتارة يهدأ وتارة يظهر الانزعاج والالم.

وكان السائد يومذاك ان بعض كبار الضباط احيلا على التقاعد لأحلال آخرين بدلهم محسوبين على الوصي اوعلى السعيد اذكر منهم (غازي الداغستاني)

(١) كان نوري السعيد قد ذكر في خطاب له من دار الاذاعة رداً على خصوم الحكم بان الحكم في العراق وطيد وراسخ مردداً الهوسه «دار السيد مأمونة»!

و(محمد رفيق عارف) ولهذا فاني لم اقدر بالضبط من هم الضباط الذي عناهم
الوصي بكلامه، ولم يكن عبد الآله من الذين يستطيعون اخفاء حقه على خصومه
المتربصين به والذين يشعر بمعاداتهم له، واني لا اذكر انه كان يجاهر بانه من
الحاقدين، فقد سمعت منه في احدى المرات التي زارنا في الشوملي وجرى ذكر
بعض الاوضاع قوله: «ان الحق قد يكون واجباً في بعض الاحيان» فقلت له: هذا
رأي ولكن الشاعر يقول:

لا يحمل الحق من تعلوبه الرتب

ولا ينال العلى من طبعه الغضب

ولكن يبدو انه اخذ هذا على انه من اقوال الشعراء ممن لا يصلحون

للحكم!!

وفي حلقات اخرى سنكشف عن جوانب مما شهدته وسمعت من اعمال

واقوال تدلل على تردّي الوضع بشكل يؤسف عليه.



حلف بغداد

بعد دخول العراق حلف بغداد التقيت بالسيد مايكل رايت سفير انكلترة بالعراق وكانت بيننا معرفة سابقة، فقد دعاني مساء احد الأيام لحفلة عشاء اقامها على شرف سموولي عهد البحرين الشيخ عيسى بن سلمان (امير البحرين الحالي) بمناسبة مروره في بغداد في طريقه مع اخيه للسفر الى انكلترة، وكان بين المدعوين صديقي الشريف حسين بن علي زوج اخت الوصي عبد الاله وكان بين المدعوين عدد من الوزراء العراقيين رأيت بعضهم يتبارون بالنفاق امام السفير البريطاني ومستشار السفارة بقذف الزعيم جمال عبد الناصر بما لا يرتضيه عربي ومنصف، وكان مبعث امتعاضي الخفي واسفي لسوء المقلب، حيث امست هذه الوسائل اللااخلاقية هي السبيل للوصول الى الحكم بلا كفاءة، ولا اخلاص ولا رغبة بالخدمة العامة على النحو الذي يتطلبه الواجب.

وفي ذلك اللقاء قال السفير البريطاني ان الأردن ولبنان سيدخلان حلف بغداد خلال عهد قريب فقلت له : اني لا اظن ذلك حيث ان الفلسطينيين الموجودين في الاردن وهم يؤلفون جمهرة كبيرة من المثقفين والناقمين على بريطانيا بسبب وعد بلفور وتمكينها للصهاينة في الاستحواذ على وطنهم سيقفون في طليعة من يعارض انضمام الاردن الى الحلف المذكور ولا يمكن بوسائل القمع التي قد تتبع ضد المعارضين ان تحقق هذا الانضمام بل ستزيد من تعاطف العرب مع الاردنيين والفلسطينيين خاصة وان الدعايات الاذاعية والصحافية في القاهرة وبيروت ودمشق تملأ الاسماع كما ان لبنان في ظل ولاية (كميل شمعون) لا يستطيع دخول حلف بغداد وجميع الاحزاب المعارضة على اختلاف انتماءاتها السياسية والمذهبية تقف الى جانب القاهرة حاملة لواء المعارضة لهذا الحلف، ولا عبرة في ان تكون حكومة لبنان راغبة في دخول هذا الحلف بل العبرة في قدرتها على الوقوف بوجه المعارضة فإن المعارضة تقف وبشدة حيال كل موضوع تطرحه الحكومة نكايه برئيس الجمهورية (شمعون).

فقال السفير: انا لا اتحدث عن احتمالات ولكن اتحدث عن معلومات مؤكدة وان رئيس اركان الجيش البريطاني سيصل الى عمان خلال الاسبوع القادم وبوجوده سوف يتم دخول الاردن الى حلف بغداد.

وقد صح ما ذكره السفير البريطاني عن مجيء رئيس اركان الجيش البريطاني (الجنرال تمبلر) وصح ما ذكرته ايضاً من قيام الفلسطينيين والاردنيين معاً باوسع المظاهرات ضد زيارة القائد البريطاني وسقوط عدد من الضحايا وسقوط وزارة (سعيد المفتي) وقيام قيامة الصحافة القومية في القاهرة ودمشق وبيروت بالحملات الشديدة ضد الحكم الاردني مطالبة بعدم انضمام الاردن الى حلف بغداد.

اما انا فلست بناقد لما تمّ ولكني في سبيل التأكيد على ان القائمين وراء فرض مشاريع الاحلاف والمعاهدات التي تريدها الدول الكبرى على الدول والشعوب كانوا يتخيلون القدرة على فرض مايراد منهم فرضه للتأكيد على ان حسن الظن بهم كان في محله، ولعدم تبصرهم بان ليس كل ما يتخيله المتخيلون يمكن ان يترجم الى واقع ملموس وانا اؤكد هنا على الحكمة بوجوب عدم القياس باي عمل قبل التأكد من توفر اسبابه، فلو كانت الاسباب مهيأة بصورة طبيعية متفقاً عليها لما سقط العديد من الخطط الصالحة والطالحة على حد سواء ولكن ما اكثر العبر وما اقل الاعتبار.

ومما وعته الذاكرة من الحوادث التي رافقت انعقاد حلف بغداد ان وفداً تركياً كبيراً قد وصل بغداد برئاسة (جلال بايار) الرئيس التركي يومذاك و(عدنان مندرس رئيس وزرائه ومعهم عدد كبير من النواب والنائبات، وقد حضرت عدداً من الحفلات التي اقيمت لهم ومنها حفلة اقيمت في (بهو أمانة العاصمة)، وقد طلب اليها ان تقدم للسلام على (جلال بايار) وكان الامير عبد الله يتولى تعريف العراقيين الى الرئيس التركي ولما جاء دوري ودور الشيخ عبد الله الياسين وكنا نرتدي بدلة «السموكنك» قال الوصي لجلال بايار: ان هذين الرجلين من رؤساء العشائر وهم يلبسون (السموكنك) كأحسن المدنيين، فقال بايار مبتسماً هذا تقدم، تقدم. فقلت له: ان شاء الله ولكن التقدم يكون في الرؤوس التي تحمل الافكار بالاضافة الى الملابس، فاستحسن الرئيس التركي القول وقال: ان شاء الله، ان شاء الله.

ومما اذكره من ايام تلك الفترة انه تقرر ارسال وفد برلماني الى الاردن وكنت من بين اعضائه أجرى لنا استقبال حافل واقام لنا الملك الحسين وليمة غداء وكان الملك على معرفة بي وبمالي من علاقات بالاسرة الهاشمية، وذهبنا الى القدس لزيارة (بيت المقدس) ثم مدينة الخليل، وهناك القيت خطاباً اكدت فيه ان واجب العرب في مثل تلك الظروف العمل لحماية الارض العربية المقدسة، ونشرته الصحف المحلية واذاعه راديو عمان، وشاركت في وفد برلماني آخر الى (الظهران) لحضور حفلة افتتاح الخط الجوي بين العراق والسعودية وقد استقبلنا بحفاوة من المسؤولين السعوديين وعلى رأسهم أمير المنطقة (ابن جلوي) الذي اقام لنا حفلة عشاء في النادي الامريكي والقي كلمة رحب بنا فيها باسم الملك (سعود آل سعود) والحث علينا بلزوم البقاء في المملكة وعلى قوله ان جلالة الملك أمره بذلك، فرددت عليه بكلمة شكر لجلالة الملك باسم الوفد العراقي الذي يعتذر عن عدم امكان بقائهم لان لديهم التزامات في الوطن لا يمكن تأخيرها.

ولم يكن للبرلمان في تلك الفترات من نشاط لان الحكم كان متجهاً الى توطيد العلاقات الخارجية على صعيد عالمي وفي الاطار (الانكلو-امريكي)، فان اضطراب ولاء الساسة بين دولتي هذا الاطار اشغلهم عن تدبر الاوضاع الداخلية وماكان كل فريق منهم بقادر على ان يحقق الاتجاه الذي يراه ضامناً له البقاء في الحكم واستمرار الاوضاع على النحو الذي يرضيه، وفي حومة الكفاح الشديد بين الساسة الكبار وفي ظل اخطر الظروف التي كانت تمر بالعالم عامة وبالعالم العربي خاصة وكان الحكم دون مستوى مسؤولياته على الاصعدة الداخلية والعربية والدولية ازاء التطورات التي جرت على تلك الاصعدة، وكان اركان الحكم في السلطتين التشريعية والتنفيذية في مستوى اوطأ. وما استشعار السفارة البريطانية وغيرها بأن اوضاع العراق توشك على الانفجار وما وقوف الجهات الاخرى على مثل هذا النذر الا الدليل القاطع على وجود اسباب كثيرة تنبئ بقرب سقوط الحكم. ولكن المسؤولين على مختلف طبقاتهم كانوا لا يملكون الا (التمنيات) و(التخيلات) والاعتداد بقوتهم وقوة من يستندون اليه في حين كان يساور بعض العقلاء منهم عدم وجود من يدعم الحكم الراهن يومذاك اذا ما تعرض للاخطار من الداخل او الخارج.

ومن غريب ما اذكره اني كنت خارجاً من البرلمان بعد انتهاء احدى الجلسات وفي الهزيع الاخير من الحكم الملكي وكانت على رأس الحكم وزارة هي دون مستوى الحكم بكثير لانعدام الجدارة والتجربة وسعة الاطلاع وامتداد البصر الى ما وراء الافق ، فالتقيت بالسيد توفيق السويدي احد رؤساء الوزارات وكان ينتظر سيارته التي كانت خارجة في مهمة وعرضت عليه ايصاله الى داره ، اقول ان هذا الرجل كان من اشد المتدمرين من الاوضاع التي كانت سائدة يومذاك ومن الغريب ان هذا الرجل الذي عرف بالحرص على الحياة الدستورية قال لي باعتباري من رؤساء العشائر: لماذا تسكتون انتم على هذا الحال؟ وكان مبعث استغرابي ان يصل اليأس من الاصلاح بمثل هذا الرجل ان يستحث همم غير المسؤولين للاطاحة بالحكم مع العلم انه كان طيلة اشتغاله بالعمل السياسي بعيداً عن التكتلات التي تعاقبت على المسؤولية في الفترة التي سبقت اندلاع حركة رشيد عالي الكيلاني وكان من اشد المعارضين لها بالرغم من كون اخيه الكبير الاستاذ ناجي السويدي من المساهمين الرئيسيين فيها ومن المدافعين عنها من اعتبرت حججاً في الدفاع لاقامة كل وضع من الاوضاع الذي يقوم في مثل الظروف التي قامت خلالها حكومة (الدفاع الوطني) .

زيارة الأمير سعود

في احدى حفلات تنويع الملك فيصل الثاني بعد بلوغه السن الدستورية التي اقيمت في احدى الليالي في قصر الرحاب وكان بين الضيوف زيارة الامير سعود ولي عهد المملكة العربية السعودية ، وقد ناب عن والده الملك عبد العزيز في احتفالات التتويج ، وقد دعونا للسلام عليه وتولى تقديمنا الامير عبد الاله بقوله هذا الشيخ عبود الهيمص رئيس عشائر البوسلطان وهذا الشيخ عبد المنعم الرشيد رئيس الجنابيين وهذا الشيخ زيدان الصغب رئيس السعيد وحين عرف الامير سعود اننا جميعاً نتمي الى (زبيد) قال هذه (احسن مناسبة) انا اريد ان اشترى منكم (عجلة الابار) وهي ابار قديمة قال عنها ان هذه الابار حفرتها عشائر (الزبيد) في نجد بعد مجيئهم من اليمن . ثم تركتها بعد نزوحها الى ديار العراق منذ مئات السنين وكما

تعلمون ان في بلاد اليمن اليوم لواء باسم (زبيد). فقلنا له : يا سمو الامير ان هذه الابار من مخلفات الالباء والاجداد وهي لاتباع بالمال واننا نعتقد انها موجودة بأيادي امينة وقادرة على ان تحافظ عليها . وانتقل الحديث الى مواضيع اخرى .

وفي اليوم التالي اقام الشريف حسين زوج اخت الامير عبد الاله وليمة بداره بالمنصور على شرف الامير السعودي حيث تربطه به روابط وثيقة وعلاقات واسعة لكثرة املاكه وسعتها بالسعودية يتردد عليها كثيراً وكان على رأس المدعوين الملك فيصل والامير عبد الاله ونوري السعيد وعدد من الوزراء والنواب التي تربطهم روابط صداقة بالشريف حسين وكنت من بينهم حيث كان الداعي صديقاً لي وكثيراً ما يتردد على ديارنا بالشوملي للقيام بالصيد يقيم هو واصدقاؤه في بيوتنا .

وحيث ان اسمي بقي عالقاً في ذهن الامير السعودي فقد قال لي بعد العشاء ، وكان الضيوف ، يتخطون في الحديقة ، يا أخي عبود انا جئتكم اشترى (ابار زبيد) فكررت عليه ما قلت له سابقاً في دعوة قصر الرحاب مضيفاً الى ذلك انها موضع اعتزازنا بقوميتنا وسوف نحافظ عليها . وانتهى الحديث بمجاملات اعتيادية .

وفي لقاء آخر مع الوصي عبد الاله ذكر لي ان الامير سعود دعاه الى زيارة السعودية فاستحسنت ذلك وتمنيت ان تتوثق العلاقات بين العراق وجميع الدول العربية ، لكنه اضاف وقال : اني لا استطيع الذهاب ، فقلت له لماذا؟ فقال : ان الامير سعود انفق مبالغ طائلة في العراق كاكramيات لمن ساهموا بتكريمه خلال زيارته بغداد بمناسبة احتفالات التتويج ، فقد اعطى السائق الذي كان يقود سيارته خلال وجوده في بغداد ٣٠٠٠ دينار وحين رافق هذا السائق الى البصرة لمدة يوم واحد اعطاء مثل هذا المبلغ وقد كان مجموع الهدايا التي قدمها تزيد على مبلغ (١٠٠) الف دينار عدا الكساوي الكاملة والخناجر المذهبة وغيرها وحين صرف كل ما جاء به من مال استدان من البنك العربي بواسطة مديره في بغداد (طالب مشتاق) مبلغ ٤٠٠٠ اربعة آلاف دينار .

وقال انا لا املك مثل هذه المبالغ لا وزع منها الهدايا تجاه الهدايا التي وزعها الامير سعود فوجدته محقاً بذلك .

في سرسنك

وبعد مدة اخبرني الوضي اتهم في هذه السنة ينوون البقاء في العراق ويصطافون في سرسنك حيث بدأ ببناء دار للعائلة فيها وسيتاح لهم الاشراف على سير البناء خلال بقائهم في سرسنك وخاطبني بقوله حبذا لو التحق بهم لنقضي معاً بعض الوقت حيث لا يوجد لديه عمل وفعلاً ذهبت الى سرسنك وبقيت فيها حوالي عشرة ايام ولم اشأ ان اكون من الضيوف بل نزلت في احد الفنادق وكان يرافق الملك وولي عهده من الوزراء شاكِر الوادي وجمال بابان وزوجاتهم ، وفي تلك الفترة تعرضت اخت الامير زوجة الشريف (ابن خالتها) حيث احترق نفسها منتحرة فاستقدموا من بغداد كلاً من الدكتور (هاشم الوتري) والدكتور (مهدي فوزي) لمعالجتها ولكن لم يجد العلاج نفعاً وفارقت الحياة . ثم وصل (جميل المدفعي) الى سرسنك وفي شرفة الفندق كنا محيطين بالملك الشاب الذي كان يحاول ان يظهر قوته الجسدية فمسك بيد جميل المدفعي ليلويها فعل ذلك بالمدفعي فغلبه فابتسمت لظني بان ظهور جميل المدفعي بمظهر المغلوب كان يباعث المجاملة ولكن الملك أصرقائلاً انه انتصر بقوته واذا تريد (الكلام موجه اليّ) ان تجرب فجرب ! وفعلاً فقد لبث طلبه وظهر بالحقيقة انه كان قوياً بهذه اللعبة او متمرساً كما انه شاب يستطيع ان يلوي ايدي الشيوخ من امثالنا .

وحضرنا احدى المناورات العسكرية وكان الغالب على الفرضيات العسكرية اظهار الخطر الذي يواجه العراق في الشرق سواء في ايران اوروسيا ومايجب ان يعده الجيش العراقي من القوة والقدرة على مواجهة ذلك ، وكان الملك والامير وكبار العسكريين برفقتهما يراقبون سير المناورات .

وعلى مائدة الغذاء في المخيم كان الملك لطيفاً وديعاً وكان يقدم بعض الاكل لضيفه على المائدة ، وفي تلك المأدبة نقل الينا نعي الملك عبد العزيز آل سعود فدار الحديث حول تكوين المملكة السعودية في ماضيها وحاضرها .

ثم وصل عدد من الوزراء كان منهم علي ممتاز وعبد المجيد محمود ، وبعد ايام عدت الى بغداد وكانت الاخبار عن قرب زواج الملك تتواصل وفي احدى زياراتي للامير عبد الاله بعد عودته الى بغداد سألته عما تم بشأن زواج الملك فقال : لقد ذهبا الى باريس مع اختي للقاء عائلة الملك محمد الخامس وكان

المفروض ان تأتي المراد خطبتها للملك الى الاوتيل ونأتي نحن بعدها على غير موعد محدد لنراها ، وقد رأيناها فعلاً وكانت بنتاً اقرب الى الرياضية منها الى الانوثة وقوية الشخصية لكنها غير جميلة وفي ظني انها لا تناسب الملك ، لأن الملك ضعيف البنية قصير القامة .

واستطرد قائلاً اننا هيئنا بنات اخريات عرض علي خمس من صورهن فكان بينهن مصرية واخرى تركية ، وقلت لجلالة الملك ان يختار من يرغب منهن ، فلم يبد رغبة في واحدة منهن فإذا رغبت ان تحدثه بهذا الموضوع فلا تتأخر ، وفعلاً طلبت زيارة الملك فاذن لي واستقبلني بحفاوة وعرضت له ما سمعت من اخبار سارة عن زواجه وتمنيت له ان يكون الحادث السعيد قريباً واخذ يضحك ، واخيراً قلت لقد علمت ان المرشحات لك كثيرات ونحن نأمل منك ان تختار احداهن حتى تنجب الاولاد ويكون لك ذرية في بيتكم الكريم فأملني خيراً .



مع عبد السلام عارف

لما حدثت ثورة ٨ شباط ١٩٦٣م وقضى على نظام عبد الكريم قاسم، بقينا نتربح الأحداث وانجلاء الموقف السياسي واتجاهات قادة الثورة. وقد طلب الينا الكثير من الاصدقاء مواجهة زعماء الثورة، وفي احدى المرات زارني في بيتي الشيخ احمد عجيل الياور (رحمه الله) وعرض علي فكرة عقد اجتماع للمداولة فيما يمكن بحثه مع قادة الثورة، فبادرت الى الاتصال ببعض الاخوان والاصدقاء وطلبت اليهم الحضور، وقد لبي الدعوة اكثر من اربعين شخصاً اذكر منهم السادة الشيوخ: حبيب الخيزران، مخيف الكتاب، عبد المنعم الرشيد، حاج موجد الشعلان، عبد الوهاب حسن السهيل وغيرهم من وجهاء بغداد، الديوانية، الحلة وديالى. وجاءت هذه الدعوة بناء على طلب من رئيس الجمهورية عبد السلام عارف ورئيس الوزراء السيد احمد حسن البكر، كما اخبرني بذلك الشيخ احمد عجيل الياور المكلف بهذه المهمة.

وبعد تحديد موعد الزيارة حضرنا مجتمعين في بناية البلاط الملكي القديمة، وقد استقبلنا الرئيس عبد السلام محمد عارف والسيد احمد حسن البكر. وبعد ان استقر بناء المقام، وبعد تبادل عبارات الترحيب، طلب الي بعض الاخوان من الحاضرين ان انوب عنهم في الكلام، فبدأت بعد شكر الله على توفيقه، بالشا على القائمين بالثورة مشيداً ببطولاتهم وشجاعتهم وصدق مشاعرهم القومية التي قضت على الطاغوت الاوحد، واستشهدت ببيت من الشعر:

ولولا احتقار الاسد شبهتكم بها ولكنها معدودة بالبها
فقاطعني عبد السلام مرتين، وكنت اشير اليه راجياً ان يمهلني حتى انتهي من كلامي، ثم قلت: ان الذي نتمناه، ان تكون الانظمة والقوانين في البلاد منبثقة عن مصالح الامة والبلاد، وان لا تتأثر بالشعارات المستوردة التي لا تتفق او تتلاءم مع تاريخ الامة وتقاليدها ومصالحها وان نسمع ما يطمئنا ويحقق بعض مطالبنا. وبعد انتهائي من القاء كلمتي، استدعى الرئيس عبد السلام احد الضباط، وطلب منه ان يجلب القرآن الكريم حتى نؤدي القسم، وحسب قوله (حتى نتحالف مع الجماعة)! ثم اردف قائلاً: (احنا كلنا حسن وجاسم ومحمود ولا فرق بيننا فدعونا

نتحالف ونقسم بالقرآن). كان كلامه هذا موضع استغراب الحاضرين، بل كان مفاجأة غير منتظرة من قبلهم، فأجلت النظر ملتفتاً يميناً وشمالاً، فلم أرَ من زملائي من له الرغبة والاستعداد للتصدي لهذه المبادرة غير المتوقعة أو التعليق عليها ولو بكلمة واحدة. فتشجعت وقلت للرئيس عبدالسلام «يا سيادة الرئيس جرت العادة ان تكون المحالقات بين اطراف متنازعة متخاصمة، وعلى اسباب معينة ومحددة مسبقاً، وهذا الطلب الذي تفضلتم به لا ينطبق علينا، لاننا من ابناء هذا الشعب ولسنا ضد الثورة او اعداء لها، بل كنا أول من بارك لها وفرح بقيامها، وعليه لا نرى داعياً لهذه المحالفة!! واذا ظهر صلاح الحكم واستقامة اركانه ووضوح توجهاته، فان ابناء الشعب سيهرعون للالتفاف حوله وتأييده وسنكون اول المؤيدين له والمدافعين عنه. ثم انتهى الاجتماع وكانت علامات الانفعال والغضب بادية على وجه الرئيس عبدالسلام محمد عارف (رحمه الله).

مزاحم الباجه جي

بعد خروج السيد مزاحم الباجه جي^(١) من وزارة السعيد الثانية لعدم نجاحه وتوفيقه في حل قضايا الاضرابات التي قام بها ذوو المهن ضد قانون رسوم البلديات ، وكانت احزاب المعارضة المتمثلة بالحزبين المتآخيين (الحزب الوطني العراقي) و(حزب الاخاء الوطني) قد دعمت تلك الاضرابات وغذتها . وقد وجهت الاتهامات الى مزاحم وبعض اعوانه في اثارة بعض الحوادث منها كتابة رسائل سرية تتضمن الطعن بالذات الملكية . وقد تهياً لي ان ازور البلاط الملكي ، كما هي عادتي ، وكلما سنجت لي الظروف بذلك ، وحين اذن لي بمقابلة جلالة الملك فيصل الاول دخلت عليه مسلماً فرحب بي كثيراً ولم يلبث جلالة ان ترك كرسيه الخاص وجلس الى اريكة وامر ان اجلس الى جانبه من جهته اليسرى ، ثم شرع يحدثني عن بعض رؤساء العشائر الذين لا يحالفهم الحظ في الفوز بالنيابة ودخول المجلس النيابي ، او اولئك الذين يبتسم الحظ لهم فيوفقون في الحصول على عضوية المجلس ، ولكن نرى بعض الفئات منهم يقومون بالانتساب الى الشخصية السياسية الفلانية ، وفئة اخرى الى سياسي آخر من افندية بغداد الذين يريدون ان يجعلوا من رؤساء العشائر جسوراً يعبرون عليها للوصول الى سدة الحكم لتحقيق اغراضهم ومقاصدهم . وفي الحقيقة ان هذه تعد من الامور المؤسفة ، وانني - والكلام لجلالة الملك فيصل - اعرف الناس بمصالح رؤساء العشائر وبيوتهم وانسابهم واحوالهم وما يقتضي للمحافظة على هذه العنعات والتقاليد الصالحة ، ولكنني اجد ان اكثرهم يفضلون الاتصال بالافندية ، وكان الاخرى بهم والاولى بمصالحهم ان يتصلوا بي شخصياً حتى نعمل مشتركين لضمان مستقبلهم حاضراً ومستقبلاً . وقد ايدت ماذهب اليه جلالة من افعال وتوجيهات .

(١) ولد مزاحم امين بن الحاج احمد بن الحاج سليم الباجه جي في ١٣٠٧ هـ (= ١٣٠٦ رومي) اي ١٨٩٠ ميلادي ، وتوفي عام ١٩٨٢ .

ثم انتقل جلالته الى الحديث عن مزاحم الباجه جي قائلاً: «ان هذا الرجل قد اساء التصرف عندما كان وزيراً مفوضاً في لندن وقام باعمال لا تليق بممثل دولة كالعراق في بلد اجنبي ولذا تقرر عزله من منصبه، وبسبب ذلك اخذ ينشر في الصحف الانكليزية والتركية الصادرة خارج العراق، مقالات وتعليقات تنظوي على التشنيع بالحكومة وبشخصي، ولما عاد مزاحم الى بغداد وحضر امامي عارضاً التوبة قلت له: (ان الاسلام يجب ما قبله). ولم اکتف بذلك بل عفوت عنه وأوليته أعظم منصب في البلاد وهو وزارة الداخلية، ولكنه بعد ان فشل في ادارة امور هذه الوزارة، وتسبب في حصول ما حصل من اضرار بالمصالح العامة والاخلال بالامن والاستقرار، اضطر الى الاستقالة بسبب فشله، ولم يتورع عن التعاون مع بعض من لا اخلاق لهم بتحرير الرسائل (المكاتيب) السرية التي تشوه سمعة عوائل كبرى في بغداد، ولكن سوف ترى قضاء الله نازلاً في مزاحم، وكرر جلالته هذه العبارة ثلاث مرات، وضرب بيده على طاولة صغيرة كانت الى جانبه معبراً عن غضبه وسخطه على مزاحم، مؤكداً على ضرورة انزال العقاب به.

وبعد ان انتهى جلالته من الكلام قلت: «ليسمح لي جلالة الملك ان اسأل: ماهي الاسباب التي جعلت جلالتيكم تعتقدون ان مزاحم هو الذي قام بتحرير هذه المكاتيب السرية؟، فلاحظت علائم الامتعاض والاستنكار تلوح على وجه جلالته، فالتفت اليّ قائلاً: «أيوه... اذا لم يكن هو المدبر لهذا العمل، فلاشك انه من صنع بطانته ويعلمه».

وقد شعرت بانني كنت مخطئاً في توجيه مثل هذا السؤال الى جلالته، بعد ان ظهرت عليه امارات الغضب، ثم كرر القول: «انك سوف ترى غضب الله نازلاً بمزاحم»

كانت علاقتي بمزاحم الباجه جي يومذاك حميدة لعدة اسباب، منها صلة الصداقة اولاً، وصلة النسب التي تربطني واياه، حيث ان والدته (ريمة الخلف) هي بنت عم والدي، ولهذا رأيت من واجبي تحذيره مما قد يتعرض له بعد ان رأيت غضب جلال الملك وسخطه عليه بالشكل الذي مر ذكره.

وفي ظهر اليوم التالي قررت زيارة مزاحم في داره الكائنة في محلة باب الشيخ في الشارع الذي يربط شارع الرشيد بالحضرة الكيلانية. تركت سيارتي في كراج

الفندق الذي كنت انزل فيه، وركبت سيارة اجرة، ولما وصلت الى داره، وبعد السلام والكلام سألته عن اسباب توقيفه من قبل الشرطة وعن قضية (المكاتب السرية) واطلاق سراحه، لان القضية كانت محالة الى المحاكم فاخبرني انه كان قبل ليلتين في حفلة من الحفلات التي حضرها جلالة الملك فيصل، واثناء ذلك استدعاني جلالتة وانتحى به ناحية وقال: «انت يا مزاحم مثل ولدي غازي، وعفى الله عما سلف». وكان مزاحم يعتقد بعد هذه المقابلة ان المسألة منتهية.

وفي الواقع انني استغربت من رواية مزاحم، ولكنني لم اشك في صدقه لانعدام السبب الذي يوجب عليه الكذب، وازاء هذا الموقف لم أملك إلا ان اذكره بقول حكيم العرب اكثم بن صيفي! : «ان حسن الظن ورطة وسوء الظن عصمة»، ثم رجوته ان يتخذ كل ما باستطاعته لحماية نفسه، فجفل مزاحم من قلبي هذا وسألني: «هل رأيت جلالة الملك فيصل؟» وقد استولى عليّ الحرج، فقلت له: «لا ويجب عليك ان لا تسألني عن ذلك، فقد نصحتك وقلت لك ان الحذر من الحزم». فاخذ يلح عليّ بالسؤال عما اذا كنت واجهت الملك او سمعت منه شيئاً، فلم اجبه باكثر من مطالبته باتخاذ الحيطة والحذر، وتركته بعد ان رأيت من الواجب القيام بذلك كونه صديقاً وقريباً!

وقد جرت محاكمة مزاحم امام المحكمة الكبرى برئاسة (المسترلويد) الذي اصدر الحكم، وقد خالف عضوان من اعضاء المحكمة رأي رئيسها، حيث تم الافراج عنه، اما العضوان فهما السيد محمود خالص والسيد فخري الطبقجلي وقد قيل في حينه ان نوري السعيد هو الذي اوحى بتعين (المسترلويد) لرئاسة المحكمة للتأثير على سير المحاكمة لعلاقة نوري بالمسترلويد وصداقته الوطيدة معه.

ماهي قضية المكاتيب السرية؟

كانت هذه القضية التي حدثت اواخر مايس عام ١٩٣٢ مثار حديث الاوساط الرسمية والشعبية ، وخلاصتها ان مزاحم الباجه جي الذي كان يشغل منصب وزير الداخلية في وزارة نوري باشا السعيد ، قرر عزل السيد محمود صبحي الدفترى امين العاصمة ، فارتأى مجلس الوزراء اولاً ، والبلاط الملكي ثانياً ، ان مزاحم الباجه جي قد تجاوز صلاحياته ، فلم يوافقوا على قرار العزل ، فالغي القرار . ومن الاسباب التي دعت الى إلغاء قرار العزل هو وجود بعض الجمل والعبارات النابية التي لا تليق بالمسؤولين ذكرها . وبعد هذه الحادثة ، جرى توزيع بعض الرسائل (المكاتيب) السرية الى دار السيد محمود صبحي الدفترى والى شخصيات مسؤولة اخرى ، تتضمن بعض العبارات غير اللائقة مما يمس سمعة جلالة الملك فيصل . فحامت الشبهات حول مزاحم الباجه جي وانه كان وراء توزيع هذه المكاتيب او انه المدبر لها ، ومما اكّد هذه الظنون ورود بعض العبارات في نصوص هذه الرسائل مطابقة للعبارات الواردة في قرار عزل محمود صبحي الدفترى من منصب امين العاصمة .

وقد اثار توزيع هذه الرسائل موجة من الاستنكار والاستهجان بسبب العبارات النابية وغير اللائقة التي تمس سمعة عدد من الاسر والعوائل البغدادية المحترمة ، يضاف الى ذلك ان الجو السياسي يومذاك كان ملتهباً وكان مزاحم الباجه جي قد خرج من صفوف المعارضة وسار في ركاب الحكومة القائمة ، فكان موقفه هذا موضع سخط واستنكار المعارضة والصحافة الوطنية . وفي اعتقادي ان نوري السعيد كان من المناصرين لمزاحم الباجه جي والمتحمسين للدفاع عنه والساعين لانقاذه من هذه الحادثة باية وسيلة كانت ، والسبب هو ان نوري السعيد كان قد اقنع مزاحم بترك الحزب الوطني المعارض وقبول منصب وزير الداخلية في وزارته ، وان اتخاذ اي اجراء ضد مزاحم قد يسيء الى وزارته وسمعتها ويزعزع الثقة بها . وقد ادى هذا الموقف الى حصول خلاف بين جلالة الملك فيصل ونوري السعيد .

وفي زيارة من زياراتي لمزاحم الباجه جي في داره بعد هذه الحادثة ، حضر نوري السعيد على غير موعد ، وكان نوري يرتدي اللباس الرياضي ، السروال

الابيض القصير والشوب الابيض، الخاص بلعبة التنس، ودار الحديث بيننا حول قضية المكاتب السرية التي اثيرت في مجلس النواب، فقال مزاحم لنوري السعيد: «يا باشا انا رفعت برقية عن استقالتني من عضوية مجلس النواب» ولكن نوري السعيد ابدى استغرابه وامتناعه من اقدام الباجه جي على تقديم استقالته من المجلس قائلاً: «لقد قصرَت يا مزاحم بهذا العمل، لاننا كحكومة، لا نطلب رفع الحصانة النيابية عنك عند اثاره القضية في مجلس النواب، حتى لو ان عدداً من النواب طالب برفع الحصانة عنك، فانا اكفل رد هذا الطلب، لانني ربت الامور بشكل مضمون مع عدد من النواب لكي تبقى محتفظاً بعضوية المجلس متمتعاً بالحصانة».

وقد اطمأن مزاحم الى اقوال نوري السعيد، مما جعله يبادر الى ارسال برقية اخرى يسحب فيها برقية استقالته من المجلس، وحين انعقد المجلس وعرض الموضوع لم يلتفت الى البرقية الثانية فقرر الحاضرون قبول الاولى بالاستقالة وعلى اثر ذلك صدر الامر بتوقيف مزاحم بعد ان رفعت عنه الحصانة النيابية، واحيلت القضية الى المحاكم.



كان مزاحم الباجه جي يشغل منصب وزير العراق المفوض في ايطاليا عندما بدأت الحرب العالمية الثانية، وكان من رأيه ان تبقى العلاقات الدبلوماسية قائمة مع ايطاليا بصورة خاصة وان تكون الصلات بينها وبين العراق وبين دول المحور ودية وصميمية وكذلك مع الاقطار العربية الاخرى. وقد عزز رأيه بكتابة تقارير حول ذلك، مما اثار حفيظة بريطانيا بالدرجة الاولى والساسة العراقيين المواليين لبريطانيا بالدرجة الثانية، لان النفوذ السائد يومذاك هي السياسة الانكليزية. وازاء هذا الموقف بقي مزاحم مصراً على آرائه هذه رغم نصائح الساسة من اصدقائه وتنبيه الحكومة العراقية له بذلك، وكان من رأى هؤلاء افضلية الصلات مع دول الحلفاء، ولما لم يستجب لتلك التوجهات والنصائح، اضطرت الحكومة الى احواله على التقاعد. وبسبب ظروف الحرب بقي بعد هذا الاجراء في ايطاليا شبه محجوز، وتعنزت عليه وعلى غيره من العراقيين والعرب العودة الى بلادهم، لصعوبة

المواصلات بين الاقطار المتحاربة . ولماطالت اقامته في روما نفذ مالمديه من مال لتدبير معيشته . وبسبب اشتداد الضائقة المالية عليه كتب الى اخيه سليمان الباجه جي ، الذي كان متقاعداً بعد ان كان موظفاً في وزارة الداخلية ، ولاصابتة بمرض اضطر الى ترك الوظيفة ، كتب مزاحم اليه ان يكلف كلاً من السيد حمدي الباجه جي وكاتب هذه السطور للقيام بمسعى ووساطة الى نوري السعيد رئيس الوزراء يومذاك للموافقة على تحويل بعض المبالغ من ماله الخاص لتدارك امور معيشته في الغربة . وقد استجبنا لهذا الطلب فذهبنا الاستاذ حمدي الباجه جي وانا ، لمقابلة السعيد ، وبعد ان استقبلنا ورحباً بنا ، قال : «ألا تعرفون مزاحم واعماله السابقة؟ ألا تعرفون انه كان مَصْرّاً على ابقاء العلاقات الدبلوماسية مع دول المحور؟ واليوم صاير نازي ! وهذا التصرف محرج لنا كما تعلمون ومخالف لسياسة الحكومة» . فقلت له : «يا باشا ان الذي نرجوه ان توافقوا على تحويل مبلغ معقول من ماله الخاص لكي يعيش الرجل ، وهو امر هيّن على ما نرى ، فكيف يؤمن عيش في هذه الظروف الحرجة؟» وقد استجاب رئيس الوزراء لرجائنا وامر بتخصيص مبلغ (٨٠٠) ثمانين ديناراً في الشهر تحول اليه من امواله الخاصة . وكان مزاحم يتنقل بين ايطاليا وسويسرا .

وبعد انتهاء الحرب عاد الى العراق ، اسوة بغيره من العراقيين . ومما يجدر ذكره هنا ، ان مزاحم خلال وجوده في ايطاليا تعرف على الدبلوماسي البريطاني السر تريفيليان ، الذي كان سفيراً لبلاده في روما ، وكانت العلاقات الشخصية قد توطدت بينهما واصبحا صديقين . وحينما عين السر تريفيليان مستشاراً في السفارة البريطانية في بغداد خلال الفترة التي رفض فيها الشعب العراقي معاهدة بورتسموث واندلاع التظاهرات في انحاء العراق وما رافق هذه الاحداث من غليان سياسي كاد يعصف بالكيان العراقي ، اتفقت آراء الاوساط الحاكمة ، في محاولة لتهدئة الاوضاع العامة ، ان يعهد الى الاستاذ مزاحم الباجه جي تشكيل الوزارة العراقية لتحل محل وزارة السيد محمد الصدر ، وقد شاع في حينه بين الاوساط والمحافل السياسية ان الذي اوصى بهذا الرأي ، اي قيام مزاحم بتشكيل الوزارة ، هو السر تريفيليان ، لانه كان يعتقد - اي تريفيليان ، بان مجيء مزاحم الى السلطة سينهي حالة الفوضى والاضطراب ويسود الهدوء .



وبسبب صلاتي وصداقتي مع مزاحم ، زارني في احد الايام اخوه السيد سليمان الامين الباجه جي ، واخبرني بان اخاه مزاحم سيتولى مركزاً مرموقاً كبيراً ، فقلت له : نتمنى ذلك ، وباليات ان يتحقق هذا الامر ، ولكن يجب ان تعرف ، ولا اظنك تجهل ذلك ، ان البلاط والسياسيين الاخرين لهم موقفهم المعارض لمزاحم لاسباب كثيرة منها قضية المكاتيب السرية . وعلى ما يبدو انك رأيت حلماً جميلاً فاجابني : «ولكنني واثق من ذلك جد الثقة ، وعماً قريب سيتم ذلك» ولم يمض اسبوع من هذا الحديث ، حتى جاءني سليمان الباجه جي وقال : اذا لم تصدق ما اقول لك ، فارجو ان لا تستبعدوا مجيء مزاحم وتعيينه في منصب كبير ، فقلت له : كيف ؟ قال : ألا تعرف ان مزاحم كان صديقاً للسير تريفيليان في روما ؟ فقد طلب الاخير - اي تريفيليان - من البلاط ان تسند رئاسة الوزارة الى مزاحم . وقد استغربت كثيراً من ذلك لما كنا نعرفه من نظرة البلاط والحاشية وبعض السياسيين نحو مزاحم وكراهيتهم له وسخطهم عليه ، ولكن هذا الاستغراب يزول بسهولة اذا ما عرف القاريء الكريم ان الامر في العراق كانت تدار وتوجه من قبل السفارة البريطانية في بغداد ، وهذا امر معلوم لدى كل من اطلع على بواطن السياسة !

ومن القضايا والهمسات التي كانت تدور في الاوساط السياسية ان المطلوب من مزاحم الباجه جي ان يستوزر السيد شاكرواودي ، عند تشكيل الوزارة ، وتعيينه وزيراً للدفاع رغم ماضيه واجماع الناس كافة على اذاته بموالاته الانكليز لانه كان ضمن الوفد العراقي المفاوض لعقد معاهدة بورتسموث ، وان استيزاره يعد بمثابة رد اعتبار للفتنة المدانة التي اضطلعت بمهمة ابرام هذه المعاهدة التي رفضها الشعب العراقي بكافة طبقاته .

هذا وقد طلب الوصي عبد الله من مزاحم اشراك علي ممتاز في الوزارة المقترحة ، وقد اعتذر علي ممتاز عن المشاركة في الوزارة بسبب وجود بعض الحساسيات العائلية مع مزاحم وما لحق بالسيد محمود صبحي الدفري وهو ابن عم علي ممتاز ، من اذى المكاتيب السرية يضاف الى ذلك قيام مزاحم بعزل محمود صبحي الدفري من امانة العاصمة كما سبق ان بيناه في فصل سابق . ولكن الوصي اصر كثيراً وألح على وجوب قبول علي ممتاز بالمشاركة في الوزارة ، فرضخ الاخير لهذا الامر . إلا انه بعد مدة استقال من وزارة المالية ، فتم

تعيين خليل اسماعيل وزيراً للمالية مكانه . وقد علق مزاحم على هذا التعيين بقوله
ساخراً: « ان عناية الله قد جاءت بالسيد خليل اسماعيل لاصلاح الاوضاع المالية! »
فصار خليل اسماعيل يلقب بـ (عناية الله)!



نباهة نوري السعيد

كان نوري السعيد موصوفاً بالفطنة، وفي هذه الحادثة التي نذكرها دليل على ذلك. كثيراً ما كان الشيخ احمد الداود يلوح على الدوام ويعرب عن مطامحه في الاستيزار كوزير لاحدى الوزارات، فكان يتبادل مع نوري السعيد بعض الكلمات والعبارات من باب (رب اشارة ابلغ من عبارة!!) اما امام اصدقائه المقربين فكان يجاهر بهذه الرغبة، وهل انه لا يستحق منصب الوزارة؟ وكان نوري السعيد يتعمد الالهمال وغيض النظر، الى ان بلغ الضيق به يوماً من إلحاح الشيخ احمد الداود فخاطبه بكلمات مردداً المثل الشعبي : «تموتين ما البسك خزامة»، فوصل الخبر الى زوجة الشيخ احمد الداود، ام سلمان، فاغتاضت وبلغ بها الغضب حداً لا يوصف، واخذت تتحين الفرص للرد على الباشا - نوري السعيد - وقد واثتها فرصة ثمينة في احدى حفلات سباقات الخيل التي كانت تجري في بغداد، وقد حضرها نوري السعيد مصطحباً معه عدداً من الصحفيين العرب. وبينما كانوا مستغرقين في مشاهدة سوابق الخيل، تقدمت السيدة ام سلمان الى نوري السعيد قائلة : «انت مقبل على بيع العراق!!» وكانت تقصد بذلك اصراره على عقد معاهدة سنة ١٩٣٠ مع بريطانيا. غير ان نوري السعيد تخلص من الاحراج امام الصحفيين العرب فالتفت اليهم مبتسماً وقال : «انها امرأة مسكينة مختلة العقل»! واخذ يلاطفها ويربت على كتفها قائلاً لها : ان كل شيء سيكون على ما يرام!!

مع عبد الكريم قاسم

بعد قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ وما رافقها من وقائع واحداث، وما طغى على الساحة العراقية من نزعات خطيرة واعمال شريرة، سادت خلالها الفوضى والاضطرابات، وظهور فئات من الناس الاشرار امتهنت اساليب القهر والاذى والحقايق الظلم والتعسف بالناس الشرفاء، وما رافق تصرفاتهم من سباب وشتائم واتهامات وبذاءات بالعديد من الفئات المخلصة، ونعتهم بمختلف النعوت القبيحة، مثل: عملاء الاستعمار ونفائيات العهد الملكي الفاسد، وايتام نوري السعيد، واصحاب الكروش المنتفخة، وغير ذلك من النعوت والعبارات البذيئة القاسية مما حفلت بها ادبياتهم الساقطة، ومفردات معاجمهم المليئة بالبذاءات والشتائم.

انني على ثقة تامة وقناعة من ان اسلوب الشتائم وتبادل التهم والتشنيع بين افراد الشعب الواحد، وفي البلد الواحد، لهو من اسوأ الاساليب واقبحها، لان ذلك يلحق افدح الاضرار بسمعة البلاد وهيبته، ويعطى انطباعاً غير محمود عن اخلاق الشعب وتقاليده وتاريخه ومأثوراته، ولكن هذه الاعمال تعدّ من دساتير الانظمة الشيوعية، فبقي الكثير من الوطنيين والقوميين من ذوي الماضي العريق المشرف في وادٍ وحكومة عبد الكريم قاسم في وادٍ آخر. ولما تفاقمت الاوضاع وساءت الامور بحيث بلغت حداً لا يمكن السكوت عليه، قررنا ان نجتمع ونؤلف وفداً يتكون من: الشيخ محروث الهذال، الشيخ احمد عجيل الياور، الشيخ الحاج خوام عبدالعباس، الشيخ موجد الشعلان وانا، وطلينا مقابلة الشيخ محمد مهدي كبة عضو مجلس السيادة، ورئيس حزب الاستقلال المعروف بمواقفه القومية والوطنية، وكان اللقاء في مبنى البلاط الملكي القديم، الذي اتخذ مقراً لمجلس السيادة. وكان اختيارنا الشيخ محمد مهدي كبة لكونه عضواً في مجلس السيادة، وصديقاً قديماً تربطنا وأيام اوثق الروابط القومية والاخوانية، وعرضنا عليه ما يحدث من اعمال منافية للقوانين والاعراف في العديد من مناطق العراق وما ترتب عليه بعض العناصر الشريرة من مخالفات ومساوئ واعتداءات على الناس الشرفاء وكراماتهم.. فاقترح علينا وألح بضرورة مواجهة رئيس الوزراء عبد الكريم قاسم ومكاشفته بهذه

الاضاع . وافقنا على اقتراحه هذا، بعدها اتصل من مكتبه برئيس الوزراء وعرض عليه رغبتنا في مقابلته فعين لنا موعداً لذلك .

وفي اليوم التالي استقبلنا عبدالكريم قاسم في مقره بوزارة الدفاع مرحباً بنا، وكنا اتفقنا فيما بيننا ان نتقاسم الادوار في الكلام ونعرض عليه بعض القضايا العامة وتاريخ البلاد ومقدرات العراق، وما ستؤول اليه الاحوال . وقد اتفق زملائي على ان اتولى هذه الامور شخصياً باسم الوفد وان يتولى الشيخ احمد عجيل الياور الكلام عن الاصلاح الزراعي . وقد ظهر عبدالكريم قاسم خلال هذه المقابلة بمظهر المجامل، حيث كان يصفي لاحاديثنا بانتباه واهتمام ملحوظين ثم خاطبته قائلاً: «نحن ابناء البلاد، الذائدون عنها منذ قديم الزمان، وقد حاربنا الغزاة من المغول والفرس والترك والانكليز، حيث حاربنا الانكليز مرتين خلال عقدين من السنين، ولنا من الاصول والانساب ما يمتد الى قرون، ومن المنطق ان لا يجوز ان تلحق بنا الاهانات ونوصف باسم اذئاب الاستعمار وما الى ذلك من نعوت واوصاف بذیئة .

وكما تعلمون سيادتكم ان هناك وقائع كثيرة شارك فيها اجدادنا وآباؤنا، ومن تلك الوقائع ما سجله الشاعر صفي الدين الحلي في قصيدته المشهورة التي يقول فيها:

سل الرماح العوالي عن معالينا	واستشهد البيض هل خاب الرجافينا
وسائل العرب والأتراك ما فعلت	في ارض قبر عبيد الله ايدينا
يايوم وقعة زوراء العراق وقد	دنا الاعادي كما كانوا يدينونا
لايظهر العجز منا دون نيل مني	ولورأينا المنايا في امانينا

ومنها

بيض صنائعنا خضر مرابعنا سود وقائعنا حمر مواضعنا
وكما تعلمون ان العلم العراقي يتكون من هذه الالوان الاربعة، وكما تعرفون ان الاستعمار حديث في العراق، وقد حاربنا الاستعمار البريطاني مرتين كما ذكرت، فيكف يجوز ان نوصف باذئاب الاستعمار؟

اما القول باننا ايتام نوري السعيد، فقد كان نوري وكنا وكتم بصفتكم موظفين في الجيش العراقي اطوع الناس الى اوامره ونواهيه، وحاربتم جميع الحركات والتمردات ضد العهد الملكي في الشمال والجنوب، ولاشك في ان

اصلاح احوال الامم ، لا يتم في المظاهرات والتهافتات والتصفيق في الشوارع ، بل يأتي بوضع الخطط الصالحة التي تستند الى تاريخ البلاد وتقاليدها وتحفظ مصالح الجميع ، ولها كما هو معلوم صفة القدسية لدى ابناء الشعب . ورجاؤنا ان لا تستمر هذه الاندفاعات الحمقاء غير المنضبطة ، وان تعملوا على الحد منها ، وان تقاوموا الشعارات المستوردة التي لا تمت الى هذه البلاد وتاريخها وماثرها باية صلة ، وكان هذا العراق مركزا من مراكز الخلافة ، ومنارا للعلوم والمعارف الانسانية ، وبعد ثاني قطر من الاقطار الاسلامية في احتوائه المراقدة المقدسة فاذا تم ذلك ، فاننا مستعدون لبذل الغالي والنفيس وكل ما يمكن عمله لخدمة البلاد ورخاء الشعب ، كما قال الشاعر :

وما انا إلا من غزية ان غوت

غويت وان ترشد غزية أرشد
ثم التفت الى زميلي الشيخ احمد عجيل الياور مشيراً اليه بانتهاء كلمتي ودوري ، وطلبت اليه الكلام فيما يتعلق بالاصلاح الزراعي ، غير ان الشيخ احمد رفض واجابني قائلاً : ارجوك يا شيخ عبود ان تستمر ، وأكمل ماله علاقة بالاصلاح الزراعي ، فاستأذنت من رئيس الوزراء عبدالكريم قاسم الذي اومأ اليّ بالموافقة ، فاسترسلت في الحديث قائلاً : «لقد سبقتنا امم وشعوب كالهند وتركيا وغيرها في الامور التي تتصل بتقسيم الاراضي واصلاحها ، ولكن ذلك تم بحسن النية وبهدف الاصلاح ، لا الانتقام ، والاراضي في العراق واسعة قياساً الى عدد السكان وهناك مساحات كبيرة من اراضيها لم تزل خراباً ، رغم ما قامت به الحكومات المتعاقبة من انشاء السدود وبناء القناطر وغيرها من المشاريع الاروائية مثل سدة الهندية التي عملها المهندس الانكليزي (وليم ويلكوكس) ، الذي وضع كذلك دراسات وتقارير مفصلة عن الخزانات والسدود التي تفيد في اعمار الاراضي التي لا تزال خراباً . وكما هو معلوم ان مشكلة الاراضي كانت مصدراً من مصادر القلق والفتن والاضطرابات في العهد التركي ، فلو حسنت النوايا ووضعت الخطط لاصلاح تلك الاراضي وامكن توزيعها توزيعاً عادلاً بلا جعجة ولا استعداد الطبقات ، وتحريض بعضها على البعض الاخر ، لان هذه الامور تلحق افدح الاضرار في بنية المجتمعات وتماسكها وتهدد الامن والاستقرار . فهل لكم باسيادة الزعيم ان

تعالجوا هذه الامور بروح العمران وليس بروح العدوان، والانتقام من جهات لا ذنب لها إلا انها ورثت عن آبائها بعض الاراضي الزراعية، او اشترتها حسب الاصول والقوانين المرعية في اوقاتها، وهي كما تعلمون من الامور المشروعة التي اقرتها وتقرها الشرائع السماوية.

بعد ان اكملت حديثي، التفت اليّ عبدالكريم قاسم وقال: «انا اعرفكم ونعترف بكم وبماضيكم، وبالنسبة لي فانا اعرفك يا شيخ عبود عندما كنت ضابطاً في حامية الحلة عام ١٩٣٧، وامضيت فيها فترة من حياتي، فانا اعرفك معرفة جيدة». وربما بالغ في المديح والاطراء قائلاً: «ان خطاباتك في النجف وكربلاء والمجالس النيابية، كانت في مقدمة الاسباب التي حفزتنا للقيام بالثورة، وكذلك انا اعرف جيداً ماضي الاخوان الحاضرين ومنزلتهم». ثم نهض من مكانه الى طاولة في الغرفة وضعت فوقها كتب وخرائط، وجلب بعضاً من هذه الخرائط واردف قائلاً: «هذه الخرائط تثبت انظمة الري الحديثة، واذا ما نفذت فان مساحة (١٠٠٠) دونم ستعطي مقدار (٥٠) الف دينار».

وحسب خبرتنا فان التقديرات التي ذكرها مبالغ فيها كثيراً لان الدونم الواحد حينذاك في الزراعة الاعتيادية، لا يعطى اكثر من دينارين!!، ومعنى ذلك، ان مساحة الف دونم ستعطي (٢٠٠٠) الف دينار لا غيرها.

وقبل انتهاء المقابلة، قطع وعداً والتزم بانه سينظر الى مطالبينا بكل جدية واهتمام، واردف قائلاً: نحن طلاب اصلاح، ولكن بعض العناصر رثيير المشكلات، فبعد السلام في حينه جاء في مرة وخلال محادثتي معه سحب مسدسه للاعتداء عليّ، فامسكت بيده وصرخت بوجهه... ماذا تصنع؟، قال عبد السلام، انا اريد ان انتحرا!!، قلت: لماذا لا تنتحرف في بيتك؟، لماذا تأتي الى غرفتي لتنتحرف فيها؟.

وبعد حديث طويل عريض اطلق خلاله الوعود الكاذبة قال: «بعد سنتين سيصبح العراق قادراً على توزيع العلماء وارسالهم الى كافة انحاء العالم»! استغربنا من قوله هذا وكأنما العلماء سلعة كالرقي والبطيخ والطماطة، قابلة للتصدير. وكان حديثه جملة وتفصيلاً، يدور في مجال ارضاء الحاضرين صدقاً او كذباً، فمسك بيده الشيخ محروث الهذال وقال له: «باسيادة الزعيم

عبدالكريم . . . ماهو مقدار راتبك الشهري ! فاجابه عبدالكريم . . . راتبي (-) ٥٠٠ دينار، فردّ عليه الشيخ محروث : بالله عليك لو عرضوا عليك لإنقاص راتبك الى مبلغ (-) ٢٠٠ دينار . . . هل تقبل بهذا الاجحاف؟ فتلعثم عبدالكريم قاسم ولم يجبه، ثم استمر الشيخ محروث بكلامه : «ان عدد افراد عائلتي واحفادي يبلغون حوالي (٤٠) اربعين شخصاً، وكنت املك حوالي (٢٠) الف دونم من الاراضي، وكنت بالكاد وبالثمن واللتيا . . . ندبر احوالنا المعاشية، فكيف نتمكن ان نعيش بـ (١٠٠٠) دونم وتحت هذه الظروف؟ انني لو تمكنت من مغادرة العراق والسفر الى السعودية او الاردن او سوريا، لرحبوا بنا هناك جميعاً، ولكن الوطن عزيز والبلاد غالية . . . فانصفونا ياسيادة الزعيم .

ثم تكلم بعده الشيخ احمد عجيل الياور قائلاً : «اخي عبدالكريم . . . اني لا أكتمكم سراً . . . انني كنت صديقاً للعائلة المالكة، ولكن شاءت الاقدار ان تصبح الامور على ماهي عليه الآن، ولكن الشعب والدولة باقية، ونحن كشعب مستعدون للخدمة، ولا يجوز احتكار الوطنية والاخلاص للوطن والشعب لكم وحدكم، فنحن كمواطنين لا نقل عنكم وطنية واخلاصاً». ثم انتهت المقابلة دون ان نحصل على اية ضمانات او تظمينات!!

بعد ايام من هذه المقابلة، وقعت احداث خطيرة مثل ثورة الشواف في الموصل ومذابح كركوك، فساد الذعر والارهاب بين ابناء الشعب العراقي واصبح الوضع العام لا يطاق، حتى اصبح كل فرد من افراد الشعب لا يأمن على نفسه وحياة عائلته وماله وعرضه من اعتداءات الشيوعيين وتجاوزاتهم، حتى بلغ الامر بهم ان جعلوا من عبدالكريم قاسم معبوداً!! وزبياً من الارباب . ومما يذكر ان الملا مصطفى البارزاني قال لعبدالكريم قاسم : «انه كان ينظر الى القمر بالمنظار فرأى اسمه - اي اسم الزعيم عبدالكريم مكتوباً على سطح القمر!! وادعى آخرون من اهل الرمادي : «ان اسم عبدالكريم قاسم ظهر مكتوباً على بيض دجاجة!!»، وبلغ بهم السخف انهم ارسلوا وفداً لجلب البيضة في صندوق خاص مع حراسة مشددة لايصالها الى وزارة الدفاع - مقر عبدالكريم قاسم - وقد كثرت امثال هذه الخزعات للدلالة على كرامات!!! الزعيم عبدالكريم.

ان دلّ هذا الامر على شيء فأنما يدل على سوء حظ الشعوب المسكينة المغلوبة على امرها عندما يتولى امرها وإدارة شؤونها امثال هؤلاء الملقون الدجالون!

ثم تفاقمّت الامور واضطرب حبل الامن واخذت الاحوال تتدهور بسرعة، فانتهزت الفرصة للسفر الى بيروت. وما ان استقربني المقام في احد الفنادق، حتى تسنى لي الالتقاء بعدد من العراقيين الذين وفدوا لزيارتي وكان في مقدمتهم علي جودة الايوبي وعبد الهادي الجلبي وآخرون كانوا متلهفين لسماع الاخبار والاحداث الجارية في العراق.

وبعد انتهاء فترة الاصطياف، عدت الى بغداد، وبعد وصولي، طلبني مدير شرطة بغداد السيد العقيد عبد الباقي كاظم وابلغني مضمون برقية صادرة من الحاكم العسكري العام تفرض عليّ الإقامة الجبرية في بغداد، وعليّ ان اذهب الى مركز الشرطة مرتين يومياً لاسجل حضوري في سجلات الشرطة، وعلى ما يظهر كان لعبد الكريم قاسم عيون في بيروت.

وفي تلك الآونة زارني ضابط من ضباط الجيش، وادعني سراً خطيراً، هو وجود تنظيمات وتحركات من قبل الضباط الاحرار، ستقوم بعمل ضد عبد الكريم قاسم، وابلغني بانه مكلف من قبل جماعة الضباط الاحرار، ان ينقل رغبة الجماعة، بضرورة التهيؤ والاستعداد لدعم هذه الحركة ومؤازرتها عند قيامها. وكخطوة اولى في هذا العمل هو ايجاد نوع من التنسيق مما يستوجب تعيين ممثل عن العشائر للمشاركة في العمل، ومن ثم الذهاب الى مصر لتوقيع ميثاق الوحدة عند نجاح الحركة، فقلت له اننا مستعدون لاسناد الحركة بكل ما نملك من ارواح واموال وقوة للاطاحة بنظام عبد الكريم قاسم والشيوعيين. اما الذهاب الى القاهرة لتوقيع ميثاق الوحدة مع مصر، فاننا لانوافق على ذلك لان الكيان العراقي لم يكن نتيجة الصدف، بل تكون بعد جهاد وثورات دامية قدم خلالها تضحيات عظيمة، وعليه فاننا لا نرى اننا وانتم مخولون من الشعب لتوقيع مثل هذه الوحدة الفورية، والافضل ان تؤجل حتى تجري انتخابات حرة فيكون الامر والنهي والرأي للمجلس المنتخب، واننا كما هو معروف، من دعاة الوحدة العربية الشاملة، ولكن يجب ان نتجنب التسرع في هذه القضية المصيرية، لان الامر يتعلق بمصير شعب.

سيف الاسلام عبدالله يزور الحلة وآثار بابل

كان الامير سيف الاسلام عبدالله بن الامام يحيى حميد الدين، يرافقه وزير المعارف اليمنى آنذاك قد زار العراق حيث وصل بغداد يوم ١٦/١١/١٩٤٥، وقد اعدت الحكومة العراقية له منهاجاً لزيارته وجولاته. وقد نظمت له زيارة الى مدينة الحلة زار خلالها آثار بابل، وكان يرافقه كل من الاستاذ رؤوف الكبيسي مدير الاوقاف العام والاستاذ اركان العبادي ممثلاً عن وزارة الخارجية العراقية. وبعد ان تفقد المعالم الحضارية، اقام له الشيخ سلمان البراك في داره في الحلة مأدبة غداء. بعدها جرى الحديث عن الاوضاع العامة في البلاد العربية، وبهذه المناسبة تحدث سيف الاسلام عن الاوضاع السيئة التي يعيشها القطر اليمنى متمنياً حدوث الاصلاحات اسوة بالاقطار الاخرى. وقد استغرب الحاضرون من كلامه وانتقاداته، وكيف يجرؤ الامير على التعريض بالحكم القائم في اليمن التي تخضع لحكم والده الامام يحيى حميد الدين؟؟

وبلغت الدهشة بالحاضرين حتى ظن البعض ان الدافع لانتقاد الامير للاوضاع في بلاده، اما بقصد اظهار نفسه بمظهر الرجل العصري التفكير، او انه كان جاداً في الكشف عن مساوئ حكم والده. ومما اذكره انه خلال حديثي معه ذكر ان في اليمن لواء يسمى (زبيد)، وذلك عندما كنا نحدثه عن اصل عشيرتنا انها تنتمي الى قبيلة (زبيد).

ولا القالة الاعلون رهط مكحل
اذا نطقوا في الصلح بين العشائر

(صفوان لانصاري)

الفصل الرابع عشر فض النزاعات العشائرية



الفصل الرابع عشر

فض النزاعات العشائرية

تنشب النزاعات والخصومات بين العشائر في اكثر الاحيان بسبب حيازة الاراضي ، او الاستيلاء على مصادر المياه ، او لاسباب اجتماعية تفرضها التقاليد القبلية كالزواج او الحصول على الخيل والجمال ورعي المواشي الى غير ذلك وكثيراً ما تؤدي هذه المنازعات الى خسائر جسيمة في الارواح والاموال ، اضافة الى خلق العداوات واشاعة عدم الاستقرار، في البلاد مما يلحق اذخ الاضرار بسمعة البلد واستقراره واقتصاده . لقد وفقنا الله سبحانه وتعالى الى المشاركة في فض النزاعات بين العشائر المتخاصمة ، وتشكيل الوفود للتحكيم في الاسباب واقامة الصلح بينها ، انطلاقاً من القاعدة الماثورة «الصلح سيد الاحكام» وكانت النتائج الايجابية التي نتوصل اليها ، وهي كثيرة والحمد لله ، موضع اعتزاز الجميع وافتخارهم ، اضافة الى الواجب الوطني والقومي الذي يؤدي الى اشاعة الهدوء والطمأنينة والمحبة والتآزر بين ابناء الشعب الواحد .

وهناك قول عربي مأثور قديم : «من عُرف بين الناس خصّاً بالبلاء» ! ويقصد به كثرة العناء والتكاليف وبذل الجهود والاموال في سبيل الخدمة العامة ، وارى ان ذلك يُعد نعمةً من نعم الله سبحانه وتعالى ، وفخر يعتز به الانسان لدواع في مقدمتها : الدواعي الانسانية النبيلة والمسااعي الشريفة الهادفة الى الخير . وقد تسنى لي المشاركة في العشرات من الوفود ، ولكنني اختصاراً للوقت ، سأذكر بعضاً منها وقعت في مناطق مختلفة من العراق .

١ - التحكيم بين عشائر الفتلة وعشائر الجنابيين

حدث في عام ١٩٢٩ نزاع خطير بين عشائر الفتلة وعشائر الجنابيين من قضاء الهندية ، على اثر قيام الحاج سماوي الجلوب من الفتلة بالهجوم على احد وجهاء الجنابيين الشيخ حسون الجنابي والد الضابط كامل الحسون . فرفع آل فتلة بيارقهم

وحشدوا الجموع لمهاجمة الهندية للفتك بالجنابيين ، وبالنظر لخطورة الموقف ارسلت السلطات الحكومية بعض قطعات الجيش العراقي للمحافظة على الامن ومنع الاعتداء ، فقطعت جسر الهندية لمنع عبور المهاجمين . ولفض النزاع بالطرق السلمية ، رأى بعض العقلاء ان ينتخب وفد يتولى امر التحكيم في هذا النزاع ، وقد تألف الوفد من :

١ - الشيخ رشيد الخكري ، والد الشيخ عبدالمنعم الرشيد

٢ - عبود الهيصر

قمنا بعدها بعقد عدة جلسات ، ظهر على اثرها بعض الخلاف في الرأي ، بسبب تدخل متصرف لواء الحلة يومذاك جميل العزاوي الذي كان يبدي ميلاً ملحوظاً نحو الجنابيين ، لاسباب لا نرى فائدة من ذكرها . وبالرغم من الجهود المبذولة في احلال الوفاق بين الطرفين المتنازعين ، فلم يشأ المتصرف جميل ان يكشفني برأيه ، بل رأى من الانسب ان يوسط (الميجر ديجبرن) المفتش الاداري البريطاني للواء الحلة . وقد ابلغني (ديجبرن) ان المتصرف لا يوافق على اجلاء قسم من الجنابيين من الهندية . فقلت له : اذاً ما فائدة بقائي ؟ سأستقيل من وفد التحكيم . ولكن الميجر (ديجبرن) تراجع عن موقفه ورجاني بالحاح ان لا افعل ذلك . لان استقالتي ستؤدي الى الارتباك وتأزيم الوضع ، ولأن الحاج سماوي الجلوب لا يرتضي محكما غيرك ، وستحدث معارك ونتائج غير محمودة . قلت له : اذاً ما العمل يا مستر ديجبرن ؟ انكم لا تقبلون برأي ، وترفضون استقالتي ، ولست ارضى ان افرط في مكائتي ومنزلتي وثقة الناس بي . فقال سنعمل مايمكن عمله . وبعد جهود مضنية ، وتنازل الطرفين عن بعض مطالبهما ، اصدرنا القرار بانهاء النزاع واقامة المصالحة عادت الامور الى مجاريها الطبيعية ، مما جنب السلطات الادارية مخاطر التدخل المسلح والخسائر البشرية والمادية .

٢ - التحكيم بين الجبور والبوسلطان

في اوائل الثلاثينات حدثت بعض المنازعات والمناوشات سقط على اثرها عدد من القتلى ، بين عشيرة الجبور القاطنة بين الحلة والديوانية ، وبين عشيرة

البوسلطان القاطنة في الجانب الايمن من شط الحلة حتى مشارف الدغارة . وقد تم انتخابي مع الشيخ فرحان الدبي من رؤساء عشائر الجبور للتحكيم في هذا النزاع ، وقد وفقنا الله الى حل المشكلات القائمة بكل سهولة ويسر وقضينا على مسببات النزاع الذي نجم عن امور بسيطة جداً .

٣ - فض النزاع بين عشائر شمر وعشائر البوميتوت

حدث هذا النزاع الخطير في اوائل شهر آب عام ١٩٤٦ ، بين عشائر شمر من ناحية ، وعشائر البوميتوت التي تعد فرعاً من عشائر الجحيش ، الساكنين بين تلعفر وسنجار ، دارت معارك ضارية بينهما سقط على اثرها حوالي (٦٢٠) قتيلاً من الطرفين ، وإلحاق اضرار بالمزروعات والمواشي قدرت اقيامها في حينه بـ (٧٠) الف دينار ، وهو مبلغ كبير في تلك الفترة من الزمن . وقد تم انتخاب الوفد من السادة الشيوخ :

١ - عبدالعزيز السعدون (نائب البصرة)

٢ - الحاج خوام العبد العباس (نائب الديوانية)

٣ - عبود الهيمص (نائب الحلة)

وعند مباشرتنا بدرس اسباب النزاع ، وجدنا ان رؤساء عشائر شمر : الشيخ صفوك الياور ، الشيخ احمد العجيل الياور ، والشيخ مشعان الفيصل وغيرهم ، موقوفين في سجن الموصل . وعند ذهابنا لمواقع القتال ، وبعد تجوال دام اكثر من اسبوعين ، وجدنا ان الكثير من جثث القتلى والهاكل العظيمة البشرية والخيول والابل والحيوانات الميتة لازالت مطروحة في اماكنها لاسيما في المداخل المؤدية الى القرى العائدة الى عشائر البوميتوت .

وكخطوة اولى في التحكيم ، طلبنا اطلاق سراح الموقوفين من رؤساء شمر ، اجرينا التحقيقات اللازمة ، ثم قمنا باحصاء القتلى والمنهوبات وغيرها . وقد استغرقت مهمتنا حوالي الاسبوعين ، كنا نقيم خلالها في فندق محطة قطار الموصل . وقد صادفتنا بعض الصعوبات ولكن النتائج كانت موفقة فاحللنا السلام والوثام بين طرفي النزاع وعدنا الى بغداد . وكان من نتائج هذا النزاع صدور الامر الرسمي بعزل متصرف الموصل مظفر احمد ، وتعيين مصطفى اليعقوبي مكانه .

وهنا لابد من الإشارة الى اننا بعد زيارتنا لمواقع المعارك وتقدير الخسائر في الارواح والاضرار في الاموال؛ فضلنا الرجوع الى بغداد قبل اعطاء القرار النهائي لاننا اردنا ان نحصل على معلومات اخرى، وحتى يتم اطلاق سراح الموقوفين لكي تتمكن من الاتصال بهم وضبط افادتهم. وقد حصلت خلال ذلك مشادة كلامية بيني وبين الشيخ صفوك الياور وهو الكبير بين اخوانه من رؤساء عشيرة شمر بعد اطلاق سراحه، ويسبب هذه المشادة استقال عبدالعزیز السعدون من هيئة التحكيم وقد أيدته في استقالته هذه، عدنا بعدها الى بغداد.

بعد عودتنا الى بغداد ارسل الينا نوري السعيد طالباً مقابلتنا والتحدث الينا، وعند المقابلة التفت اليّ قائلاً: «ياشيخ عبود لايمكن ان اقبل استقالتك واستقالة الشيخ عبدالعزیز السعدون، لانكم قبلتم التحكيم في عهد غيري، فلماذا تستقيل في عهدي؟ وهل بإمكاننا ان نتأني بملائكة من السماء لحل المشكلات الخطيرة في العراق، كما انكم متخبون من قبل طرفي النزاع لثقتهم الكبيرة بكم وباعتقادهم بانكم تستطيعون معاونتنا على حل هذه المعضلة». وبناء على رجاء نوري السعيد والحاحه سحبنا الاستقالة، وكان الشيخ خوام العبد العباس حاضراً هذا اللقاء. وقد ختم نوري السعيد كلامه قائلاً: «ارجو يا شيخ عبود ان ترشح نفسك للنيابة عن قضاء الهندية لان سلمان البراك جاءني ورجاني بالحاح واصرار ان يكون نائباً عن قضاء الهاشمية، وكما تعلم ان عبد المحسن الجريان ومخيف الكتاب هما المرشحان عن قضاء الهاشمية، وقد وعدته خيراً، وللحديث صلة ساتكلم عنه عند الحديث عن الانتخابات النيابية.

بعدها اجتمعنا واصدرنا القرار

ثم ارتأت الحكومة، بعد تنفيذ القرار المذكور ان نشكل وفداً (مشية)^(١)، ولكي نجتمع بين شيوخ طرفي النزاع لاجراء المصالحة بينهما، فذهبنا كوفد يتألف من:

(١) المشية - كلمة متداولة بين العشائر، وهي قيام عدد من الشخصيات المرموقة المعروفة اجتماعياً، بزيارات لطرفي النزاع للترضية واحلال الوئام والتفاهم بينهما.

الشيخ محمد الحبيب - امير ربيعة
الشيخ محروث الهذال - رئيس عشائر عنزة
الشيخ عبد الرزاق السليمان - رئيس عشائر الدليم
وقد اجتمعنا بالشيخ احمد العجيل الياور وبعد تناول طعام الغداء بداءه
الواقعة على مقربة من الحدود السورية ، قمنا بالاتصال برؤساء شمر والبومتيوت
والجحيش ، وعقدنا الصلح بينهم ، وقررنا قسمة الاراضي التي كانت مسجلة في
سجلات الطابو الرسمية ، وتقدر مساحتها بـ (١٢٠) الف دونم ، كما قمنا بجولة
عرفنا فيها مواقع عيون الماء ، التي يستفاد منها للسقي والشرب ، فقسمنها بينهم
قسمة عادلة وانتهت المشكلات القائمة بينهم وعاد الصفاء والاستقرار بين الاطراف
المتنازعة ، بفضل عدالة التحكيم ووضوح القرارات الصادرة عن المحكمين .

فض النزاع بين عشائر الخزاعل وعشائر الاكرع (الاقرع)

بالرغم من قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ بالغاء نظام دعاوى العشائر فقد استمرت
جهودنا في اجراء التحكيم وفض النزاعات والخصومات الحادثة بين العشائر . وفي
هذا العهد ، كلفنا من قبل علماء الدين في النجف ، لحسم النزاع الحاصل بين
عشائر الخزاعل الساكنين في ناحية الحمزة الشرقي ، وعشائر الاكرع ، حيث وقعت
قتول وخسائر كبيرة في الارواح والممتلكات . وبعد استحصال موافقة السلطات
الحكومية ، تشكل وفد المصالحة من :

١ - الشيخ الحاج مخيف لكتاب

٢ - الشيخ عبود الهيمص

٣ - عدد من رجال الدين في النجف

وقد اضطلعت شخصياً بالذهاب الى رؤساء عشائر الاكرع واقنعتهم بضرورة
المجيء الى دار علي الشعلان ، وتعهدت لهم بالمقابل ان تأتي بعلي الشعلان
ورؤساء الخزاعل الى ديار الاكرع ، وبالفعل تبادل الطرفان المتنازعان الزيارة وتم
تأدية (الديات) المفروضة على الجانبين ، وحسم النزاع وساد جو من الصفاء
والاطمئنان .

التحكيم بين عشائر الدليم والمشاهدة

اندلع القتال بين عشائر الدليم والمشاهدة في المناطق الواقعة شمال الكاظمية ، وذلك في اوائل السبعينات وقع على اثرها عدد من القتلى والخسائر بين الطرفين . وقد وقع اختيار محافظة بغداد بكتابها المرقم سري / ٧٤ في ١٩٧٣/٤/٢٥ على الشيخ عبد المنعم الرشيد رئيس عشائر الجنابيين ، والشيخ نعيمش الفارس والشيخ عواد المهاوش والشيخ خميس الضاري وعلي شخصياً عن عشائر البوسلطان ، محكمين بين الفريقين المتخاصمين . وبعد جهود توفقتنا الى تسوية النزاع بالوسائل السلمية وحل الصفاء بين الجانبين ، وقد ساهم الاستاذ الحاج خير الله طلفاح محافظ بغداد حينذاك في هذه الجهود . وعلى اثر ذلك بادر وزير الداخلية حينها الفريق سعدون غيدان الى تكريم وفد المصالحة فاهدى اليهم والى قائمقام الكاظمية بنادق من علامة (برنو) تكريماً واعترافاً بجهودهم الخيرة .

حسم النزاع بين عشائر الصايح وعشائر البوعجيل

في اواخر السبعينات ، حدث نزاع بين عشائر الصايح وهي فرع من عشائر شمر ، وعشائر البوعجيل ، القاطنين في الجانب الشرقي من مركز محافظة (صلاح الدين) وكان السبب نزاعاً على الاراضي الزراعية ، وتألف الوفد من :

١ - الشيخ عبد المنعم الرشيد

٢ - الشيخ عبود الهيمص

٣ - الشيخ متعب محروث الهذال

وحسم النزاع بالوسائل السلمية واصدرنا قراراً كان موضع رضى الطرفين

المتنازعين يضاف الى رضى السلطات الرسمية .

★ ★

كلمة لا بد منها :

واخيراً نحمد الله العلي القدير على نعمته التي اسبغها علينا طيلة هذه العقود من السنين وعلى توالي العهود والايام ، فقد بقينا موضع ثقة المخلصين والطيبين من رجال السلطة ومن الأهالي ، وكانت هذه الثقة موضع اعتزازنا وفخرنا لكي نؤدي ماعلينا من واجبات وطنية وقومية .



الملاحق

محضر الجلسة الحادية والثلاثين من الاجتماع الاعتيادي الرابع لمجلس

النواب لسنة ١٩٤٢ .

المذكرة حول لائحة الميزانية العامة لسنة ١٩٤٣ المالية .

عبود الهيمص - الحلة - سادتي ان في العراق مشاكل عديدة قديمة وحديثة ولكل اسبابها ودواعيها وانا ارغب في الكلام عن قضايا الاراضي والموظفين ونظام دعاوي العشائر وقضايا التموين التي اصبحت اليوم في مقدمة القضايا . يحق للناس ان يهتموا في امر التموين لانه يتعلق في الوزير وفي الفقير ويتصل بارزاق الناس واقواتهم ومع الاسف وصلنا الى حال غير مرضي حتى اننا في السنة الماضية استعنا بالحليفة لجلب كمية من الحنطة لاعاشة الناس وفي هذه السنة نفاوض شرق الاردن وغيرها للحصول على كمية من الحنطة كما ذكر الوزراء ويقولون بان الحكومة لا تصدر شيئاً من الحنطة . نحن نعيش في قطر العراق الكثير الخيرات والعظيم الانتاء والذي كان يمون الاقطار العربية منذ اقدم عصور التاريخ . لماذا وصلنا الى هذا الحال؟ لماذا نستجدي الاخرين القوت ونحن في بلد الخير؟ اعتقد ان سوء التدبير من قبل المسؤولين اوصل الحالة الى ماهي عليه ولا اريد ان اشاطر الاخرين باقوال اخرى ولذا لا بد على ذكر التموين استعراض بعض التدابير الحكومية في السنة الماضية اتت الحكومة تطلب من هذا المجلس تشريعاً يخولها استيفاء حصتها عينا من المنتج . والمجلس لا يبخل على الحكومة بهذا التشريع ولكن مع الاسف لم نفعل ولا اعلم ماهي الدوافع التي عطلتنا عن استيفاء حصتها عينا وبعد فوات الاوان وضعت يدها على نصف كمية الشعير بسعر ثلاثين دينارا للدغار الواحد بينما كان يباع في السوق بقيمة خمسين دينارا وهذا يدل على سوء التقدير ثم رجعت ووضعت سعرا آخر وهو ثمانية وأربعون دينارا وحصلت على كميات كثيرة بالنظر للسعر المعقول الذي قدرته واعرف من بين الالوية لواء الحلة فقد حصلت الحكومة منه على ثلاثة عشر الف طن من الشعير غير اننا نسمع ان قسما من الوية الشمال هم جيعا والسعري تراوح عندهم بين ١٤٠ - ١٨٠ دينارا للدغار الواحد . هذا ما طالب الزارع بتعديل الاثمان لا على حساب الحلفاء او شقاء ابناء جلدتهم والجيران

والاصدقاء ولكن الظروف اجبرتهم على هذه المطالبة لحث الحكومة لتعيين الاسعار كافة وذلك لما يحيط بالبلاد من ظروف اقتصادية ومالية فيما لو علمنا ان الاكثرية الساحقة في هذه البلاد موردهم من الحبوب لا يتجاوز الطن الواحد او الطنين وهم الفلاحون اما كبار الزراع فهم اقلية ضئيلة . فاذا سلمنا بهذا الغرض نرى ان الثوب الواحد يكلف حوالي الدينار وهذا لستر العورة وما يبقى عنده فهو لسد الرمق اما الاشياء الاخرى فقد ارتفعت اسعارها بنسبة ١ الى ٢٠ أو ٣٠ من الاشياء الضرورية جدا وهذه الاكثرية المحرومة حتى من ضروريات الحياة يجب على الحكومة ان تحلها المقام الاول ، وليس المقصود اثناء الناس هنا . يقول بعض الوزراء ان الزراع طامعون او شرهون كلا ياسادتي ليس هناك طمع ولكن التكاليف يجب ان تكون داخل حدود الامكان . تكلم فخامة رئيس الوزراء الان عن التخمين وسماء احصاء ومع الاسف انه لم يكن حاضرا الان ولكن الوزراء يسمعون تفضل فخامته وقال قبل اليوم ان هذا مجرد احصاء لا يترتب عليه واجب ولا مسؤولية ويقول الان انه احصاء ويترتب عليه طلب الكميات وهذا صحيح فان الواجبات ستترتب على هذا الاحصاء كما سماه هو ولكن في الحقيقة هو تخمين والدليل على ذلك ان الاوراق المبلغة الى المكلفين تنص :

اولاً : (قدرت هذه اللجنة المحصولات بكذا من الكمية وللمكلف وسلطة التمويل حق الاعتراض خلال ١٥ يوما من تاريخ التبليغ).

ثانياً : المكلف مسؤول عن محافظة الحاصلات ولا يحق له التصرف بها الا وفق اوامر السلطة المختصة والمخالف يعاقب وفق القانون ، سادتي هذا الزام وعقاب من الحكومة تبلغ الناس فيه فمن ناحية تقول انه احصاء لا يترتب عليه ومن ناحية ثانية تطلب اليهم ماورد في الفقرة الثانية ان التدابير يجب ان تكون واضحة وصريحة ومعينة من قبل الحكومة واذا كانت غامضة ومترجرة لاشك ان الناس يقابلونها بكل حيطة وحذر ليستطيعوا التخلص من مثل هذه المسؤوليات الغامضة .

سادتي : العراق كشعب يقدر واجباته نحو جيرانه وحلفائه غير ان التضحيات يجب ان تكون ضمن حدود الامكان وعلى الحكومة ان توضح ما تطلبه من الكميات من المزارعين وما تأخذه منه وتأخذ بنظر الاعتبار اسعار المحصولات على اساس ارتفاع الحاجيات في هذه الحرب . ان اسعار الحبوب في الحرب الماضية

كانت اكثر ارتفاعا من الان بكثير فمثلا كانت تباع الحنطة بـ ١٢٠ ليرة والشعير بـ ٥٠ ليرة ذهب مع ان الحاجيات الاخرى كانت تباع بسعر اوطأ من الاسعار الحالية فنرى الان ان الفرق كان عظيما بين هذه النسبة الهائلة والحكومة عاجزة عن تلافي الموقف .

انا اعتقد انه يجب على الحكومة ان تعين سياستها واضحة صريحة معلومة الحدود معينة لواجبات الناس ولا يوجد اي سبب يبرر بقاء هذه الاقوال المطاطة اما التخمين فهو كثير السيئات والاعطاء منذ قرون ففي العهد العثماني مع الاسف كانت ترسل الحملات الى الخارج بهذا الاسلوب السخيف الواهي لتقدير الحاصلات وفي العهد القريب اذكر حادثة وقعت في سنة ١٩٣٠ كان معالي وزير المعارف الحالي متصرفا للواء الحلة . كنت انذاك عضوا في مجلس الادارة فأتت التقارير عن التخمين وراجع كافة الزراع معترضين عليه فعملنا كشفا ابتدائيا فوجدنا ان النسب تتراوح بين واحد الى عشرين او واحد الى ثلاثين من الزيادة ولما لم يكن في استطاعة اللجنة تخفيض التخمينات اضطررت شخصيا لمراجعة متصرف الحلة موضحا الكيفية وعندئذ ذهبنا سوية مع محاسب اللواء وكشفنا على المزارع وقد احضر المتصرف اللجنة الاولى وسألها هل ان هذه المزروعات كما رأيتموها اثناء التقدير اجابوا نعم ولم يتصرف الزراع بها فقال لهم لماذا هذا التقدير الزائد اذن .

فاجابوا ربما كانت (نقطة خطأ الى اليمين) فبدل ١٥٠ كيلو صار ١٥٠٠ كيلو عندئذ فتشنا اوراق التخمين كافة ووجدناها كذلك فهذه كلها كانت مثبتة بتقارير رسمية واحد الوزراء الحاليين هو شاهد عيان في هذه الحادثة . سادتي لقد وزنا التخمين ١٥٠٠ كيلو فوجدناه ٤٠ كيلو ووزنا تخمين طغار حنطة فوجدنا (٧٥) كيلو فاذا ماسار التخمين على هذا الشكل والاسلوب وقدر على زيد مثلا (كداطن) قالت الحكومة للزراع قدروا وجباتكم نحو ابناء جلدتكم وجيرانكم ويجب ان يعطي فلان ٥٠٠ طن بينما مجموع وراداته ١٠٠ طن فمن اين يأتي للحكومة بالمقادير المطلوبة؟ بينما المتاجرة بالحبوب ممنوعة فكيف يتمكن من تقديم الفرق الى الحكومة . انا لا اعتقد ان الالتجاء الى هذه الاساليب البالية السخيفة هو من

مصلحة الحكومة وكما عرضت يجب على الحكومة ان تأخذ بنظر الاعتبار ارتفاع اسعار الحاجيات وتسعر الحبوب باسعار متناسبة ومعقولة وعندئذ يتقدم الزراع الى الحكومة لبيعوا حاصلاتهم وهذا امر طبيعي لان مال مالك صغيرا كان او كبيرا مضطرا ان يبيع حاصلاته ليفي ماعليه من ديون ويسير بعائلته وما تتطلبه الحياة من تكاليف ضرورية .

سادتي قضية الاراضي في العراق من المشاكل المهمة التاريخية وحينما اصدرت الحكومة العثمانية ما يسمونه (حق القرار) اي تملك الاراضي لمن يستغلها عشر سنوات استثنت بعض الولايات العربية وكان هذا الاستثناء ناشئا عن امور سياسية ولكن هذه الولايات المستثناة بقيت بغير علاج حاسم فتقدمت الحكومة العراقية بقانون التسوية وحقيقة انه عمل حليل ويستوجب الشكر والثناء لانه مدين للناس حقوقهم ويستحثهم على تعمير اراضيهم من ذلك الغرس وشق الجب والانهار وغيرها من الامور العمرانية الزراعية . ولكن مع الاسف ان لجان التسر تسير بخطى بطيئة وحائرة ولم تنجز ماعليها من الواجبات لئتم الاستقرار المطلوب والمؤسف اكثر من ذلك ان الحكومة الوطنية لم تعترف بحقوق بعض اصحاب الاراضي في لواء العمارة ، فكأنهم مهاجرون في هذا اللواء الذي هو موطنهم وسبب رزقهم وقد دفنت فيه عظام اباؤهم واجدادهم وفي كل سنة نسمع ما يسمونه (تجديد العقود) مع اناس هم سكان هذه الاراضي منذ قرون ومن المؤسف نرى في كل سنة افواجا من هؤلاء المنكودي الحظ يأتون الى بغداد لتجديد العقود فماهي السياسة المتبعة بحق هؤلاء ويجب ان تعترف الحكومة بحقوقهم في الاراضي اسوة بالآخرين من ابناء البلاد لكي يكون الاستقرار شاملا والعمران تاما . سادتي سبق لي في هذا المجلس ان طالبت الحكومة بلزوم اعطائهم مخصصات او عينات لكي يتمكنوا من الاستمرار في الحياة بالرفاه ولكن هذا لا يمنعنا طبعاً من لزوم تشديد الرقابة عليهم وانزال العقاب بمن يستحقه لاني سمعت كثيرا من الشكاوي عن الاهمال .

سادتي قلت اني سأتكلم عن نظام دعاوي العشائر . يقال تبدل الاحكام بتبدل الازمان وهذا قول صحيح لان الزمان يغير ويبدل . ولكن نرى نظام دعاوي العشائر الذي سن في عهد الاحتلال ولاغراض الاحتلال باقياً على ما هو عليه بما فيه من مواد مطاطية ولا توجد مفاهيم لحدوده او مقاصده او غاياته . نحن عدلنا

الدستور العراقي مرة في الماضي وعدل الان ايضا في الحاضر ويمكن ان يقدم في المستقبل ايضا لطلب تعديله ولكن رغما على هذه التعديلات الطارئة على الدستور العراقي بقي نظام دعاوى العشائر الذي فيه احكام يمكنني ان اسميها (احكام قرقوشية) وهي باقية فلماذا وان بعض المواد من هذا النظام تقول (متى حصل مايدعو الى الاعتقاد بان اهالي قرية اوناكلي مخيم قد تواطوا كلهم او بعضهم على ارتكاب جريمة او حرضوا عليها بوجه من الوجوه او تقاعدوا عن تقديم ما يستطيعونه من المساعدة لاستقصاء خبر المجرمين او القبض عليهم فللحاكم السياسي بعد الحصول على موافقة الحاكم الملكي العام ان يأمر كتابة بان يغرم اهالي تلك القرية اوناكلي المخيم المذكور كلهم او بعضهم مجتمعين . . .) وغيرها من المواد فيها امور والفاظ ومعاني لا يمكن مناقشتها وليس لها حدود ومفاهيم فاذا كان هذا البلاء (اي نظام دعاوى العشائر) لابد من بقائه فيجب ان يتعدل بشكل يوافق الاحكام الموجودة في القوانين الاخرى لان الاحكام التي تعطي حسب هذا النظام المشؤوم فلا تكتسب الدرجة القطعية ويتمكن وزير الداخلية ان ينظر في اية دعوة كانت وببطل ما فيها من احكام حسبما تقتضيه السياسة او الاهواء . وان معنى هذا هو بقاء الفوضى الدائمة في حقوق الناس طالما يكون هذا النظام معروضا للتغيير والتبديل فيجب تعديله وان تكون فيه مواد لتوحيد الدية في العراق لان العراق كشعب واحد وقطر واحد يجب ان تكون الاحكام فيه شاملة للجميع ويجب ايضا ان تكون احكامه قطعية ويجب ان ترفع هذه المواد المطاطية منه . اما خطاب معالي وزير المالية بشأن الميزانية العامة فلم نتمكن من قراءته في مدة الخمس دقائق ولذا فاننا نترك الكلام حوله الان .





الملحق (٢)

أ- محضر الجلسة الثانية والاربعين من الاجتماع الاعتيادي الرابع لمجلس النواب لسنة ١٩٤٢ .

١ - تقرير اللجنة الخاصة عن لائحة قانون التعديل الثاني للقانون الاساسي لسنة ١٩٢٥ .

عبود الهيمص - الحلة - ايها السادة ان الله لهم حكمة السكوت لذوي التجاريب وبقينا نحن نتكلم واذا كان في اقوالنا شيء من النقد فالنقد صفة لازمة لحرية الرأي وهذا يوم له ما بعده في تاريخ العراق السياسي لاننا نتذكر في التعديل الثاني للدستور الذي هو ثمرة جهاد الامة وسجل امانيتها ومظهر سلطاتها وقد عاشت تحت ظله حوالي (٢٠) عاما فهل حققت الوزارات المتعاقبة الحكم الصالح الذي يهيء انصبه متساوية من حماية القانون وتكاليفه وفي التربية بدنية كانت او عقلية او خلقية؟ كلا ان هذا التردد المستمر الواضح خصوصا في الحكم والادارة نشأ عن عوامل عديدة ومسؤولية تقع على الجميع كل على حسب ومقدار تأثيره في هذا المجلس وخارجه ولكن اكثر المسؤولية تقع على عواتق الذين تعاقبوا على الحكم في هذه البلاد لانهم يملكون المغريات والمرهبات واستعملوها مع اموال الدولة وقوى الدولة لاضعاف اخلاق الناس وفي سبيل الحصول على التأييد الشخصي ومع الاسف ان ضياع الرادع وعدم تمكين الوازع زاد في الفوضى العامة في البلاد حتى اصبحت القوانين لا تحترم لانها تسن على الطريقة التقليدية ولم يراع فيها الصالح العام بل انها تشرع احيانا على طريقة الارتجال التي تستحسن في الشعر لافي التشريع . ايها السادة علينا جميعا مجابهة الحقائق وتسمية الاسماء باسمائها ففي العراق معضلات عديدة ولا اعتقد ان هذا التعديل الذي جرى سيعالج جميع نواحي النقص خصوصا في الحكم والادارة ومع الاسف ان المجلس لم تكن له قوة مهيمنة على الحكومات المتعاقبة لان اساليب الانتخابات معلومة ويزيد في ذلك كثرة الخوف والامل كل هذا ونحن في دور تأسيس هذه الدولة الفتية فاعتقد ان واجب الجميع معالجة المشاكل ولا نشغل انفسنا في قراءة جمهورية افلاطون ونظريات التفويض الالهي والعقد الاجتماعي ، ومن هذه الوسائل تشكيل الوزارات

لاني كما ذكرت ان هذا التردي سمح لبعض الطامعين الهوج ان يستولوا على الحكم كما حدث ثماني مرات في هذه البلاد على ما اتخبطوا واربغوا صاحب العرش على التسليم في الامر الواقع ولو كان التنظيم السياسي صحيحا في هذه البلاد لما وقع كل ذلك وصاحب لم يكن ليملك حق اقالة الوزارة ولو كان يملك ذلك لما حدث ما وقع ولنجت البلاد من مخاطر كثيرة ومن الامور التي اعتقد لزوم معالجتها وجمع الرأي عليها هي السياسة القومية وانما ارجو ان تكون السياسة القومية معلومة الحدود وواضحة ولا تترك لبعض المدجلين المتاجرة بها . سادتي جميعنا يتفق في تأييد السياسة القومية والسعي لها بشكل معقول يناسب الظروف الحالية ولنا اهداف ومثل عليا نأمل تحقيقها فاذا تحقق الاستقلال الشامل للبلاد العربية فاعتقد ان هذا بحد ذاته يشكل احد الاحداث التاريخية الكبرى . ثانيا التفريق في القوانين سادتي نحن نطلب توحيد الشعور في البلاد والشعور في الواجب والحكومات سائرة على طريقة التفريق في القوانين وهذا معناه التفريق بين الامة . ثالثا - مشاكل الاراضي والاقواف وتسكين القبائل الرحل واني اعتقد ان ذلك من اهم مصادر عدم الاستقرار في البلاد . رابعا - الامة السائدة في الشعب وهذا خطر عظيم فيجب تعميم التعليم الالزامي في البلاد وارجو ان يعاد النظر في مؤسسات الدولة وتشكيلات الحكومة لانها وضعت في وقت ليس للرأي الوطني قيمة فيه . سادتي لقد عرضت بعض المشاكل التي هي من اسباب عدم الاستقرار وليس لها حل او علاج واعتقد ان امل البلاد في وحدة اراء القادة والزعماء في هذه المملكة وتوحيد الكلمة في مثل هذه الظروف العصيبة هو ما نصبو اليه وما احوج الالم في هذه الظروف الى توحيد الصفوف فعلا يختلف القادة في هذه البلاد ولم يكن هناك مناهج كي يختلفوا عليها فاني اعتقد ايها السادة ان الظرف يحتاج الى توحيد الرأي والصفوف لان العالم اليوم يجتاز ازمة من اخطر الازمات وتقرر فيه مصائر الشعوب ، واني آمل ان يزيل الزعماء الاختلافات الشخصية وان يتفقوا على مناهج قومي شامل يكون سببا لاصلاح هذه الدولة ونأمل انهم يلاحظون حالة البلاد التي اولتهم مناصبها واعطتهم الثروة والجاه العريض .





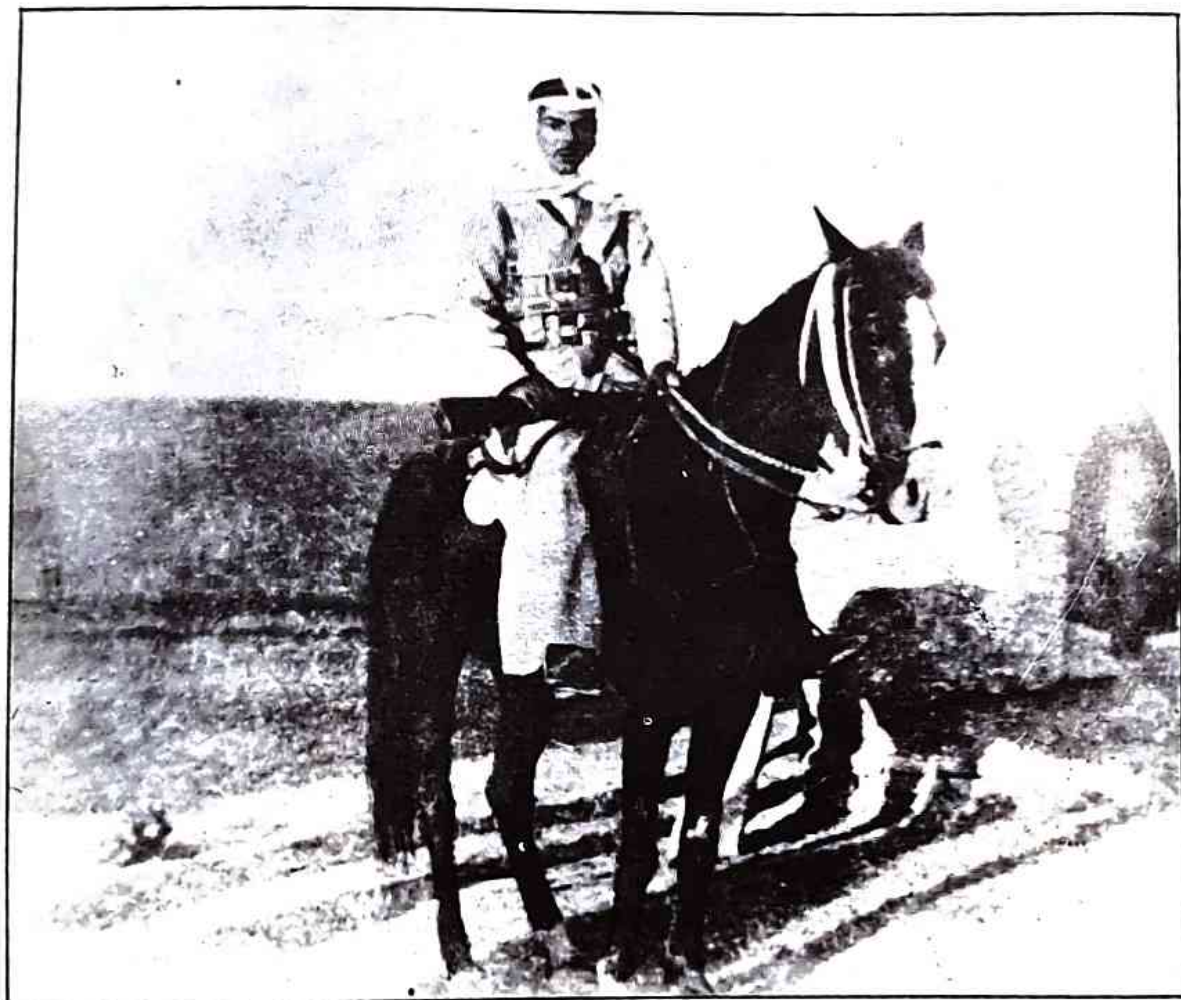
الصورة (١)

زيارة الملك فيصل الأول الى الحلة ويشاهد الى يمينه جعفر باشا العسكري
وقد ظهر في الصورة الشيخ سلمان البراك الخامس من اليمين ثم دليمي البراك والشيخ حنتوش
الهمص



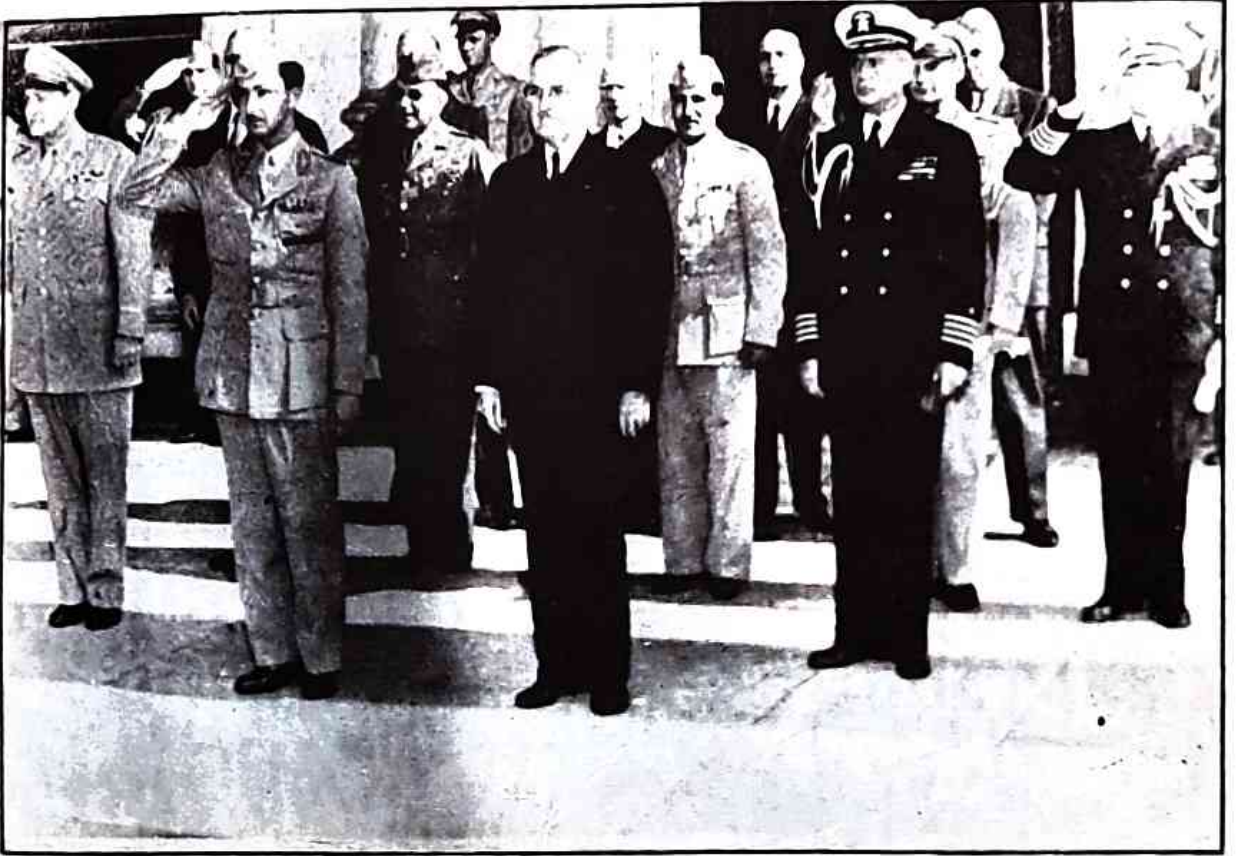
الصورة (٢)

صورة بعض زعماء ثورة العشرين ممن صدرت بحقهم احكام الاعدام وهم من اليمين : الشيخ كريم الخادم، الشيخ شخير الهيمص، الشيخ سلمان البراك، الشيخ عمران الحاج سعدون، الشيخ دليمي البراك.



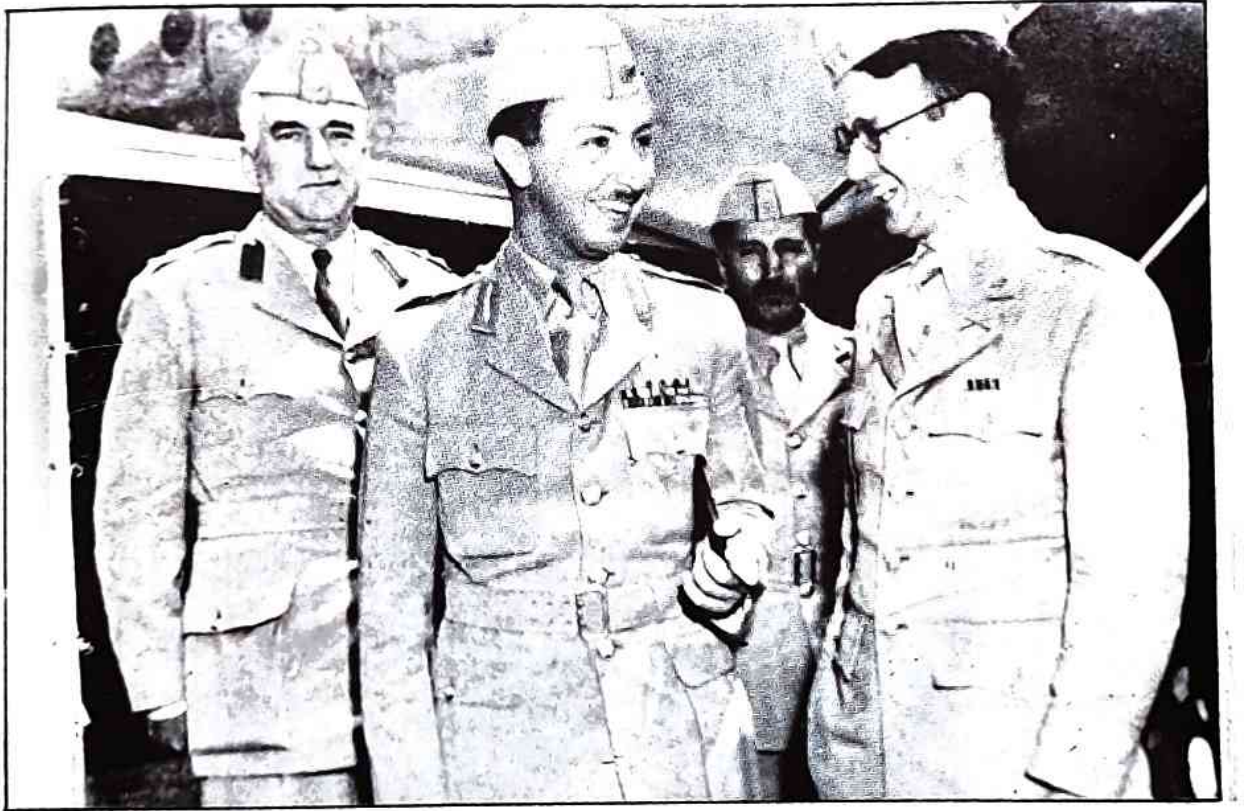
الصورة (٣)

بعد ثورة العشرين يعود الشيخ عبود الهيمص الى قيادة جموع المقاتلين لمحاربة الانكليز في
ثورة مايس ١٩٤١



الصورة (٤)

الرئيس الامريكى ترومان يستقبل الوصي عبدالاله في البيت الابيض ويشاهد نوري السعيد
بينهما



الصورة (٥)

الوصي على العرش عبدالاله يتحدث الى مرافقه ابن الرئيس ترومان ويشاهد الى يمين الوصي الدكتور سندرسن باشا طبيب العائلة المالكة والى يساره مرافق الوصي عبدالله عبيد المضايفي .



الصورة (٦)

الامير عبدالاله يزور الشوملي عام ١٩٥٣

يشاهد في الصورة (١) الوصي عبدالاله يقود الطفل غسان نجل الشيخ عبود الهيمص (٢) والى يسار الوصي السيد تحسين قدري رئيس التشريفات الملكية (٣) والى يمينه السيد احمد زكي المدرس (٤) متصرف لواء الحلة، ويشاهد كذلك مرافق الوصي عبدالله عبيد المضايقي (٥) وصاحب الدعوة الشيخ عبود الهيمص (٦)



الصورة (٧)

زيارة سيف الاسلام عبدالله الى اطلال بابل الاثرية ويقف الى يمينه الاساتذة : طه باقر، رؤوف الكبيسي ثم الشيخ عبود الهيمص (X)



الصورة (٨)

بعد قيام الاتحاد الهاشمي بين العراق والاردن تشكل الوفد العراق من عدد الوزراء والاعيان والنواب منهم : النائب صديق ميران قادر، النائب عبدالله القصاب، النائب عطية السيد سلمان، النائب عبدالمجيد محمود، النائب عبدالله الياسين، النائب عبود الهيمص (x)، النائب علي الشعلان، خليل كنة رئيس مجلس النواب، العين احمد الراوي، النائب علي كمال.



الصورة (٩)

الشيخ عبود الهيمص في زيه المدني الذي كان يرتديه في بعض المناسبات الرسمية.

مضامين الكتاب

الموضوع	الصفحة
الاهداء	٤
المقدمة : الشيخ عبود الهمص	
بقلم : سالم الألوسي	٧
تمهيد : شيء عن هذه الذكريات والخواطر	١٣
الفصل الأول	
الاسرة والعشيرة	١٩
واقعة عاكف بك	٢٣
مرض اخي شخير ووفاته	٣٠
فاجعتان : مقتل ولدي الكبير نجم	٣٥
وفاة سنان	٣٧

الفصل الثاني

ثورة العشرين	٤١
نهاية الثورة	٥١
محاكمة زعماء الثورة	٥٥
انطباعاتي عن الثورة العراقية	٥٦

الفصل الثالث

حوادث بعد الثورة

الاحوال الادارية بعد الثورة	٦١
زيارة طالب باشا النقيب	٦١
رأينا في زيارة طالب باشا	٦٤
سقوط طائرة حربية انكليزية	٦٩
الملك فيصل الأول يزور الحلة	٧١

الفصل الرابع

المجالس النيابية ٧٥

الفصل الخامس

نظام دعاوى العشائر - تحديد ملكية الارض - الضرائب ٨٩

الفصل السادس

انقلاب بكر صدقي ٩٩

الفصل السابع

تدخل الجيش بالسياسة ١١١

رثاء رستم حيدر في مجلس النواب ١١٥

الفصل الثامن

السفارة البريطانية وتدخلها السافر بشؤون

العراق ١١٩

الفصل التاسع

حركة مايس ١٩٤١ ١٢٣

محاولات خبيثة وموقف نبيل ١٣٠

مقابلتي للوصي عبد الاله ١٣٤

جمع التبرعات للمجهود الحربي البريطاني ١٣٦

اعتقال صالح جبر ١٣٧

الفصل العاشر

- الوصي عبدالاله والعرش السوري ١٤٣
اسقاط عضوية الاعيان عن مزاحم الباجه جي ١٤٨
القضية السورية في المجلس النيابي ١٥٣
كلمة في المجلس ١٥٤
العرش السوري ومغازلة امريكا ١٥٦

الفصل الحادي عشر

- علاقتي بالاحزاب السياسية ١٦١

الفصل الثاني عشر

- التمردات العشائرية في الفرات الاوسط ١٧١

الفصل الثالث عشر

- احداث واشخاص ١٨٧
الملك غازي ١٨٨
مع الوصي على العرش الامير عبدالاله ١٩١
حلف بغداد ١٩٥
زيارة الامير سعود ١٩٨
في سرسنگ ٢٠٠
مع عبدالسلام عارف ٢٠٢
مزاحم الباجه جي ٢٠٤
ماهي قضية المكاتيب السرية ٢٠٧
نباهة نوري السعيد ٢١٢
مع عبدالكريم قاسم ٢١٣
سيف الاسلام عبدالله يزور الحلة وآثار بابل ٢١٩

الفصل الرابع عشر

٢٢٣	فض النزاعات العشائرية
٢٢٣	التحكيم بين عشائر الفتلة وعشائر الجنابيين
٢٢٤	التحكيم بين الجبور والبوسلطان
٢٢٥	فض النزاع بين عشائر شمر وعشائر البومتيت
٢٢٧	فض النزاع بين عشائر الخزاعل وعشائر الاكرع

الملاحق

خطابات القيت في المجلس النيابي

- الملحق (١) - المذاكرة حول لائحة الميزانية العامة لسنة ١٩٤٣ المالية .
الملحق (٢) - تقرير اللجنة الخاصة عن لائحة قانون التعديل الثاني للقانون
الاساسي لسنة ١٩٢٥ .

الاهداء

الى اولئك الذين اثبتوا انهم من بقايا السيوف العربية ، ومن سلاطات
الفاطحين العرب .
الى اولئك الابطال الذين ضحوا بارواحهم ورووا بدمائهم الطاهرة
تراب الوطن دفاعاً عن استقلاله وشرفه وكرامته .
الى الصناديد المجاهدين في سبيل الوحدة القومية وعزة العرب
وامجادهم .
الى القادة المفكرين الذين اثاروا السبيل للاجيال بافكارهم وآرائهم
دفاعاً عن الوحدة الفكرية والحضارية .
الى الافذاذ المخلصين الذين رفعوا شعار الدين لله والوطن للجميع .

اقدم



هذا الجهد المتواضع وهو خلاصة كفاح وطني وجهاد قومي على
مدى ثمانين عاماً لعل فيه دروساً وعبراً لكل من القى السمع وهو
شاهد .

عبود الهيمص

السعر ٥٠٠٠٠ دينار
مطبعة الراية - بغداد - هاتف ٨٨٧٨٣٥١

رقم الايداع في دار الكتب والوثائق ببغداد ٢٧٥ ل